جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

موقف الإتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية (1993-2015)

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: نظم سياسية مقارنة وحكم راشد

إعداد الطالبتان:
خولة مراغنية
مارية قديري

إشراف الأستاذ:
الصادق جراية

لجنـــة المنـاقشـــة

الاسم واللقب	المرتبة العلمية	الصفة
عبد الحميد فرج	أستاذ مساعد "أ"	رئيسا
الصادق جراية	أستاذ مساعد "أ"	مشرفا ومقررا
هشام لويشي	أستاذ مساعد "ب"	مناقشا

السنة الجامعية : 2016-2017

قال الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

"وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ

أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ"

صدق الله العظيم

الآية(11)..... سورة البقرة

لبارئ السموات والأرض وفالق الحب والنوى الرحمان على العرش إستوى

الذي وفقنا إلى ما نحن عليه

له نسجد حمدا وشكرا ونركع إجلال وإكبارا

والحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب

ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والإمتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد

على إنجاز هذا العمل، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف:

أ. جراية الصادق

الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة

التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث.

إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة الوادي.

الملخص:

تطرقنا من خلال هذه الدراسة لموقف الإتحاد الأوروبي من القضية الفلسطينية خلال الفترة 1993 إلى2015، حيث تناولنا في هذا الموضوع دراسة حول تطور السياسة الخارجية الأوروبية وتأثيرها على القضية الفلسطينية وعملية السلام .

انطلقت هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها: في استراتيجيات الاتحاد الأوروبي وخلق نفوذ سياسي لأوروبا خاصة اثر تدخلها في حل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وتدخلاته في قضايا الشرق الأوسط زاد من النفوذ السياسي لأوروبا على الساحة الدولية .

لأجل ذلك عالجت الدراسة هذا الموضوع من خلال فصلين، عالج الفصل الأول البعد النظري من خلال التطرق لنشأة الاتحاد الأوروبي من1951 وتطوره عبر مراحل، توسع خلالها ليشمل 28 دولة أوروبية قبل خروج بريطانيا عام2016، ويلخص أهدافه الاستراتيجية في التأسيس لمواطنة تضمن الحقوق الأساسية، وتدعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتقوي دور أوروبا في العالم .

من ثم تطرقنا لدراسة القضية الفلسطينية، والتي مرت بعدة مراحل منذ حرب 1948، والتي اتسمت بطابعين العسكري والسياسي من خلال الإتفاقيات والمعاهدات التي كانت بين أطراف الصراع بواسطة أمريكية .

وتطرق الفصل الثاني إلى سياسات الإتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، والذي بدوره تطرق إلى مبحثين، المبحث الأول تطرق لدراسة إستراتيجيات الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية، والمبحث الثاني للركائز الدبلوماسية للإتحاد الأوروبي لعملية السلام، وتلخصت الدراسة هذا الفصل في العلاقات العربية–الأوروبية والتي تمثلت في العلاقات الإقتصادية والتجارية بين أوروبا ودول الشرق الأوسط، وقد تطورت هذه العلاقات لتشمل المجال السياسي من خلال تبنّي الإتحاد الأوروبي لعملية السلام في الشرق الأوسط، بسبب الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي والذي أصبح يشمل الدول العربية وأصبح صراعا عربيا – إسرائيليا .

فدور أوروبا من أجل عملية السلام في الشرق الأوسط وفلسطين ليس إلّا من أجل بلوغ أهداف ومصالح لأنّ الإقتصاد العربي – الأوروبي تأثر بسبب هذا الصراع مما يؤثر على الدول الأوروبية وتختلف الآراء السياسية لدول الإتحاد الأوروبي من دول مساندة للإعتراف بدولة فلسطين الى دول معارضة كألمانيا وبريطانيا ولا يستطيع الإتحاد الأوروبي تسوية القضية الفلسطينية بسبب الموقف الأمريكي، حيث أن الدور الأوروبي دور مكمل دور مكمل للدور الأمريكي .

يقوم الاتحاد الأوروبي بتقديم المساعدات الإقتصادية وتعديل مؤسسات السلطة الفلسطينية ودعم الشعب. وتدعم المواقف الأوروبية عملية السلام في فلسطين، وتسعى لإحلال السلام في المنطقة، وان يعترف بحق الشعب الفلسطيني، وإقامة دولة مستقلة، وتتلقى هذا الدعم خاصة من الدولة الفرنسية التي تسعى للإعتراف بدولة مستقلة. الاّ أنّ هذا يبقى في الهامش وهذا من خلال الدور الأمريكي المتحكم في الوضع، وتبقى كلها مجرد اقوال لم تطبق على أرض الواقع .

وخلصت الدراسة في: أن الموقف الأوروبي له دور كبير من خلال مساعداته المالية والتي تهدف لعم مسار التسوية السلمية إلا أن السياسة الخارجية ضعيفة ولا تؤثّر على المواقف الدولية بسبب فقدانه سياسة موحدة ومنظمة من طرف الدول صانعة القرار، حيث أن نظرة كل دولة تختلف. ويرى الاتحاد الأوروبي أن الوسيلة الوحيدة لنجاح عملية السلام ومسار التسوية السلمية، هو في الاعتراف بدولة فلسطين مستقلة على حدود 1967.

Abstract

Through this study, we discussed the position of the European Union of the Palestinian cause during the period 1993 to 2015 , where we dealt with this subject study on the development of European foreign policy and its impact on the Palestinian cause and the peace process.

This study is based on a basic premise: in EU strategies and to create political influence for Europe especially after its intervention in the solution of the Palestinian-Israeli conflict, his interventions in the Middle East have increased Europe's political influence on the international scene.

For this purpose, the study dealt with this subject through two chapters, the first chapter dealt with the theoretical dimension by addressing the emergence of the European Union from 1951 and its development through stages, which was expanded to include 28 European countries before the British exit in 2016 , and summarizes its strategic objectives in establishing a citizenship that guarantees basic rights , supports economic and social progress, and strengthens Europe's role in the world.

Then we discussed the study of the Palestinian issue, which has gone through several stages since the 1948 war, which was characterized by military and political models through treaties that were between the parties to the conflict by American.

The second chapter dealt with the European Union's policies towards the Palestinian cause, Which in turn touched on two topics, the first topic dealt with the study of EU strategies in the Arab region, the second topic of the European Union's diplomatic pillars of the peace process, the study summarized this chapter in Arab-European relations which was the economic and trade relations between Europe and the Middle East, these relations have evolved to include the political sphere through the European Union's adoption of the Middle East peace process, because of the Palestinian-Israeli conflict which has become inclusive of Arab countries and became an Arab-Israeli conflict.

Europe's role for the peace process in the Middle East and Palestine is only for the attainment of goals and interests because the Arab-European economy was affected by this conflict, which affects European countries the political views of the EU countries differ from countries that support the recognition of the state of Palestine to opposition countries such as Germany and Britain the European Union can not settle the Palestinian issue because of the American position, as the role of the European role complementary role complementary to the American role.

The EU is providing economic assistance, amending the institutions of the Palestinian Authority and supporting the people. European positions support the peace process in Palestine, and seeks to bring peace to the region, and to recognize the right of the Palestinian people, the establishment of an

independent State, and receives this support, especially from the French state, which seeks to recognize an independent state.

But this remains in the margin and this through the American role in control of the situation, All remain just statements that have not been applied to reality.

The study concluded: That the European position has a significant role through its financial assistance, which aims to support the path of peaceful settlement, but foreign policy is weak and does not affect international positions because of the loss of a unified policy and organized by the decision-making countries, where the outlook of each country is different. The European Union believes that the only way to bring peace to the peace process and the path of a peaceful settlement is by recognizing an independent Palestinian state on the 1967 borders.

مقدمة

ترتبط أوروبا مع العالم العربي بعلاقات ممتدة عبر التاريخ عمل خلالها الإتحاد الأوروبي على لعب دور المحرك والفاعل الأساسي في تلك المرحلة، حيث بعد إنهيار الإمبراطورية العثمانية تم تقاسم المنطقة العربية وذلك من خلال إتفاقية سايكس بيكو 1961، ليتراجع دورها بعد الحرب العالمية الثانية لصالح قوى جديدة (الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي)، لتنكب أوروبا على نفسها وتكتفي بدور التابع الأمريكي

وقد شهدت الساحة الأوروبية بداية من عام1957 تطورات كبيرة، حيث تم التوقيع على عدة معاهدات تم من خلالها دمج المنظمات الأوروبية فيما بينها وتوطدت العلاقات بين الدول الأوروبية، لتعلن بعد ذلك عن قيامها كقوة دولية تباشر عملها من بروكسل، ضمن مؤسسات أوروبية إتحادية، وموازية للقوى الدولية .

لتبدأ بعد ذلك مسيرتها في المبادرة في القضايا الدولية وخاصة تلك المتعلقة بالمنطقة لما لها من تأثير مباشر على أمنها وإستقرارها، لذلك كانت من أولوياتها الحصول على دور سياسي فاعل خاصة في قضايا الصراع في المنطقة، نخص بالذكر القضية الفلسطينية، حيث لعب الإتحاد الأوروبي دور مهم من خلال سياساته المتعلقة بالقوة اللينة .

عند اندلاع إنتفاضة الأقصى عام 2000، لم يبدي الإتحاد الأوروبي أي تأثّر بأعمال العنف التي اندلعت، واكتفى بمطالبة الطرفين بوقف أعمال العنف، واستئناف المحادثات حيث عبر هذا الموقف الأوروبي على اكتفاء الاتحاد الأوروبي بمراقبة السياسة الأمريكية ليساهم بعد تأزم الأوضاع الإنسانية على تقديم بعض المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية بعد امتناع إسرائيل على تقديم مستحقات السلطة الفلسطينية من الضرائب التي تقوم بجبايتها. وفي موقف أكثر تأييد ودعم للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط من خلال تبني سياسات تقضي الشرعية السياسة الأمريكية وحيث تمثل أهم مظهر للدعم الأوروبي للسياسة الأمريكية من خلال قرار الاتحاد الأوروبي بإدراج منظمة الإتحاد الأوروبي ضمن قائمة المنظمات الإرهابية في أكتوبر2003.

1- أهمية الدراسة:

تحتل قضايا الشرق الأوسط مكانة مهمة في الساحة الدولية والبحوث العلمية نظرا لتأثيراتها وأبعادها المختلفة على العلاقات الدولية سياسيا وإقتصاديا، حيث كان الإتحاد الأوروبي من بين الفواعل الأساسيين في المنطقة، وعليه:

تبرز الأهمية العلمية للموضوع من خلال :

سعي الدراسة إلى إثراء المكتبة العربية كما تسعى لتوضيح بعض الغموض حول التوجهات الأوروبية نحو المنطقة استنادا لسياساتها تجاه الدول العربية والأورومتوسطية وخاصة توجهها نحو القضية الفلسطينية، إضافة إلى توضيح مكانة أوروبا السياسية عالميا أهي مؤثرة أم مكملة خصوصا في قضايا السلام

أمّا من الناحية العملية:

حيث تلعب التكتلات الإقليمية دور هام في القضايا الدولية، وعليه برزت الأهمية العملية للدراسة من خلال البحث في العلاقات العربية – الأوروبية كعلاقة بين كتلتين، من ناحية تبادل المصالح خاصة في وجود شمال متقدم يطمح لإستثمار ثروات الجنوب المتخلف أو السائر في طريق النمو.

2- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لتسليط الضوء على:

– معرفة جذور وأسباب العلاقات العربية الأوروبية، كما تهدف إلى بيان دور السوق الأوروبية المشتركة في الصراع العربي – الإسرائيلي.

– دوافع الإتحاد الأوروبي من الحرص على بناء علاقات تعاون وشراكة مع الدول العربية والأورومتوسطية من خلال عديد البرامج والآليات (الشراكة الأورومتوسطية، سياسة الجوار الأوروبية الجديدة، الإتحاد من أجل المتوسط).

– تأثير الإهتمام الأوروبي بالصراع العربي – الإسلرائيلي على العلاقات الأوروبية – الأوروبية.

– أهداف المساعدات المقدمة لفلسطين وشروط إستمرارها.

– معرفة خفايا السياسة الأوروبية من وراء مواقفه وسياساته تجاه القضية الفلسطينية والدول العربية والأورومتوسطية، وهل كانت موجهة لتنمية المنطقة وتحقيق دولة فلسطين مستقلة، أم كانت توجهات لتحقيق نوع من الإستقرار وضمان نفوذ سياسي يليق بمكانتها الإقتصادية.

3- المناهج والإقترابات المستخدمة:

المنهج التاريخي، من خلال دراسة مراحل نشأة وتطور الإتحاد الأوروبي بالإضافة إلى دراسة تاريخ القضية الفلسطينية، ومساراتها.

منهج دراسة حالة، وذلك من خلال دراسة القضية الفلسطينية كجزء من توجه سياسات الإتحاد الأوروبي في المنطقة نحو خلق نفوذ سياسي يتوائم والقوة الإقتصادية التي يحضى بها.

منهج تحليل مضمون، وذلك من خلال بيان حقيقة التوجه الأوروبي نحو المنطقة والأهداف الحقيقة التي رسمت سياساته الموجهة نحو القضية الفلسطينية.

إقتراب الصراع في العلاقات الدولية، حيث تتضارب المصالح الدولية في منطقة الشرق الأوسط وعليه كانت المنطقة مسرح للنزاعات الدولية منذ القدم.

4- المشكلة البحثية:

يعتبر العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص من أهم مناطق العالم وذلك من خلال موقعها الإستراتيجي في منظور مختلف القوى الدولية، لتظهر عدة تحركات لقوى عالمية في المنطقة (الشرق الأوسط)، نابعة من عدة عوامل داخلية وخارجية، كما ظهرت تكتلات سياسية وأخرى إقتصادية، تشترك في تحقيق مصالحها المتضاربة في المنطقة.

وقد ظهر الإتحاد الأوروبية كقوة إقتصادية تطمح لتحقيق مكانة سياسية في المنطقة عبر سياسة القوة الناعمة التي يرى الإتحاد الأوروبي أنها وسيلته لتحقيق أهدافه، وعليه تبلورت مشكلة الدراسة في:

ما مدى قدرة سياسات الإتحاد الأوروبي في التأثير على العملية السلمية في الصراع العربي _ الإسرائيلي؟

- **الأسئلة الفرعية:**

– ما هي ابرز التحديات التي تواجه الإتحاد الأوروبي؟

– ماهي ابرز المراحل التي مرت بها القضية الفلسطينية عسكريا وسياسيا؟

– ما هي الأهداف والعوامل المؤثرة على الاتحاد الأوروبي؟

– ما اثر القوة الاقتصادية على عملية السلام في فلسطين؟

– ما طبيعة المساعدات التي يقدمها الإتحاد الأوروبي للفلسطينيين؟

– ما هي أبرز تطورات الموقف الأوروبي أو الإتحاد الأوروبي تجاه عملية السلام؟

– ما هو موقف الإتحاد الأوروبي من قضايا الحل النهائي؟

5- الفرضيات:

– علمت إستراتيجيات الإتحاد الأوروبي على خلق نفوذ سياسي لأوروبا خاصة إثر تدخلها في حل الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، فكلما زادت تدخلات في قضايا الشرق الأوسط زاد النفوذ السياسي الأوروبي في الساحة الدولية.

– رغم القوة الإقتصادية الأوروبية إلا أن مكانته السياسية مرهونة على التحديات التي يواجهها داخليا وخارجيا.

– تأثر سياسة الإتحاد الأوروبي الموجهة نحو المنطقة بالأهداف المرجو تحقيقها خاصة فيما يتعلق بتوسيع السوق الأوروبية المشتركة.

– ما تعتبره أوروبا حلّا نهائيا لقضية الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي تراه أطراف أخرى تواطؤ أوروبي منحاز لفئة دون أخرى.

6- مجالات الدراسة:

- **المجال الزماني:** حيث تنطلق الدراسة من سنة 1993 إلى غاية سنة 2015.

- **المجال المكاني:** في الشرق الأوسط، وتحديدا في فلسطين، (تشغل فلسطين الجزء الجنوبي من الساحل الشرقي للبحر المتوسط حتى غور نهر الأردن مشكلة الجزء الجنوبي الغربي من بلاد الشام. تقع في قلب الشرق الأوسط وتصل بين غربي آسيا وشمالي أفريقيا بوقوعها في شبه جزيرة سيناء عند نقطة إلتقاء القارات وهي تقاطع طرق للأديان والثقافات والتجارة والسياسة، ولذلك لكثير من مدنها أهمية تاريخية أو دينية، وعلى رأسها القدس تقوم عليها اليوم عدّة كيانات سياسية متراكبة هي دولة إسرائيل، ومن بعده انقسام السلطة السياسية في مناطق الحكم الذاتي عام 2007 أدى إلى نشوء سلطة في قطاع غزة وأخرى في مدن الضفة .يُقدر عدد السكان ضمن هذه الحدود ب 11,900,000 نسمة تقريبا).

- **المجال الموضوعي:** تتناول الدراسة سياسات وركائز الدبلوماسية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، والأهداف التي يطمح لتحقيقها من خلال الحضور الكبير إقتصاديا بمختلف أنواع المساعدات وعبر عديد الآليات.

7- المفاهيم الأساسية:

- **الجيوستراتيجية:** حقل من حقول الجيوسياسية، نوع من السياسة الخارجية الموجهة بشكل أساسي بحسب العوامل الجيوسياسية التي تقيد أو تؤثر بالتخطيط العسكري والسياسي مثل الإستراتيجيات الأخرى، فإن الجيوستراتيجية تهتم بملائمة الوسائل للغايات.

- **الأوتوقراطية:** هي شكل من أشكال الحكم، تكون فيه السلطة السياسية بيد شخص واحد بالتعيين لا بالإنتخاب، كلمة "أوتوقراط" أصلها يوناني وتعني (الحاكم الفرد، أو من يحكم بنفسه).

- **القوة الإقتصادية:** تطور هدف الإقتصاد من تحقيق متطلبات العيش والرفاه إلى تحقيق نفوذ دولي وعليه بات الإقتصاد بمثابة عامل يحدد مكانة الدولة عالميا.

7- الدراسات السابقة:

يرى صالح محمود الكيلاني في أطروحته دور الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية من 1990 إلى سنة 2006، والمقدمة لإستكمال متطلبات الماجستير في العلاقات الدولية سنة 2006، يرى أن العلاقات العربية الأوروبية ليست وليدة الأمس، فهي علاقات طورها التاريخ منذ عصور الدولة الإسلامية وصولا إلى مرحلة الحوار العربي- الأوروبي والشراكة الأورومتوسطية، بالإضافة إلى تأثير المتغيرات الدولية على العلاقات العربية – الأوروبية والمكانة التي تحتلها الإتحاد الأوروبي في المنطقة.

ناقش **عصام حمدان محمد بني فاضل** في رسالته المقدمة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط والتنمية الصادرة عن كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بفلسطين سنة 2009، دور الإتحاد الأوروبي في عملية السلام عقب توقيع اتفاقية اوسلو وعلاقاته الإقتصادية والسياسية مع السلطة الفلسطينية، ومحاولات الإتحاد الأوروبي في لعب دور سياسي مؤثر وفاعل في العملية السلمية في التسعينات، بالإضافة إلى موقفه من إندلاع الإنتفاضة الفلسطينية الثانية، ودوره في الدولية لتسوية الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

ويرى **أيمن محمد فتيحة** في أطروحته تطور السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية: من مؤتمر مدريد للسلام سنة 1991 حتى الإنتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية عام 2006، والمناقشة سنة 2010، أن هناك عوامل متعددة أثرت في تطور الخطاب السياسي الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية وأضاف ان السياسة الخارجية الأوروبية قد تطورت إيجابا تجاه القضية الفلسطينية، وهذا الأمر في نظر الباحث أيمن يثبت مدى إدراك الإتحاد الأوروبي لأهمية الأمن في المنطقة على النفوذ الأوروبي، فقد تطور الموقف الأوروبي ورؤيته للقضية الفلسطينية من قضية لاجئين إلى موقف سياسي أكثر تفهما لحقهم بدولة مستقلة.

8- تقسيمات الدراسة:

وقد قسمت الدراسة إلى مقدمة وفصلين، حيث يتناول **الفصل الأول** مدخل عام للدراسة من خلال التطرق لمنظمة الإتحاد الأوروبي، وتعريفها والتطرق إلى المراحل التاريخية التي مرّت بها حتى قيامها كقوة فاعلة على المستوى الدولي من خلال طبيعة الهيكل المؤسساتي الذي يقوم عليه من ناحية أخرى تطرق الفصل الأول إلى مسارات القضية الفلسطينية، وأهم المراحل التاريخية التي مرت بها من الناحية العسكرية أو السياسية التي كانت تبحث عن إيجاد حلول للتخلص من الكيان الصهيوني تارة، وإيجاد حل سلمي للتعايش السلمي بين الطرفين تارة أخرى.

أما **الفصل الثاني** فقد تناول سياسات الإتحاد الأوروبي المنتهجة نحو عملية السلام من خلال إستراتيجيات الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية والأسس التي تقوم عليها تلك العلاقات بالإضافة إلى المنظور الأوروبي لعملية السلام وأسبابه، وقد تناول أيضا ركائز الدبلوماسية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، التي تبلورت في الدراسة من خلال القوة الإقتصادية للإتحاد الأوروبي وطبيعة المساعدات التي عمل حرص على تقديمها، بالإضافة إلى الإجراءات السياسية التي إتخذها لإدارة السلام في فلسطين.

الفصل الأول:

مدخل عام

(منظمة الإتحاد الأوروبي، القضية الفلسطينية)

تمهيد:

يعتبر الإتحاد الأوروبي من القوى الأساسية في النظام الدولي ويعول عليه العرب ليكون الداعم للمواقف العربية في القضايا التي تواجهها المنطقة، فأوروبا ترتبط مع العالم العربي بعلاقات ممتدة عبر التاريخ، وقد كانت الدول الأوروبية خلالها هي الفاعل الأساسي في إعادة رسم خارطة المنطقة خاصة بعد إنهيار الدولة العثمانية وتقسيم المنطقة في إتفاقية سايكس بيكو 1916.

أسهم ضعف الدولة العثمانية التي كانت فلسطين تحت حكمها 1516-1917، وسعي الدول الغربية لتقسم أراضيها، إلى بروز أجواء عملية أفضل لتأسيس المشروع الصهيوني إذ كانت هناك رغبة بملأ الفراغ الذي سينتج عن سقوط الدولة العثمانية، ومنع نهوض قوة إسلامية تخلف العثمانيين، ليتم إحتلال فلسطين من طرف العصابات الصهيونية(الشتيرون، الأرغون، الهاغانات) سنة 1948م.

إعترفت أغلبية الدول الأوروبية بالكيان الصهيوني كما أمدّته بالمساعدات ودعمته بالسلاح، وبعد تراجع دور الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية لصالح قوى جديدة (الو.م.أ، الإ.س)، وانطوت أوروبا على نفسها لتقبل بدور التابع للولايات المتحدة الأمريكية.

وبعد الإعلان عن قيام إتحاد أوروبي تحت مسمّى السوق الأوروبية الإقتصادية، سعى لتحقيق مفهوم جديد للقوة كما أنتقد السياسات التي تنتهج العنف في علاقاتها الخارجية، وعليه كان لزاما على الدول الأوروبية السعي لتحقيق الأمن والإستقرار بعيدا عن آليات الترهيب.

المبحث الأول: منظمة الإتحاد الأوروبي

يرتكز التنظيم الدولي الإقليمي على منطلق أن الحل الفعال للمشكلات ذات الطبيعة الإقليمية لا يوفره إلا الدول المعنية في ترتيبات إقليمية محددة يشرط أن يتوفر لها القدر الملائم من إمكانات العمل الدولي المشترك، من جهة أخرى لايمكن تصور قيام وحدة أو محاولة الإندماج بين دول تختلف في مجالات عدة دون التصادم وبروز معوقات تعترض طريق التكامل.

يمكن أن تكون هذه التحديات خارجية أي من دول غير دول الإتحاد أو تكون صعوبات ومشاكل داخلية بين الدول نفسها.

أما تجربة الوحدة الأوروبية المستندة إلى فكرة التنظيم الإقليمي فقد واجهت العديد من المشاكل والعراقيل، ولكن تمكن الإتحاد الأوروبي من إنجاز كل ما تحقق حتى الآن بفضل بنية مؤسسية وتنظيمية جعلت منه نظاما سياسيا وقانونيا له طابع خاص جدا إن الخطوة الأولى الناجحة لعملية الوحدة تبدأ بالإقتصاد، لأن للإقتصاد إرتباط وتأثير مباشر وكبير على السياسة، إضافة إلى أن نجاح قطاع الإقتصاد يغري بالإنتقال إلى قطاعات أخرى وبالرغم من أن العديد من الباحثين يعتبرون معاهدة روما المنشئة للجماعة الإقتصادية الأوروبية عام 1957 هي منطلق حركة الوحدة الأوروبية إلاّ أن التاريخ يعرف عدة محاولات لتجسيد الوحدة الاوروبية، ويدخل في هذا الصدد المحاولات السلمية أو العسكرية لتوحيد أوروبا.

المطلب الأول: ماهية الإتحاد الأوروبي

الإتحاد الأوروبي هو تكتل سياسي وإقتصادي أوروبي بدأ مساره من عام1951 حيث مرَّ بعدت مراحل توسع خلالها ليظم 28 دولة أوروبية قبل خروج بريطانيا 2016[1].

1- نشأة الإتحاد الأوروبي وتطوره:

ظهرت فكرة توحيد أوروبا أول مرة في النهضة الأوروبية عام 1964في وثيقة حملت إسم تراكتاتوس من طرف ملك بوهيميا "بوديبراد"، بعد 11 سنة على سقوط القسطنطينية بهدف مواجهة الإمبراطورية العثمانية، حيث طالب بوضع ميثاق عدم إعتداء بين الشعوب المسيحية وإقامة سلطة قضائية وبرلمان يظم الدول الأعضاء.

بعده إقترح القس "دوسان بيار" المفوض الفرنسي صاحب الفضل في وضع معاهدة أوستريخت (1713-1715) التي وضعت حد لحرب الإنفصال الإسبانية، إقترح مشروع لإقامة سلام دائم في أوروبا ومشروع لإقامة سلام دائم بين الملوك المسيحيين.

في1782، جاء المفكر الفرنسي "جون جاك روسو" ليكمل مسيرة القس "دوسان بيار" إذ دعا في كتابه "الحكم في السلام الدائم"، إلى إقامة فديرالية أو كونفدرالية بين الأمراء الأوروبيين.

"من أجل السلام الدائم"، في رسالة "إيمانويل كانط" سنة 1795 جاء فيها بفكرة وحدة الأنظمة الجمهورية في أوروبا بحكم أنها قادرة على ضمان السلام.

واصل المفكرون الأوروبيون في القرن 19 دعواتهم لإقامة أوروبا الموحدة، حيث نجد اقتراح الأديب الفرنسي "فيكتور هيغو" 1949 إلى إقامة الولايات المتحدة الأوروبية وذلك في خطاب له في مؤتمر السلام المنعقد في باريس[2]، وفي 1923 أعيد طرح هذه الفكرة على لسان الكونت النمساوي "كودنهوف كالرجي" حيث دعا إلى إنشاء الولايات المتحدة الأوروبية على غرار النموذج الأمريكي.

---

[1]- "الإتحاد الأوروبي"، في: **www.aljazeera.net/enclapidia/orgaizationsands.tructures**، (16- 02 2017).

[2]- أحمد سعيد نوفل، **الإتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة: الواقع والتحديات**، ص ص 1-35.

29 ديسمبر 1929، دعا وزير الخارجية الفرنسي "بريان" في خطاب له أمام عصبة الأمم يهدف لتشجيع التعاون بين الدول الأوروبية مع احتفاظها بسيادتها الإقليمية.

بسبب النزاعات القومية والتوسعية لدى بعض الدول الأوروبية فشلت هذه الدعوات وأدى إلى قيام الحرب العالمية الثانية، نجم عن هذه الأخيرة ضعف وتدهور البنى الإقتصادية والعسكرية في أوروبا، إضافة إلى بروز الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي كقوى عالمية، بات من الضروري تكريس الجهود لإعادة ترتيب الأوضاع الأوروبية[1]، وقد مرّت على عدة مراحل تتلخص في الجدول التالي:

التاريخ	الحدث
19سبتمبر 1946	دعوة تشرشل إلى كيان أشبه بالولايات المتحدة الأوروبية
16 أفريل 1948	إنشاء منظمة التعاون الإقتصادي الأوروبي صار إسمها فيما بعد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي لتنسيق مشروع مارشال 5 جوان 1947 لدول أوروبا الغربية.
4 أفريل 1949	التوقيع على معاهدة شمال الأطلسي المؤسسة لحلف شمال الأطلسي .
5 ماي 1949	تأسيس مجلس أوروبا .
9 ماي 1950	إعلان شومان، مفاوضات تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب لتكون خطوة أولى نحو إتحاد أوروبا الفدرالي .
18 أفريل 1951	معاهدة باريس: تكوين الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، من قبل: ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ.
27 ماي 1952	الدول الست توقع معاهدة جماعة الدفاع الأوروبية.
27جويلية 1952	معاهدة الجماعة الأوروبية للفحم والصلب تدخل حيز التنفيذ.
30 أوت 1954	الجمعية الوطنية الفرنسية ترفض مشروع مجموعة الدفاع الأوروبي لما تشكله من قيود على السيادة الفرنسية في مجال الدفاع، كما رفضت فكرة تحقيق التعاون في مجال السياسة الخارجية في إطار ما عرف بالمجموعة السياسية الأوروبية.
20 أكتوبر 1954	الدول الست والمملكة المتحدة تأسس إتحاد غرب أوروبا.
25 مارس 1957	التوقيع على معاهدتي روما المؤسستين للجماعة الإقتصادية الأوروبية والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية.

[1]– صدام مرير الجميلي، **الإتحاد الأوروبي: ودوره في النظام العالمي الجديد**(بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009)، ص38.

31 جويلية و10 أوت 1961	أيرلندا، الدنمارك، المملكة المتحدة تتقدم للإنضمام إلى الجماعة، والنرويج تتقدم بطلب العضوية في أفريل 1962.
1964	تشكيل لجنة مكونة من حكام المصارف المركزية الأوروبية الست.
1 جويلية 1965	الموافقة على تسوية لوكسمبورغ، وعودة فرنسا إلى المجلس مصرّة على إجماع الآراء عندما تكون هناك مصالح شديدة الأهمية على المحك.
11 ماي 1967	المملكة المتحدة تعيد تفعيل طلب عضويتها تتبعها أيرلندا والدنمارك والنرويج، و" ديغول" يصر على الإعتراض.
1 جويلية 1968	دخل الإتحاد الجمركي حيز التنفيذ، وتمَّ إلغاء الجمارك المتبقية على التجارة البينية لدول الجماعة وإحلال التعريفة الخارجية الموحدة محل التعريفات الجمركية الوطنية.
1 جانفي 1973	الدنمارك، أيرلندا والمملكة المتحدة تنظم إلى الجماعة.
4-5ديسمبر 1978	المجلس الأوروبي ينشئ النظام النقدي الأوروبي بآلية أسعار الصرف قائمة على الإيكو.
10 جوان 1979	أول إنتخابات مباشرة للبرلمان الأوروبي.
1 جانفي 1981	إنضمام اليونان إلى الجماعة الأوروبية.
14 جوان 1985	بلجيكا، ألمانيا وفرنسا ولكسمبورغ وهولندا توقع على إتفاقية **شنجن** لإلغاء التفتيشات الحدودية.
1 جانفي 1986	إنضمام إسبانيا والبرتغال إلى الجماعة الأوروبية.
9 نوفمبر 1989	سقوط جدار برلين والجمهورية الألمانية تفتح حدودها.
19 جوان 1990	التوقيع على إتفاقية شنجن الثانية.
14 – 15 ديسمبر 1990	بداية المرحلة الأولى للإتحاد الإقتصادي والنقدي(تحرير حركة رؤوس الأموال، والمزيد من التقارب بين السياسات الإقتصادية وسياسات العملة في الدول الأعضاء.
10 ديسمبر 1991	المجلس الأوروبي يوافق على معاهدة ماستريخت(معاهدة الإتحاد الأوروبي).
7 فيفري 1992	التوقيع على معاهدة ماستريخت.
1نوفمبر 1993	معاهدة ماستريخت تدخل حيز التنفيذ.
1994	– بداية المرحلة الثانية على طريق الإتحاد الإقتصادي والنقدي(WWU). – تأسيس بيت العملة الأوروبي ومقره فرانكفورت بوصفه الخطوة التمهيدية لتأسيس البنك الأوروبي المركزي.
1 جانفي 1995	إنضمام كل من: فنلندا والنمسا والسويد للإتحاد الأوروبي.
2 أكتوبر 1997	توقيع إتفاقية أمستردام والتي تنص على مزيد من الإصلاح لمؤسسات الإتحاد الأوروبي من خلال تعاون أكبر في مجالات القضاء والسياسة الداخلية والسياسة الأمنية والخارجية المشتركة.
12 مارس 1998	بداية مفاوضات مع المجر، بولندا، إستونيا، الجمهورية التشيكية، سلوفينيا وقبرص.

1 جوان 1998	إنشاء البنك المركزي الأوروبي.
1999	– بداية المرحلة الثالثة للإتحاد الإقتصادي والنقدي(WWU). – 1 ماي: دخول إتفاقية أمستردام حيز التنفيذ.
10 – 11 ديسمبر 1999	المجلس الأوروبي على إجراء مفاوضات الإنضمام مع ست دول، ويعترف بتركيا كدولة متقدمة بطلب إنضمام.
2000	– 15 جانفي: بداية مفاوضات الإنضمام مع: بلغاريا، لاتفيا، لتوانيا، مالطا، رومانيا، سلوفاكيا. 7–10 ديسمبر: إختتام المفاوضات بشان معاهدة نيس، ويعلن عن ميثاق الحقوق الأوروبي.
2002	– بدأ تداول"اليورو" كعملة نقدية في 01 جانفي. – بداية عمل مجلس الحكماء الأوروبي برئاسة"فاليري جيسكار ديستان".
2003	– معاهدة نيس تدخل حيز التنفيذ في 1 فيفري. – مجلس الحكماء يقدم مسودة" إتفاقية حول دستور أوروبا".
1 ماي 2004	إنضمام بولندا، المجر، التشيك، سلوفاكيا، سلوفينيا، إستونيا، ليتوانيا، لاتفيا وقبرص ومالطا إلى الإتحاد.
03 أكتوبر 2005	إفتتاح مفاوضات الإنضمام مع تركيا وكرواتيا.
1 جانفي 2007	إنضمام بلغاريا ورومانيا للإتحاد الأوروبي.
13 ديسمبر 2007	التوقيع على معاهدة لشبونة.
1 ديسمبر 2009	دخول معاهدة لشبونة حيز التنفيذ.
17 جوان 1010	تبني إستراتيجية"أوروبا 2020" للنمو المستدام على مدى السنوات العشر المقبلة.
01 جويلية 2013	إنضمام كرواتيا للإتحاد الأوروبي.
24 جوان 2016	خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي.

ملحق(1): مراحل تطور الإتحاد الأوروبي.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

1– جون بندر، سايمون أشروودو، **الإتحاد الأوروبي: مقدمة قصيرة جدا**، تر: خالد غريب علي(القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015).ص ص.151– 155.

2– أنور محمد فرج، " السياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط: إعلان برشلونة نموذج"، **دراسات دولية**، ع39، ص ص56 –59.

ولا تزال بعض الدول تنتظر الإلتحاق بالإتحاد الأوروبي كتركيا وألبانيا وأيسلندا ومقدونيا ومونتينغرو وصربيا، هذا وتبقى البوسنة وكوسوفو من المرشحين للإنضمام للإتحاد الأوروبي[1].

يتخذ الإتحاد الأوروبي العاصمة البلجيكية بروكسل مقر دائما لأمانته العامة وللمفوضية الأوروبية ومدينة ستراسبورغ الفرنسية مقر للبرلمان الأوروبي.

وقصد تحقيق الوحدة الأوروبية حدّدت المعاهدة المنشئة للإتحاد عدّة أهداف يطمح لتحقيقها تتبلور فيما يلي:

– تبنِّي سياسات مشتركة في عدة مجالات كالزراعة ومجال النقل والمواصلات إضافة إلى تسهيل التنقل بين الدول الأعضاء على الأفراد والخدمات ورؤوس الأموال.

– دعم التقدم الإقتصادي و الإجتماعي من خلال التأسيس لسوق مشتركة وعملة موحدة وترسيخ أسس التنمية الإقليمية.

– تأسيس مواطنة أوروبية تضمن الحقوق الأساسية والحقوق المدنية والحقوق السياسية إلى جانب العمل على ضمان مبادئ الحرية والأمن والعدل والمشاركة.

– العمل على توسيع السوق الأوروبية من خلال إبرام إتفاقيات مع الدول الأخرى.

– العمل على تقوية دور أوروبا في العالم عبر بلورة مواقف سياسية وأمنية موحدة وتقوية العلاقات مع الدول والمنظمات والهيئات في العالم.

– إلغاء الجمارك على التجارة البينية لدول الجماعة وإحلال التعريفة الخارجية الموحدة محل التعريفات الجمركية الوطنية.

– العمل على ضمان الأمن الداخلي للإتحاد بالسيطرة على الحدود الخارجية واللُّجوء والهجرة ومنع الجريمة ومكافحتها إضافة إلى العمل لتوفير الشغل[2].

كما نصّت معاهدة أمستردام على جملة من الأهداف. أهمها:

---

[1]– "الإتحاد الأوروبي"، **مرجع سبق ذكره**.

[2]– مرير الجميلي، مرجع **سابق**، ص ص 48-49.

– العمل على حفظ الأمن والسلم الدوليين إقتداءً بميثاق "الأمم المتحدة" واتفاق "هالنسكي" وميثاق "باريس".

– الدفاع على أسس الإتحاد الأوروبي من خلال الحفاظ على ترتيبات الأمن الداخلي الأوروبي ومواجهة تحديات البيئة الأمنية (خاصة التهديدات الأمنية الجديدة: الإرهاب والمخدرات، والتهديدات العسكرية، ...).

– التعهد الجماعي بين وحدات الإتحاد الأوروبي على ضرورة حماية القيم المشتركة،

– ضرورة حماية وصيانة الإستقلال الأوروبي الذي أكدت عليه معاهدة ماستريخت وتبنته معاهدة أمستردام من خلال وجوب الدفاع عن إستقلال الإتحاد الأوروبي أمام أي إعتداء محتمل.

كما تجدر الإشارة إلى أن السياسة الأمنية الأوروبية لم تكن ثابتة بل كانت متغيرة وهذا راجع إلى التغيرات التي مسّت النسق الدولي والذي يعرف تغيرات من مرحلة إلى أخرى بعد أن كان هدف الإتحاد يتمحور حول تحقيق توازن القوى والردع النووي في فترة الحرب الباردة، أصبح التخوف من الهجرة الجماعية غير الشرعية(شرق آسيا، وشمال إفريقيا) ليركز الإتحاد الأوروبي على: مكافحة الإرهاب العابر للقارات – التصدي للأوبئة والأمراض و الحد من إنتشار المخدرات و التجارة بأعضاء البشر[1].

2- خصائص النظام السياسي في الإتحاد الأوروبي:

تجربة الوحدة الأوروبية المستندة إلى فكرة التنظيم الإقليمي التي تطورت على مدى عقود من الزمن جعلت من بنيتها والهيكل المؤسسي لها يرسم لها سمات وخصائص تميزها عن الكيانات الدولية الاخرى، حيث يمكن إجمال هذه الخصائص في بعض النقاط أهمها:

[1]- بلال قريب، **السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه: التحديات والرهانات**، أطروحة ماجستير غير منشورة(جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010- 1011)، ص46.

أ- التعاون الاختياري:

إنّ وجود وإستمرارية وتطور الإتحاد الأوروبي مرهون بالإرادة المشتركة للدول الأعضاء لتحقيق التكامل والإندماج وهذا ما تعكسه البنية المؤسساتية للإتحاد وآليات صنع القرار حيث أن النظام السياسي للإتحاد الأوروبي أقرب ما يكون للنظام السياسي داخل المنظمة الإقليمية الحكومية التي تقوم على التعاون الإختياري الحر بين الدول الأعضاء.

ب- عدم وجود سياسة خارجية موحدة:

الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي لا تتبع سياسة خارجية موحدة تجاه القضايا الدولية ويظهر ذلك جليا في تفاوت مواقفها تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي، كذلك للعملية السلمية في الشرق الأوسط، إضافة إلى القابلية في الموافقة على طلبات الدول الراغبة في الإنتماء إلى الإتحاد، كتركيا التي انقسمت وجهات النظر تجاهها بين مؤيد ومعارض.

ج- التوسع داخل وخارج القارة الأوروبية:

منذ نشوئه حتى اليوم توسع المجال الجغرافي للإتحاد الأوروبي داخل القارة الأوروبية. حيث وصل عدد الأعضاء إلى 28 دولة سنة 2013، في حين كان في 1951 في معاهدة باريس 06 دول فقط.

هذا بالإضافة إلى التوسع خارج الحدود الأوروبية بتوسيع السوق الأوروبية وفتح آفاق أكبر للإقتصاد الأوروبي من خلال عديد الإتفاقيات في مجال التجارة وغيرها مع دول وتكتلات دولية.

د- التمتع بصلاحيات واسعة:

بالتعاون مع الدول الأعضاء بات الإتحاد يتمتع بصلاحيات واسعة في عدة مجالات كالهجرة والمواصلات إلّا أنّ هناك مجالات لا تدخل ضمن إختصاصات الإتحاد الأوروبي رغم الجهود المبذولة لتوسيع نطاق الوحدة الأوروبية.

حيث من أهم مبادئ الإتحاد الأوربي نقل صلاحيات الدولة القومية إلى مؤسسات الإتحاد الأوروبي، لكن تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة بحيث لايمكن الحكم بأنه نظام فدرالي، فهو ينفرد بنظامه السياسي.

هـ- القدرة على إتخاذ القرارات:

الإتحاد الأوروبي هو شراكة سياسية وإقتصادية فريدة من نوعها بين دول ديمقراطية تهدف للسلام والاستقرار، من خلال البنى المؤسساتية والمعاهدات الموقعة بين الدول الأعضاء التي تعد مصدر التشريع الرئيسي للاتحاد الأوروبي والمنشئة لهيكل مؤسساته، كذلك من خلال نظام التصويت الذي يتبعه. كل ذلك رسم طابع خاص لإتخاذ القرار في الإتحاد الأوروبي[1].

3- مؤسسات الإتحاد الأوروبي:

أولا: الهيئات والمؤسسات الرئيسية:

حيث أن هناك ستة(6) مؤسسات تساهم في عملية صنع القرار في الإتحاد الأوروبي وتساعد على هيكلة وتنظيم الإتحاد.

أ- المجلس الأوروبي:

يتمثل في رؤساء ودول الحكومات. حيث أن قادة الدول لم يجتمعوا سوى ثلاث مرات في السنوات الأخيرة حيث عقد أول مؤتمر في باريس 1975، وحسب ما إتفق عليه في قمة المؤتمر الذي عدّل عام 1985 أصبح المجلس ينعقد مرتين في العام بدل ثلاث[2]، وتتمثل مهمة المجلس في وضع سياسة عامة للإتحاد والتنسيق بين الدول في مجالات متعددة[3].

---

[1]- ريس معن عبد العزيز، **الإتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد: القيود والفرص**، أطروحة ماجستير غير منشورة(جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب واللغات، 2013- 2014)، ص ص37- 39.

[2]- مرير الجميلي، **مرجع سابق**، ص61.

[3]- سعيد نوفل، (الإتحاد الأوروبي...)، **مرجع سبق ذكره**.

أهم إختصاصات المجلس:

- منح عملية البناء الأوروبي دفعة سياسية قوية.
- تحديد مسيرة هذه العملية ورسم السياسة العامة التي يتعين أن توجه وتقوِّم العمل في مؤسسات المجموعة الأوروبية وتحديد الطريقة التي تسير عليها عملية التعاون السياسي في أوروبا.
- مناقشة جميع الجوانب المتعلقة بإقامة إتحاد أوروبي والعمل على تحقيق تناغم فيما بينها.
- تمهيد الطريق أمام صنع قطاعات جديدة إلى عملية التكامل الأوروبي.
- التعبير عن الموقف الأوروبي المشترك من قضايا السياسة الخارجية.

يترأس المجلس إحدى دول الإتحاد مدة ستة أشهر ويكون رئيس الحكومة أو الدولة هو رئيس المجلس والمتحدث باسم المجلس خلال تلك الفترة، وتعقد إجتماعات المجلس في الدولة الحاكمة التي تتولى الرئاسة[1].

ب- مجلس الإتحاد الأوروبي (المجلس الوزاري):

من أهم الأجهزة، يظم وزراء الدول الاعضاء في الإتحاد.

طرأت على هذا المجلس العديد من التغيرات، حيث أنه كان يسمى قبل 08 أكتوبر 1993 مجلس الجماعات الأوروبية، يقع مقر المجلس في العاصمة البلجيكية بروكسل، حيث يعقد المجلس إجتماعاته حول مواضيع مختلفة، إمَّا قضايا عامة، أو حول الإقتصاد، أو الميزانية المالية وغيره.

تكون رئاسة مجلس الإتحاد بشكل دوري، بحيث تكون الرئاسة لمدة ستة (6) أشهر تتداول عليها دول الإتحاد.

يقوم المجلس الإتحادي على وظائف حيث أن المجلس الوزاري يمارس السلطة الشرعية في إصدار القرارات، وذلك دون القيام بإعداد تشريعات لأن ذلك من إختصاصات المفوضية الأوروبية.

[1]- مرير الجميلي، **مرجع سابق**، ص ص61- 63.

إن الدول الأعضاء في مجلس الإتحاد ليست لها أصوات متساوية ويختلف التصويت حسب الدول حيث: ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا 29 صوت، وإسبانيا 27 صوت، وهولندا 13صوت والدنمارك وأيرلندا وإيتوانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا07 أصوات، ولوكسمبورغ وقبرص ولاتفيا وإستونيا 04 أصوات، ومالطا 3أصوات. وتتّخذ القرارات بأغلبية الثلثين.

أصبح وزير الشؤون الخارجية للإتحاد الوزير الأوروبي وذلك بعد إتفاق الدول الأعضاء[1].

ج- المفوضية الأوروبية:

هي الجهاز التنفيذي للإتحاد وتعتبر أهم جهاز فيه، تقوم المفوضية على قوانين أوروبية جديدة بحيث تقوم بإحالتها إلى المجلس، وتعتبر إحدى المؤسسات الرئيسية وعامل قوة وصانع قرار في الإتحاد.

تقوم المفوضية على مجموعة من القرارات الصادرة من طرف المجلس او البرلمان وتطبيقها، وتعتبر المفوضية جهاز تنفيذي، ونواة الحكومة الأوروبية، تشرف على إتفاقيات ومعاهدات وذلك بالإشتراك مع المحكمة الأوروبية (محكمة العدل) وذلك للتأكد من وفاء الدول الأعضاء.

تقوم المفوضية على إتفاقيات إقتصادية وتجارية لتمثيل الإتحاد على الساحة الدولية حيث يبلغ عدد أعضاء المفوضية 20 عضو، بحيث يكون عضوين في الدول الكبرى وهي ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، بريطانيا، أما في الدول الأخرى عضو واحد، بحيث يتم تعيين الأعضاء لمدة خمسة(05) سنوات تكون قابلة للتجديد، ويكون ذلك بموافقة البرلمان الأوروبي.

تمثل المفوضية 24 دائرة، يعمل بها 21 موظف،17 منهم في مقر المفوضية في بلجيكا، حيث تجتمع مرة واحدة في الأسبوع على الأقل.

[1]- بندر، أشرود، **مرجع سابق**، ص ص44- 46.

د- البرلمان الأوروبي:

ينتخب أعضاء البرلمان مباشرة من قبل ناخبي الدول الأعضاء، له دور تشريعي حيث يكون إنتخابه كل خمسة (05) سنوات، ويكون إنتخابه مباشرة من طرف المواطنين، يبلغ عدد أعضاء البرلمان 751عضو يتم توزيع أعضاء الدول على حسب حجم الدولة وحيث يوزع العدد كالتالي:

- ألمانيا 99 عضو، فرنسا وإيطاليا وبريطانيا 72 عضو، بولندا وإسبانيا 50 عضو قبرص وإستونيا ولوكسمبورغ ومالطا 06 أعضاء.

يتقاسم البرلمان ومجلس الإتحاد المسؤولية قرارات الموازنة السنوية للإتحاد.

تعقد الإجتماعات الرئيسية في ستراسبورغ بينما تعقد الأخرى في بروكسل.

تتمثل صلاحيات البرلمان الأوروبي في:

- إدخال التعديلات على مشروعات القوانين المقترحة.
- حق الإعتراض ووقف وتعطيل صدور بعض المشروعات.
- سلطة التصديق على المعاهدات والإنضمام والمشاركة في الإتحاد.
- المشاركة في إتخاذ القرار في بعض المجالات[1].

هـ- محكمة العدل الأوروبية:

يجب أن نميز بين المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ومحكمة العدل، حيث ان المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تنظر في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان فقط.

تتمثل محكمة العدل الأوروبية في الجهاز القضائي الأوروبي، ويمكن أن نقول المحكمة الأوروبية بدل محكمة العدل الأوروبية حيث أنشأت بلوكسمبورغ، تتشكل المحكمة من 15 قاضيا يعينون من قبل الدول الأعضاء، حيث تنتخب المحكمة قضاتها لمدة ثلاثة(03) سنوات حيث أن مدّة ولاية القضاة ستة(06) سنوات، ويعملون بإستقلال عن الحكومات التي إختارتهم، ويعين محامين لهيئة المحكمة لمدة ستة (06)سنوات.

[1]- سعيد نوفل، (الإتحاد الأوروبي...)، **مرجع سبق ذكره**.

تقوم محكمة العدل الأوروبية على أدوار ووظائف وإختصاصات بالغة الأهمية:

– تطبيق القواعد والمعاهدات وإحترام الحقوق والمسؤوليات والواجبات اللاّزم المصادق عليها من طرف الأعضاء في المحكمة.

– تطبيق القواعد والقوانين في حل النزاعات والخلافات بين الدول الأعضاء.

– مراقبة أعمال الدول، من خلال تطبيقها للقواعد وتحقيق القوانين، والفصل في قضايا دول الأعضاء والمؤسسات وذلك من أجل تحقيق وحدة أوروبية.

وأنشأت المحكمة الابتدائية من أجل تخفيف العمل على محكمة العدل ولتقوم المحكمة بالقيام والاهتمام بنشاطاتها الأساسية حيث أنشأت المحكمة الإبتدائية في 01 سبتمبر 1989[1].

و– اللّجنة الإقتصادية والإجتماعية:

تعيّن اللجنة الإقتصادية والإجتماعية من طرف مجلس الوزراء، وبناءً على تسريحات الأعضاء وتكون مدة العضوية أربعة (04) سنوات قابلة للتجديد ويختار رئيس لها كل سنتين حيث يبلغ عدد الأعضاء 101 عضو، يتمثل أعضائها في رجال الأعمال وممثلي المؤسسات والمجتمع المدني والفلاحين والعمال.

تقوم اللجنة بالإجتماع ثلاثة (03) مرات شهريا في مقره ببروكسل وتقوم بدراسات حول المجالات التالية: الزراعة، المواصلات، الطاقة والمسائل النووية، المسائل الإقتصادية والمالية، الصناعة والتجارة والخدمات، المسائل الإجتماعية، العلاقات الخارجية، التنمية الإقليمية حماية البيئة والصحة.

يجتمع المجلس الوزاري والبرلمان والمفوضية واللجنة الإقتصادية والإجتماعية في بعض الأحيان بناء على معاهدات الإتحاد الأوروبي وذلك للتشاور في بعض الموضوعات التي تقترح من طرف المفوضية[2].

[1]– عبد الوهاب محمد إسماعيل العمراني، **الإتحاد الأوروبي والعلاقات اليمنية الأوروبية**(عمان: دار الشروق، 2011)، ص42

[2]– عبد الوهاب محمد إسماعيل العمراني، **مرجع سابق**، ص 42.

ثانيا: الهيئات والمؤسسات الإستشارية والمستقلة:

أ- محكمة المراجعين:

أنشأت بمعاهدة أبرمت في 22 جويلية 1975، وتم العمل بها في جوان 1977، تتكون من عضو من كل دولة ويكون ذا خبرة محاسبية، حيث يتم إختيار الأعضاء من طرف مجلس وزاري لمدة ست(06) سنوات وتقوم هذه الهيئة بدراسات حول حسابات الإتحاد والتدقيق فيها والنظر في الموارد والإيرادات.

ب- لجنة الأقاليم:

أسست من أجل مساعدة المجلس الوزاري والمفوضية، لجنة الأقاليم لجنة إستشارية أنشأت في إتفاقية ماستريخت، وعدد أعضائها 222عضو يعينهم المجلس الوزاري لمدة أربعة (04) سنوات قابلة للتجديد. تقوم اللجنة بممارسة أعمالها بإستقلال تام عن حكومات الدول. [1]

ج- البنك الأوروبي للإستثمار:

أسس عام 1958 وهو مؤسسة مالية تعمل على تحقيق التنمية المتوازنة الدائمة بين الدول، حيث تهدف إلى:

- الإهتمام بالأقاليم الأقل تقدما في أوروبا.
- تمويل المشروعات المشتركة في الدول الأوروبية الأعضاء في المجموعة.
- تمويل مشروعات أوروبية مشتركة خارج دول الجماعة بهدف فتح الأسواق الخارجية أمام الجماعة أو دعم علاقة الجماعة الأوروبية بالعالم الخارجي.

يقدم هذا البنك قروض للإستثمار وتشجيع التنمية.

[1]- مرير جميلي، **مرجع سابق**، ص75-77.

د- البنك المركزي الأوروبي:

أنشأ في 1998 حيث بدأ العمل به سنة 1999 وذلك بعد توحيد العملة الأوروبية، حيث يتمتع البنك المركزي بالشخصية القانونية بهدف الإستقرار والمحافظة على عملة اليورو وضبط حجم النقود. ويشكل البنك المركزي مع البنوك الأخرى منظومة البنوك المركزية الأوروبية.

البنك المركزي الأوروبي لديه واجبات، حيث يعمل على تحقيق منظومة موحدة تعمل على تنفيذ السياسة المالي والجماعة الأوروبية.

تعمل مؤسسات الإتحاد الأوروبي على تسهيل عملية التكامل والإندماج بين الدول الأوروبية للوصول في النهاية إلى كتلة متماسكة إقتصاديا وسياسيا وعسكريا، إنطلاقا من كون العامل الإقتصادي يحتل الخطوة الأولى في الوصول إلى هذا الهدف. [1]

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الإتحاد الأوروبي.

تسعى أوروبا لتحقيق وحدة أوروبية ثابتة وذلك من خلال مكونات وقدرات الدول التي تحتويها، وتمتلك أوروبا قدرات لبناء قوة مستقلة وتؤثر على النظام العالمي من خلال وحدتها الرئيسية، إلا أن هناك بعض التحديات التي تواجه الإتحاد، منها تحديات داخلية والتي تكون بين الدول المشكلة للإتحاد أو تحديات خارجية وذلك من خلال الضغوطات التي تمارسها القوى والبيئة الدولية. وتتمثل في:

أولا: التحديات الداخلية التي تواجه الإتحاد الأوروبي:

1- التحديات الإقتصادية والإجتماعية:

❖ الفوارق الإقتصادية بين دول الإتحاد حيث أن بعض الدول بحاجة للدعم في العديد من المجالات وخاصة في المجال الصناعي (كاليونان)، وسيطرة الدول الكبرى الأكثر تصنيعا في الإتحاد: كألمانيا، بريطانيا، فرنسا، وإيطاليا[2].

---

[1]- مرير جميلي، **مرجع سابق**، ص 77-78.

[2]- لبنة جديد، **السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة: تشابه المقدمات و إختلاف النتائج**، أطروحة ماجستير غير منشورة(جامعة تشرين: كلية الإقتصاد، قسم الإقتصاد و التخطيط، 2004)،ص53.

❖ ظهور أزمات عدة داخل دول الإتحاد تتمثل في الأزمات الإجتماعية والعولمة كالبطالة والفقر والتي سببها الفارق الإقتصادي بين الدول[1].

❖ فقر بعض الدول وانخفاض ونقص إنتاجية العامل الأوروبي وخاصة في الموارد التي تصدر للخارج والتي تتمثل في المواد الأولية والطاقة.

❖ يواجه الإتحاد الأوروبي أخطار ومن أهمها إنسحاب أو عدم تعامل بعض الدول بعملة اليورو، مما يولد مشاكل على المستوى الإقتصادي، والأعظم على المستوى السياسي.

❖ عدم تراضي دول الإتحاد وعدم وجود حلول حول الإنفاق الزراعي والمنتجات الزراعية وعدم إحترام الأفضلية بين الدول.

❖ معانات الإتحاد من مشاكل إجتماعية وخاصة التي تتعلق بالنِّسب السكانية والتي تغلب عليها الشيخوخة، وعليه أصبحت الدول الأوروبية تعتمد على العمالة الأجنبية[2].

❖ مشكل اللغة حيث تختلف في دول الإتحاد وتتمثل في 15 لغة مستعملة، ومشكّلة اختلاف الثقافات في أوروبا حيث أن "جان مونيه" مهندس بناء في الإتحاد الأوروبي قال: "لو أتيحت لي فرصة بناء أوروبا من جديد لكنت قد ركزت على الثقافة وليس الإقتصاد" حيث يوجد 15 مليون مسلم تختلف ثقافتهم على الدول الأوروبية، مما جعل الإتحاد يتوتر من فكرة دخول تركيا للإتحاد[3].

❖ مشكلة الهجرة، حيث أصبحت الدول الأوروبية تمنع البعض من الهجرة وخاصة الهجرة غير الشرعية من دول الشرق الأوسط والجنوب المتوسطي، بسبب الثورات وأيضا الصراع العربي – الإسرائيلي[4].

---

[1] –باتريك ديبوك،"الإتحاد الأوروبي: التجربة والتحديات"، **محاضرة مقدمة في منتدى الثلاثاء** الثقافي، السعودية، (06جوان 2006)، ص2.

[2]– أحمد سعيد نوفل،"متحدون في التنوع: الإتحاد الأوروبي بين القدرات والتحديات"، **حزب الإستقلال**، 12 جانفي 2011.

[3]– سعيد نوفل، (الإتحاد الأوروبي ...)، **مرجع سبق ذكره**.

[4]– ديبوك، **مرجع سبق ذكره**.

2- التحديات السياسية:

رفض الدول الأوروبية التدخل في الشؤون الداخلية للأعضاء، لأنه يؤثر على الإتحاد وذلك خوفا من التحول المؤسسي أو الإنقلاب المؤسسي على الديمقراطية[1].

- المشكلة الدستورية حول كيفية انتخاب رئيس الإتحاد وهل ينتخب من طرف المواطنين أو المجالس التشريعية أو البرلمان الأوروبي.
- الخلافات بين الدول الكبرى والدول الصغرى حول طريقة ونسبة الانتخاب والتصويت.
- الخلافات بين الدول الصغرى والدول الكبرى حول السيادة الوطنية، وتخوف الدول الصغرى من فقدان مكانتها داخل الإتحاد عند دخول دول جديدة وذلك لأنها ستحصل على نصيب الأسد من دعم الإتحاد، مما يؤثر ذلك على الدول الصغرى، كذلك الدول الصغرى أكثر إلتزاما بالسياسة الخارجية الموحدة من الدول الكبرى[2].
- المشاكل التاريخية التي لا تزال تؤثر على السياسة الأوروبية وخاصة بين كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، التي كانت في الحربين العالميتين، حيث تؤثر على الموقف الأوروبي وأن كل دولة لها أهداف، فألمانيا تريد توسيع الإتحاد، وبريطانيا مترددة في إستعمال اليورو.
- مشكلة الخلافات السياسية الخارجية وذلك من خلال النظر في الصراعات داخل الشرق الأوسط، كالعراق والصراع العربي – الإسرائيلي، الإنتقادات المختلفة بين الدول والتي تتناقض مع نصوص المعاهدات وخاصة معاهدة ماستريخت، وأنه يجب عدم الإقتصار على النواحي الإقتصادية.
- عدم وجود إستقلالية سياسية داخل دول الإتحاد مما يولد إختلافات متباينة في السياسة الخارجية وذلك بسبب تعقد نصوص المعاهدات.

---

[1]- سعيد نوفل، (الإتحاد الأوروبي ...)، **مرجع سبق ذكره**.

[2]- جديد، **مرجع سابق**، ص ص19,18.

• عدم إنسجام الدول الأوروبية الشرقية والغربية وذلك لأن الشرقية تعتمد على النظام الشيوعي وتؤيد السياسة الأمريكية، لذلك تعتبرها دول الإتحاد تقوم على تبعية الإقتصاد الأمريكي، وفي نفس الوقت تقوم هذه الدول بالإستثمارات الأوروبية[1].

ثانيا: التحيات الخارجية التي تواجه الإتحاد الأوروبي:

بين الدول المؤسسة والدول الوافدة للإتحاد الأوروبي تختلف طبيعة وإستراتيجيات السياسة الخارجية للدول ومواقفها تجاه القضايا الدولية، وهذا راجع في الأساس إلى الدوافع التي أسست الإتحاد من جهة ودوافع الدول اللاّحقة من جهة أخرى، إضافة إلى طبيعة النظام السياسي للإتحاد الأوروبي غير الفدرالي، وهذا من بين العراقيل التي واجهت الإتحاد الأوروبي في مساره.

ناهيك عن التحديات الإجتماعية والإقتصادية...، يجد الإتحاد الأوروبي نفسه أماما صعوبات خارجية نابعة من طبيعة البيئة الدولية والتي تتبلور بشكل أساسي فيما يلي:

1 – قضية دخول تركيا للإتحاد الأوروبي:

حلول أزمة لا يأخذ بالضرورة للإستقرار وتحقيق الأهداف المرجوة فقد يؤدي إلى أزمة على نطاق أوسع، حيث سعى الإتحاد الأوروبي منذ تأسيسه على حل الخلافات وتحقيق المشاريع المجهضة إضافة إلى توسيع نطاق السوق الإقتصادية.

وقد كانت قمة **كوبنهاغن** في جانفي 2002 حدث تاريخي في مسار البناء الإقتصادي وفي مسار التوجه شرقا في عملية التوسع، حيث قصد تحسين الأوضاع الداخلية للدول وجدت هذه الأخيرة في قمة **كوبنهاغن** الملجأ لطموحها رغم شروط الإتحاد وملزماته[2].

وقد كانت تركيا من ضمن هذه الدول، حيث تكررت محاولات تركيا للإنضمام للإتحاد الأوروبي منذ عام 1987 إلى أن تم الإعتراف بطلبها رسميا كمرشح للعضوية الكاملة في الإتحاد عام 1999، وقد أثار طلب العضوية جدلا داخل الدول الأعضاء، مما جعل إنضمامها من المشاكل التي تواجه الإتحاد، كما لوحظ وجود تيار قوي يرفض دخول تركيا تحت حجة أنها ليست

[1]– سعيد نوفل، (متحدون ...)، **مرجع سبق ذكره**.

[2]– مرير الجميلي، **مرجع سابق**، ص97.

بلد أوروبي وأن أغلب سكانها يعيشون خارج أوروبا وقبولها سينجم عنه قبول دول أخرى ليست أوروبية وبالتالي نهاية الإتحاد الأوروبي.

أما تاريخيا يعود سبب رفض عضوية تركيا في الإتحاد إلى العداء للإسلام، منذ الفتوحات الإسلامية لدول أوروبا من قبل الإمبراطورية العثمانية، وهذا الأمر يعكس توجه بعض الدول الأوروبية التي تعارض دخول تركيا، لكي لا يزداد عدد المسلمين المنتمين للإتحاد الأوروبي، إضافة إلى التخوف من وصول حدود الإتحاد إلى مناطق غير مستقرة في الشرق الأوسط.

مقابل ذلك رغبة تركيا في الإنضمام ترجع إلى عدّة اعتبارات نذكر منها:

- رغبة تركيا في أن تكون جسر للإسلام مع الغرب.
- تحسين العلاقات التركية اليونانية.
- الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي يقابله إقناع القبارصة الأتراك بمشروع التسوية الذي قدمته الأمم المتحدة لحل الصراع بين القبارصة الأتراك واليونانيين[1].

كما رأى منهاج حزب العدالة والتنمية أن الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي سيزيد من فرص الإستقرار السياسي والتقدم الإقتصادي في تركيا، كما يزيد من أهمية الموقع الإستراتيجي للإتحاد الأوروبي ذاته، خاصة أن تركيا تقع في جوار أغنى منطقتين نفطيتين في العالم (الخليج العربي ومنطقة بحر القزوين).

ومنذ توليه السلطة 2002 شهدت تركيا عملية تحول سياسي وإقتصادي شامل، كما تعد موافقة تركيا على إجراء حزمة من التعديلات الدستورية التي أقرت عبر إستفتاء جرى في 12 سبتمبر 2010، خطوة هامة في عملية الإصلاح والتحول الذي شهدته تركيا، وهذا في سبيل خلق فرص أكبر للإنضمام للإتحاد الأوروبي[2].

---

[1]- سعيد نوفل، (الإتحاد الأوروبي ...)، **مرجع سبق ذكره**.

[2]- معن عبد العزيز، **مرجع سابق**، ص ص 91-92.

وفي 2005 بدأت تركيا في مفاوضات الإنضمام للإتحاد الأوروبي، وذلك بعد تحديد شروط إنضمامها في مؤتمر "هلنسكي"، حيث تتمثل أساسا في:

- إلتزام معايير **كوبنهاغن** حول الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- تسوية الخلافات التركية اليونانية.
- حل المشاكل التركية الداخلية.

ورغم ما قدمته تركيا من جهود في سبيل الانضمام للإتحاد الأوروبي ومواجهتها لعديد التحديات التي تحول دون ترشحها للانضمام للإتحاد، كمشكلة الأقليات وحقوق الإنسان وبشكل خاص ما يتعلق بالقضية الكردية، إضافة إلى الوضع الإقتصادي التركي القريب من الإقتصاديات الإشتراكية[1]، إلاّ أنه ونتيجة لعدة تطورات جعلت الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" على يقين من أن دخول بلاده للإتحاد الأوروبي له نسبة معدومة.

فبعد أن كانت العلاقات الأوروبية – التركية في مسارها نحو الإنسجام والتكامل، إتسعت الهوة بين الكتلتين، حيث يمكن إجمال أسباب هذا التحول في بضع نقاط أبرزها:

❖ وضع شروط تعجيزية لتركيا مقابل إنضمامها، حيث وصل تعداد تلك المطالب إلى 72 شرطا، من بينها إلغاء قانون الإعدام.

❖ تصريح رئيس الوزراء البريطاني "ديفيد كاميرون" انه ليس هناك إحتمال ولو ضئيل في عضوية تركيا، في الإتحاد الأوروبي وأن هذا لن يحدث قبل عام 3000.

❖ إتهام تركيا أنها مركز للجماعات الإسلامية المتشددة وأن"أردوغان" له تقارب فكري مع حركة حماس – غزة – والإخوان المسلمين – مصر – وجماعة المعارضة الإسلامية المسلحة – سوريا –[2].

[1]– مرير الجميلي، **مرجع سابق**، ص85.

[2]– أسماء حمدي، "أسباب وتداعيات تعليق مفاوضات الإتحاد الأوروبي مع تركيا"، شبكة رؤية الإخبارية، 24 نوفمبر 2016، في: www.royanews.com، (2017-02-20).

وآخرها تعطيل مفاوضات إنظمامها للإتحاد يوم 22 نوفمبر 2016 تحت غطاء أن النظام السياسي التركي يمارس القمع منذ محاولة الإنقلاب عليه في منتصف جويلية 2016، وأن قرار تجميد المفاوضات المؤقت يوجه رسالة سياسية للرئيس التركي ليوقف الإعتقالات الجماعية وإتهام القادة السياسيين والبرلمانيين وقمع القضاة والصحافيين[1].

رغم أن قرار تجميد المفاوضات لم يكن ملزم للحكومات إلاّ أنّه عمل على تعميق الفجوة بين تركيا والإتحاد الأوروبي وجعل أمل تركيا في دخول الإتحاد الأوروبي يتضاءل، وهذا الأمر كانت له نتائج تعكس غضب النظام التركي من قرار مجلس الإتحاد الأوروبي وهذا من خلال:

- فشل صفقة المهاجرين (مارس 2016) التي تسمح بدخول الأتراك لدول الإتحاد الأوروبي بدون تأشيرة مقابل غلق الحدود على المهاجرين غير الشرعيين.
- إستعداد النظام التركي لإعادة العمل بعقوبة الإعدام التي ألغيت في 2004 (في إطار جهود النظام للإنضمام للإتحاد الأوروبي).
- هذا على غرار التوجه نحو الدولة الشمولية بعيدا عن المعايير الأوروبية، والتقرب من روسيا وحل الخلافات معها[2].

إضافة إلى تهديدات الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" بفتح الحدود للمهاجرين، وهو ما يمثل تهديد مباشر على أمن أوروبا، فمن خلال تصريحات الجانبين باتت العلاقة بينهما أكثر صعوبة على سير ملف المحادثات[3].

2- العلاقة بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية:

منذ دخول الدول الأوروبية الحرب العالمية الثانية عام 1917 كانت الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة الوصي لها، بعد أن خرجت من عزلتها للحيلولة دون السيطرة على مصالحها الجيوستراتيجية في أوروبا.

---

[1]- إبراهيم جابر، "البرلمان الأوروبي يصوت على تجميد مفاوضا إنضمام تركيا"، شبة رؤية الإخبارية، 22 نوفمبر 2016. في: www.royrnews.com.(2017-02-20)

[2]- حمدي، **مرجع سبق ذكره**.

[3]-**arabic.euronews.com/2016/11/25/turkey-s-president-erdogan-theatens-europe-withe-n** (2017-02-20)

أخذت العلاقات الأوروبية–الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية عدة أطوار تراوحت بين النزعة الإستقلالية والتحالف الإستراتيجي حتى بلغ هذا التحالف أوجه في فترة الحرب الباردة حيث كانت الو.م.أ متحمسة لإقامة أوروبا الموحدة إقتصاديا لكي تقف كقوة حليفة أمام الإتحاد السوفياتي، إضافة إلى التقارب الأيديولوجي بين القارتين ليسهل تقديم الدعم لها ماديا ومعنويا، وهذا ضمن مشروع مارشال لإعادة بناء أوروبا المدمرة، إلَّا أن هذا التأييد لم يدم طويلا فسرعان ما إنقلب إلى منافسة في كل المجالات الدولية، السياسية والإقتصادية وحتى العسكرية وبات الخلاف في وجهات النظر للقضايا الدولية أكثر الأمور تعقيدا وحساسية[1]، لتزداد حدَّة الخطاب السياسي الأوروبي وإنتقاده للسياسة الأمريكية والدعوة لتقوية الإتحاد الأوروبي بعيدا عن الو.م.أ لتأتي دعوة هذا الأخير لإقامة حلف عسكري أمريكي–أوروبي يكون تحت الزعامة الأمريكية بهدف التصدي للإتحاد السوفياتي وهذا للحيلولة دون إكتمال الإندماج الأوروبي وخسارة موقعها الجيوستراتيجي في المنطقة.

وبهدف حماية المصالح الأوروبية المتناقضة مع المصالح الأمريكية تصاعدت وتيرة الخلافات بينهما وهذا بعد التفاوض على تعديل الإتفاقية العامة للتجارة والتّعرفة الجمركية وتلا ذلك عدة خلافات أخرى خاصة بعد إصدار عملة أوروبية موحدة تنافس الدولار الأمريكي بالإضافة إلى الخلاف في وجهات النظر على صعيد السياسة الخارجية بين الو.م.أ والإتحاد الأوروبي الراجع إلى الإختلاف في مواقف كل منهما في القضايا الدولية (كالصراع العربي – الإسرائيلي، العراق، كوريا والإرهاب الدولي...)[2].

وظهر هذا الخلاف بسبب عدم تأييد الإتحاد الأوروبي للقرارات الأمريكية بفرض حظر على إيران وليبيا وكوبا ومطالبة واشنطن من حلفائها بتطبيق تلك القرارات.

وبما أن الإجماع في قضايا وإدارة أزماتها يخضع لعامل مدى إرتباط الدول الأوروبية المشكلة للإتحاد الأوروبي بالو.م.أ، فبعض الدول متأثرة مباشرة بالموقف الأمريكي، فبريطانيا والدنمارك

[1]– معن عبد العزيز، **مرجع سابق**، ص ص93–92.

[2]– سعيد نوفل، (الإتحاد الأوروبي....)، **مرجع سبق ذكره**.

وهولندا من المؤيدين بشدة للموقف الأمريكي وهذا ما شكل داخل الإتحاد قطبين أساسيين متعارضين فيما يخص الإرتباط أو الإستقلالية من الو. م.أ.

حيث القطب الأول، يدعم الإحتفاظ بالعلاقات الأمريكية-الأوروبية وعدم الإستقلالية عنها في كل المواقف والقضايا الدولية ومجال إدارة الأزمات، بزعامة بريطانيا وهذا بحكم الإرتباط التاريخي.

أما القطب الثاني، ينادي بالإستقلالية الأوروبية في إتخاذ القرارات وفي التعبير عن المواقف الدولية وهذا لحماية المصالح الأوروبية من خلال خلق قوة أوروبية مشتركة وقادرة على إدارة الأزمات الداخلية والخارجية بزعامة فرنسا وألمانيا[1].

كما كشفت الأزمة العراقية عن إنقسامات عميقة في داخل أوروبا في مجالي الدبلوماسية والدفاع، وأظهرت الأزمة مدى الصعاب التي تعوق وجود الإتحاد وتأثيره على الساحة الدولية أي ذهابه أبعد من هدفه الأول الأساسي وهو السوق الإقتصادية المشتركة.

حيث في حرب الخليج الثانية فشلت أوروبا في إيجاد موقف أوروبي مستقل عن الموقف الأمريكي، وتكرر الأمر خلال حرب البلقان حيث لم تستطع تبني موقف موحد وإنهاء الصراع دون المساعدة الأمريكية.

كما حدث خلل بين دول الإتحاد الأوروبي في قضية الإعتراف بالدول الجديدة وغيرها من المواقف التي تجسد ضعف وفشل سياسة الإتحاد الأوروبي[2].

منذ الإعلان الأوروبي عن مشروع السياسة الأمنية الأوروبية إثر معاهدة "ماستريخت" 1991 ومن بعدها معاهدة "أمستردام" ودخولها حيز التنفيذ اختلفت الرؤى الأوروبية حول مضمون وإطار المشروع الأوروبي للأمن والدفاع، وإنشطر الرأي الأوروبي في إتجاه يرى عدم بناء سياسة أمنية بعيدة عن أبنية الناتو، وآخر ينادي بضرورة إستقلالية الأمن الأوروبي وفق المنظور الشامل للأمن اللّيّن.

---

[1]- لمياء بن جامع، **إستراتيجية الإتحاد الأوروبي في إدارة أزمات الشرق الأوسط: القضية الفلسطينية نموذج**، أطروحة ماجستير غير منشورة(جامعة محمد خيضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 1009- 2010)، ص ص 151-152.

[2]- محمد فرج، **مرجع سبق ذكره**.

حيث من أسباب التوجه نحو بناء قوة دفاعية أوروبية مستقلة عن حلف الأطلسي، ما وصفه المسؤولين الأوروبيين" **بنفق جنون العظمة**" الذي دخلته الو.م.أ حيث نصبت هذه الأخيرة نفسها قائدة العالم وصاحبة القرار.

كذلك من قضايا الخلاف نجد قضايا النفط بحكم أن الدول الصناعية بحاجة ماسَّة إليه ومستقبل نموها مرتبط به، سعت الو.م.أ للتحكم بوصول النفط للدول الأوروبية لكي تأثّر على إقتصادها بشكل مباشر، خاصة أن الطلب العالمي سوف يؤدي إلى زيادة في الصادرات الخليجية، وهذا من بين أسباب إحتلال العراق وإحكام السيطرة على النفط العربي[1].

من جانب آخر تعتبر سياسة الو.م.أ في أوروبا تتعارض مع مصالح الشعوب الأوروبية وتهدد الأمن الأوروبي حيث سعت الو.م.أ نحو تطبيق مفهومها للأمن القائم على إستخدام القوة العسكرية للحفاظ على مصالحها ومحاولة فرض إرادتها على حلفائها الأوروبيون من خلال جرِّهم للحروب الوهمية في أفغانستان والعراق قصد تقسيم الرأي الأوروبي وكسر أي محاولة لعزل الأمن الأوروبي عن نظيره الأمريكي[2].

وقد جاء على لسان الكاتب اليميني"روبرت كاغان" أحد موظفي وزارة الخارجية الأمريكية سابقا أن إختلاف التوجه الإستراتيجي الأمريكي عن التوجه الأوروبي ناتج عن كون الو.م.أ تحبذ إختيار الأحادية والهيمنة الإنفرادية لأنها تحتكر القوة، ومن ثم فإن المؤسسات الدولية تعد عائق يعرقل سياستها الخارجية، في حين يلجأ الأوروبيون نتيجة لضعفهم وعزوفهم عن الإنفاق العسكري إلى المنظومة التشريعية والقانونية التي يريدونها إطار أوحد لتحديد العلاقات بين الدول، وهي مواقف تعكس سيكولوجية الضعف[3].

من ناحية أخرى مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق "بريجنسكي زبيغنيو" إلى توسيع نطاق التأثير الأمريكي على الإندماج الأوروبي وعدم خلق أوروبا مندمجة سياسيا بحيث تشكل

---

[1]- محمد فرج، **مرجع سبق ذكره**.

[2]- قريب، **مرجع سابق**، ص117.

[3]- محمد فرج، **مرجع سبق ذكره**.

تهديدا للمصالح الأمريكية في المناطق ذات الأهمية الجيوبوليتيكية ولاسيما الشرق الأوسط، كما طالب "كسنجر" في مؤتمر "هلنسكي" للأمن والتعاون الأوروبي عام 1973 بضرورة وجود ممثل أمريكي يحضر الإجتماعات الأوروبية[1].

الرفض الأوروبي لمبدأ القوة وإنتقاده للمفهوم الأمريكي بأن القوة هي التي تصنع القانون من بين خلافات القطبين، حيث يعتبر الأوروبيون أن السياسة الخارجية ليست مسألة تجارة وأمن وعلاقات دبلوماسية فحسب، بل إن هناك مجموعة كبيرة من القضايا الأخرى التي تؤثر على مناحي الحياة اليومية للمواطن الأوروبي، وتساعد على تكييف نظرة الإتحاد إلى العالم الواسع.

تجدر الإشارة هنا إلى السياسة الأمنية الأوروبية لم تكن ثابتة بل كانت متغيرة وهذا راجع إلى التغيرات التي مست النسق الدولي والذي يعرف تغيرات من مرحلة إلى أخرى، حيث تغيرت مضامين الأمن من الأمن العسكري (التقليدي) إلى الأمن الإنساني (ما بعد الحداثة)، فبعد أن كان هدف السياسة الخارجية يتمحور حول تحقيق توازن القوى والردع النووي في فترة الحرب الباردة، أصبح التخوف من الهجرة الجماعية غير الشرعية (من شرق آسيا وشمال إفريقيا)، ويركز الإتحاد الأوروبي على: مكافحة الإرهاب العابر للقارات والتصدي للأوبئة والأمراض، ووضع برامج للحد من إنتشار المخدرات وإنتشار التجارة بأعضاء البشر، وكلها تستدعي تعاونا دوليا لأن متطلبات العصر تستوجب العمل المشترك، فحسب الرؤية الأوروبية تتبع حماية الجماعة من حماية الفرد[2].

وفي نقد السياسة الخارجية الأمريكية من طرف باحثين أوروبيين حيث يرون أن أوروبا تساهم في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية أكثر من حكومة الو.م.أ نفيها، فالو.م.أ تنظر إلى القوة بمنظور عسكري وهي بذلك بين الحظور المادي والنفوذ.

---

[1]- سعيد نوفل، (الإتحاد الأوروبي...)، **مرجع سبق ذكره**.

[2]- قريب، **مرجع سابق**، ص53.

وبخلاف ذلك يعد الإتحاد الأوروبي أكبر مانح للدول الفقيرة وتقدر مساعداته ضعف ما تقدمه الو.م.أ، موسعا بذلك مجاله إلى مناطق غير مستقرة وباستخدام موارد القوة اللينة (النفوذ الإقتصادي والثقافي) فخفت لديه الحاجة لإستخدام القوة القهرية[1].

3- التقارب الروسي - الأوروبي وأثره على العلاقات الأوروبية - الأمريكية:

تتسم علاقات الغرب مع روسيا بالتناقضات، فقد ظهرت روسيا على مسرح الأحداث الدولية متأخرة نسبيا، فمنذ الربع الأول من القرن 18 كانت لا تزال تحارب السويديين داخل ما يعرف الآن بأكرانيا، لتصل في حرب الأعوام السبع إلى ضواحي برلين، تلك الحرب التي شارك فيها: بريطانيا، بروسيا ودولة هانوفر، ضد النمسا، فرنسا والسويد وسكسونيا، كما دخلت في الحرب إسبانيا والبرتغال.

ورغم كبر المساحة إلَّا أن التوسع صفة ملازمة للتاريخ الروسي، مهددة بذلك كل جيرانها ومتغلبة على كل الفاتحين على مر التاريخ، وبعد جهود قومية عرفت روسيا السلام بفرض مبادئها الأوتوقراطية المحلية، بإسم المحافظة من خلال الحلف المقدس في القرن 19، وباسم الشيوعية في القرن20.

وخلال كل فترات الضعف والقوة التي عاشتها، مارست روسيا دبلوماسية ماهرة وصبورة ومثابرة مع: النمسا ضد الهيمنة الفرنسية، ومع فرنسا ضد ألمانيا، ومع الو.م.أ وبريطانيا لتجنب الكارثة أثناء الحرب العالمية الثانية، وفي الحرب الباردة حاولت فصل أوروبا عن الو.م.أ بإعتبارها أكبر تهديد للسلم النووي.

عوملت روسيا في القرن 19 كصورة مصغرة عن الأوتوقراطية الأوروبية، وبعد الثورة البلشفية 1917 أصبحت تجسد الشر الراديكالي بالنسبة للكثيرين، حيث لم تأسس الو.م.أ علاقات دبلوماسية معها حتى بدايات عام 1934[2].

---

[1]- محمد فرج، **مرجع سبق ذكره**.

[2]- مرير الجميلي، **مرجع سابق**، ص ص236.234.

بعد إنتهاء الحرب الباردة وإنحلال الشيوعية وتفكيك الإ.س أعطت روسيا الأولوية لنموها المحلي بدلا من السعي وراء أمنها بالتوسع نحو الخارج كما بدأت أوروبا تحاول مساعدة روسيا لتتكامل مع المجتمع الدولي، وهذا بالعمل كوسيط بين روسيا والو.م.أ، من خلال مطالبة رئيس الوزراء البريطاني السابق "طوني بلير" بدور لبريطانيا لتتدخل في قضية الدفاع الصاروخي وبدأ تركيز المفكرون والباحثون في روسيا وأوروبا إهتمامهم بالعلاقات الروسية – الأوروبية، وتباينت الآراء بشأن آفاق هذه العلاقات ومستقبلها، حيث يرى البعض أن مخلَّفات الحرب الباردة التي كانت سبب الصراع باتت تتلاشى ليحل محلها الإتجاه نحو التقارب مع إمكانية إحلال منظومة أمنية أوروبية–روسية، أما المفرطون في التفاؤل فلا يستبعدون دخول روسيا إلى التنظيم السياسي للحلف الأطلسي، ومما لاشك فيه أن روسيا لن تصبح عضو في حلف الناتو قريبا، وهذا راجع إلى أنها لكي تفي بمعايير الديمقراطية للعضوية يحتاج وقت طويل، بالإضافة إلى إعتزازها بالماضي وسرِّيَّتها في سياساتها ومشاريعها، تقف أمام تحقيق إنتمائها للحلف، ثم إن قبولها يتوقف على أصوات مناطق النفوذ الروسية السابقة، مثل دول البلطيق.

مع تناقص عدد سكان روسيا شرقا، وقيام الصين كقوة عالمية أصبحت دوافع التوجه نحو الإنضمام لحلف الناتو تتوقف على كيفية تطور علاقات روسيا مع الصين[1].

وقد تطورت العلاقات الروسية–الأوروبية خاصة مع دول القرار الأوروبي (فرنسا، بريطانيا ألمانيا، إيطاليا) في كل مجالات التعاون لتتقدم العلاقات الأوروبية الروسية في مسارها وهذا لإعتماد روسيا إستراتيجية جديدة في سياستها الخارجية قائمة على أساس منع إنتشار التكنولوجيا النووية والحد من التسلح وبيع الأسلحة، وقد بادر الإتحاد الأوروبي في جوان 1999 بألمانيا بالإعلان عن وضع إستراتيجية أوروبية جديدة تجاه روسيا *A new European strategy towards Russia* والتي إعتبرها الإتحاد الأوروبي كخطوة أولى نحو شراكة إستراتيجية مع روسيا تضمن إستقرار أوروبا وحفظ الأمن العالمي بمواجهة التحديات الجديدة بشكل تعاوني، وهذا بإعتبار روسيا

[1]– **نفس المرجع**، ص238.

شريك متعاون إضافة إلى كونها الوريث الرسمي للإتحاد السوفياتي سابقا، زمن جانب آخر تعتبر روسيا أنه مصلحتها وجود شريك متعاون كالإتحاد الأوروبي يساعدها على إعادة مكانتها الدولية كدولة عظمى في النظام العالمي الجديد[1].

يعد ملف الطاقة محورا أساسيا في العلاقات الروسية – الأوروبية إذ يوضح واقع السوق العالمية للنفط أن روسيا تعد عملاق نفطي، وهي تطرح نفسها أمام أوروبا بديل مهم لنفط الشرق الأوسط الذي تسيطر عليه الو.م.أ، وذلك نتيجة إرتباطاتها الحيوية والإستراتيجية مع المجتمع الأوروبي، وقد بدأت بوادر التعاون بالظهور منذ عام 2000 عبر سلسلة من الإجتماعات للمجلس الدائم للشراكة في مجال الطاقة، حيث تمكن الطرفان من تحقيق العديد من المشروعات المشتركة، من أبرزها:

- مشروع أنبوب الشمال الأوروبي الروسي–الألماني لنقل الغاز الذي يمتد من منطقة "فينورج" الروسية علة بحر البلطيق إلى الشواطئ الألمانية بطول يتجاوز 1200كلم.
- مشروع نقل الغاز الروسي عبر الأراضي التركية إلى أوروبا الجنوبية، وتكمن المشكلة الرئيسية في علاقات الإتحاد الأوروبي بروسي في تهيئة الظروف من أجل ألَّا يلحق توسع الإتحاد الأوروبي بعلاقات روسيا الإقتصادية مع الأعضاء الجدد في الإتحاد الأوروبي الذي يضم عدد من دول الإتحاد السوفياتي سابقا.

ومنذ عام 2000 وروسيا تحاول التقرب من الدول الأوروبية إضافة إلى إقامتها علاقات إقتصادية قوية مع كل من الهند والصين وإيران ومجموعة الدول الآسياوية، إضافة إلى إنتهاجها سياسة عدم التدخل المباشر في حل الأزمات في العالم الثالث وتحديدا في الشرق الأوسط[2].

إستفادت روسيا من أخطاء الو.م.أ وكثرة أعدائها بسبب الحروب ونظرتها الإستعلائية لدول العالم، وحتى الدول المتحالفة معها والتي تعتبرها تابعة لها[3].

---

[1]– قريب، **مرجع سابق**، ص ص102–103.

[2]– بندر، أشروود، **مرجع سابق**، ص ص101–102.

[3]– مرير الجميلي، **مرجع سابق**، ص 241.

بعد أن كانت العلاقات الأوروبية–الروسية في مسارها نحو التناسق والإنسجام شكلت أزمة أكرانيا نقطة إنحراف لمسار علاقات التعاون الأوروبي–الروسي، كما غيرت المشهد الأمني الأوروبي، لإضافة إلى كون الأزمة قد ولَّدت حقائق أمنية جديدة وتتطلب ردًّا كبيرا من جانب حلف الناتو.

كشفت أزمة أكرانيا عدة مشاكل أكبر من التأثير على الأمن الأوروبي – الأطلسي، وذات مدى أبعد خاصة حس التنافر الإستراتيجي المكثف بين روسيا والغرب، إضافة إلى الرؤى بين الرُّوس والغرب لأوروبا حيث يعتبر الغرب أن توسع أوروبا"أي سياسة الباب المفتوح" وتوسع المنظمات مثل الناتو والإتحاد الأوروبي يؤدي إلى توطيد الإستقرار الأوروبي، في حين ترى موسكو في ذلك زعزعة لإستقرار أوروبا، وقد إنتقدت توسعاتها في عدة مناسبات[1]، حيث يمكن إرجاع هذا الإختلاف إلى كون أن روسيا تطمح إلى تقوية مكانتها الدولية في تطوير العلاقات الأوروبية–الروسية، في حين أن الو.م.أ تعمل على تثبيط أي محاولة لبروز أي قوة منافسة لها، وهذا ما حملته مذكرة التوجيه الدفاعي الصادرة من وزير الدفاع الأمريكي في بداية 1992 التي سُرِّبت إلى الصحافة، حيث ورد في المذكرة أن الهدف الإستراتيجي الذي حددته إدارة الرئيس بوش الأب يتركز على ظرورة العمل على الحفاظ على مكانة الو.م.أ كقوة عظمى وحيدة في العالم، والحيلولة دون بروز أي قوة أخرى منافسة مهما كان الثمن[2].

[1]– "الأزمة الأوكرانية والعلاقات بين حلف الناتو وروسيا"، مجلة الناتو، 2015، في:
www.nato.int/docu/review/2014/russia-ukraine (2017-02-22)

[2]– مرير الجميلي، **مرجع سابق**، ص239.

المبحث الثاني: مسارات القضية الفلسطينية

برزت الحركة الصهيونية في نهاية القرن 19، وذلك بعد تعرض اليهود للنبذ من طرف أوروبا فقام مفكروا اليهود بدراسات من أجل البحث عن موطن، وقد ركز الباحثون على التراث والدين وإستندوا عليه لإيجاد موطن قومي، والذي كان أرض فلسطين، وأقنع اليهود الغرب بأن أرض فلسطين هي أرضهم وذلك برجوعهم لكتاب "التوراة"، وأنها الأرض الموعودة فأنشأت الحركة الصهيونية لمباشرة الهجرة، بمساعدة من الإنتداب البريطاني، وذلك من أجل إنشاء وطن قومي لليهود على أرض فلسطين.

وتكتل اليهود في فلسطين بعد خروج الإنتداب البريطاني وأخذوا في التوسع، وإحتلوا أجزاء كبيرة من الأرض الفلسطينية فبرز الصراع العربي–الإسرائيلي، الذي شكل أطول الصراعات وأعقدها.

المطلب الأول: البعد التاريخي للقضية الفلسطينية

ظهرت الحركة الصهيونية في نهاية القرن19 وذلك لتعرضها للنفي من دول أوروبا المسيحية، لذلك وجب على اليهود البحث عن مكان للإستيطان، فكان هدفهم فلسطين.

إعتمد اليهود على التراث لإيجاد موطن، ويعتبر "ثيودور هرتزل" مؤسس الحركة الصهيونية ويعتبر الأب الروحي للحركة ودعى "هرتزل" بضرورة إقامة وطن لليهود في أرض فلسطين أو بما يدعونها" الأرض المقدسة" و"أرض الميعاد"[1].

1- مؤتمر بازل 1897:

إنعقد مؤتمر بازل سنة 1897، وهو بداية الحركة الصهيونية، وقام "هرتزل" من خلاله بوضع إستراتيجيات وبرامج لتجسيد الفكرة الصهيونية وذلك من مدينة"بال" بسويسرا في 29 أوت 1897، وكان يهدف إلى:

- العمل لإستعمار فلسطين بالعمال الزراعيين والصناعيين اليهود.
- تنظيم اليهودية العالمية وربطها بمنظمات عالمية محلية ودولية.

[1]- فوزي الجدية، **حرب عام1948 وقيام دولة إسرائيل: دراسة في الجغرافيا السياسية**، رسالة ماجستير غير منشورة (الجامعة الإسلامية بغزة: كلية الآداب، 2007- 2008،) ص77.

– إتخاذ القرارات التمهيدية للحصول على الموافقة الضرورية لتحقيق هدف الصهيونية.

دعمت بريطانيا الحركة الصهيونية والهجرة اليهودية وذلك من أجل مساعدة اليهود لها خلال الحرب العالمية الأولى ضد ألمانيا وأيضا في مقاومة منافستها فرنسا التي تزيد صد نفوذها على قناة "السويس"[1].

2- مؤتمر كاميل بترمان 1907:

بريطانيا ومن خلال مؤتمر "كاميل بترمان" 1907، تسعى لتفريق الجزء الآسيوي والإفريقي عن الوطن العربي وتفريق الدول العربية وتمزيق أوصالها، ذلك بعد إتفاقها مع الدول الأوروبية وتحالفها مع الحركة الصهيونية لتحقيق غايتها[2].

3- إتفاقية سايكس بيكو1916:

تفاوضت بريطانيا مع العرب بالقيام بالتفاوض من أجل الإستقلال وأيضا خططت مع فرنسا وروسيا لتقسيم الدولة العثمانية وذلك من خلال إتفاقية "سايكس بيكو" التي عقدت في 16 ماي 1816 والتي إتفقت على تقسيم الدولة العثمانية والبلاد العربية، حيث حددت كل دولة دول لتكون تحت نفوذها وسيطرتها[3].

4- وعد بلفور 1917:

خلفت بريطانيا وعدها للعرب بمنحهم الإستقلال سنة 1917، وتعهدت لليهود بإنشاء موطن قومي لهم، ومنحهم حق الهجرة لفلسطين، ودعمت وشجعت اليهود على الهجرة من خلال "وعد بلفور" سنة1817، وعليه تعمدت بريطانيا خداع الأمة العربية من خلال إتفاقية سايكس بيكو، وذلك من أجل المناورة.

---

[1]- خولة صامري، **الصراع العربي الإسرائيلي، رسالة ماستر غير منشورة**، (جامعة محمد خيضر: كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، 2012- 2013)، ص ص09-10.

[2]- خولة صامري، **نفس المرجع**، ص13.

[3]- سمير حلمي سالم سيسالم، **المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية 1947- 1977: دراسة تاريخية تحليلية**، رسالة ماجستير غير منشورة (الجامعة الإسلامية بغزة: كلية الآداب، قسم التاريخ، 2004- 2005)، ص08.

وفي نفس السنة أعلنت بريطانيا موافقتها على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ومنحتهم حق الهجرة وأعطتهم الحق في ممارسة الإستقلال الذاتي، وكان ذلك من خلال تصريح أقره مجلس الوزراء البريطاني في 02 نوفمبر 1917، ونص على:

- أن بريطانيا تأيّد إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.
- المحافظة على الحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية[1].
- الحيلولة دون إحداث أي آثار معاكسة لليهود في بلاد غير الوطن القومي.

كان الدافع من وعد بلفور تسهيل التغلغل البريطاني داخل شرق آسيا وانه يخدم مصلحها في قناة السويس وأيضا هناك الدافع الديني ولعب دورا مهما وذلك من خلال تظليل الشعوب الغربية بأن اليهود عادوا للموطن الأصلي من خلال تحقق نبوءة التوراة، وعودت اليهود لأرض الميعاد.

ودافع بريطانيا الأهم السيطرة على الإقتصاد العربي، وإستغلال المساحات المائية وقناة السويس، ونهر اليرموك وغيره[2].

5- الإنتداب البريطاني:

فرضت بريطانيا الإنتداب على فلسطين سنة 1922 بعد الحرب العالمية الأولى، حيث تم إختيار بريطانيا من طرف عصبة الأمم من أجل تهيئة الظروف للهجرة اليهودية وتأسيس وطن قومي يهودي، ودعمت بريطانيا اليهود وساعدتهم في الهجرة ومنحتهم الأراضي، حيث قامت بتوزيع الأراضي الفلسطينية على اليهود ومنحتهم حق إستغلالها، والقيام بسياسة صهيونية لتهويد الأراضي وأصدرت بريطانيا أيضا قوانين للضغط على الشعب الفلسطيني من أجل التخلي عن أراضيه وأملاكه، وإستولت بريطانيا على جميع المجالات الإقتصادية والعسكرية وغيرها في فلسطين[3].

---

[1]- اميل توما، **جذور القضية الفلسطينية** (حيفا: المكتبة الشعبية،(د.س.ن))، ص70.

[2]- اميل توما، **نفس المرجع**، ص71.

[3]- محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2012)، ص ص41-43.

قام الفلسطينيون بإنشاء مقاومة وإنتفاضات مناهضة للإنتداب البريطاني والإستيطان اليهودي وتشكل ذلك من خلال ثورة "براغ" سنة 1921، وثورة "يافا"، وإضرابات 1933 وأيضا من خلال الثورة الكبرى التي كانت في فترة 1935 – 1939، وقام الفلسطينيون من خلالها بإضرابات عامة، وعليه وضعت بريطانيا الكتاب الأبيض موضع التنفيذ وفتح باب هجرة اليهود[1].

أولا: تحول القضية الفلسطينية إلى صراع عربي – إسرائيلي:

خلال الحرب العالمي الثانية، أعلنت الأمم المتحدة قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية سنة 1947، وعليه تم الإعلان عن قيام دولة إسرائيل يوم 30 نوفمبر 1947[2].

كانت الو.م.أ مساندة لهذا القرار، لأنه يساعدها في تحقيق أطماعها الإقتصادية في الدول العربية المجاورة، وخاصة العراق ولكي تضع يدها أيضا على النفط العربي.

وإعترفت أيضا العديد من الدول بدولة إسرائيل وإلتزمت بدعمها سياسيا وإقتصاديا ودبلوماسيا، ومنها الو.م.أ[3].

بعد صدور قرار التقسيم سنة 1947، وإنهاء بريطانيا للإنتداب في فلسطين، وصدور إعلان قيام دولة إسرائيل، أخذت إسرائيل في تجهيز جيشها من أجل تطبيق خطتها حول توسيعها في الدول العربية، وقد ساعدت بريطانيا إسرائيل في تجهيز جيشها وإمدادها بالمساعدات اللُّوجستية، لكن الدول العربي رفضت فكرة قيام دولة إسرائيل في فلسطين[4].

وإثر قيام اليهود بمصادرة الأراضي الفلسطينية وتشريد الفلسطينيين، بالإضافة إلى رفض الدول العربية قرار التقسيم وفكرة دخول اليهود للأراضي الفلسطينية، إندلعت حرب 1948، وهي أبرز الحروب في الصراع العربي الإسرائيلي[5].

---

[1]– صامري، **مرجع سابق**، ص43.

[2]– أكرم محمد عدوان، "المشاريع والأفكار الصهيونية تجاه تسوية القضية الفلسطينية: الصراع العربي الإسرائيلي:، **مجلة الجامعة الإسلامية**، ع02، م12، يونيو2004، ص ص229– 321.

[3]– عبد الوهاب المسيري، **مقدمة لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي**(دمشق: دار الفكر، 2003)، ص10.

[4]– أحمد سعيد نوفل، **دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي**(بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، ط2، 2010)، ص ص178,177.

[5]– بيدرو بريجر، **الصراع العربي الإسرائيلي: مئة سؤال وجواب**، تر: صالح(بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2012)، ص46.

هذا وتعود الحركة الصهيونية إلى خلفيات تاريخية ودينية حسب المنظور الصهيوني حيث تسعى الحركة الصهيونية اليهودية للإستيلاء على كامل التراب الفلسطيني وذلك أن الفكر اليهودي يعتبرها أرض اليهود الموعودة حسب توراتهم، وبهذه الفكرة نجح اليهود بكسب إعتراف الدول بها[1].

فالصراع العربي – الإسرائيلي لا يشبه أي صراع فهو صراع يقوم على الوجود، تميز الجيش العربي فيها بضعف التسلح وتعدد الأنظمة العسكرية، وإنعدام التخطيط العسكري.

1- أهم محطات الصراع العربي الإسرائيلي:

أ- حرب 1948:

بعد المصادقة على أمر تقسيم فلسطين، وإنتهاء الإنتداب البريطاني الذي نتج عنه الإعتراف بدولة إسرائيل، وبداية توسعها وتشريد الفلسطينيين وتهجيرهم، جعل الدول العربية تتحرك وتتدخل في الصراع، حيث أشرفت الجامعة العربية على إرسال الجيوش العربية حيث شاركت كل من العراق وسوريا، ولبنان والأردن ومصر في الحرب التي إمتدت من 15 ماي1948إلى فيفري 1949، حيث عقدت إتفاقيات بين إسرائيل والدول الدول العربي توصلوا من خلالها إلى هدنة لإيقاف الحرب.

تعرض الشعب الفلسطيني لهجومات عديدة، ما جعلهم يتشتتون إضافة إلى عجز الدول العربية عن التصدي للصهاينة، الراجع في الأساس لإختلاف أنظمتها العسكرية، وعدم التخطيط المنتظم في أحيان أخرى[2].

ب- حرب 1956:

تسمى حرب 1956 حرب العدوان الثلاثي على مصر، حيث اعتدت بريطانيا وفرنسا على مصر سنة 1956 بمساعدة ودعم صهيوني، وذلك بعد تأميم الرئيس جمال عبد الناصر لقناة السويس وإقامة وحدة مع سوريا، إضافة إلى دعمها من قبل الاتحاد السوفياتي بالأسلحة هذا ما رآه الإحتلال الصهيوني تهديدا على كيانها، حيث قامت الدول الثلاث بهجومات عدة خاصة على القوات

[1]- جورج كرزم، **الهجرة اليهودية المعاكسة مستقبل الوجود الكولونيالي في فلسطين**، (حيفا: المركز العربي للدراسات الإجتماعي التطبيقية، 2015)، ص6.

[2]- أحمد عوض حمدان، "الدور المصري في حرب فلسطين 1948"، **مجلة جامعة الأقصى**، ع02، م16، يونيو 2012، ص ص 85-113.

العسكرية، حيث قامت فرنسا وبريطانيا بشن هجومات على المطارات ومراكز الجيش المصري ما نتج عنه خسائر عديدة.

عارض الحرب العديد من الدول، كان أبرزها الو.م.أ و الإ.س والذي قام بتهديد كل من بريطانيا وفرنسا بإرسال غارات على بلدانهم.

أسفرت الحرب عن خسائر عسكرية كبيرة وفادحة لكل من بريطانيا وفرنسا، ناهيك عن فشل المخطط اليهودي في تحقيق التوسع، وأهم من ذلك كله انتصار مصر سياسيا في الحرب رغم الخسائر العسكرية[1].

ج- حرب 1967:

بعد حرب 1956، قد شوهدت تطورات عديدة في الدول، حيث زودت الو.م.أ إسرائيل بمساعدات وزودتها بالأسلحة.

أما بالنسبة للدول العربية، فقد شهدت اضطرابات حيث اندلعت حرب أهلية في لبنان وشهدت العراق انقلاب عسكري، كما حاولت العراق غزو الكويت، إضافة إلى انفصال الوحدة السورية – المصرية، وغيرها من الاضطرابات، على إثر ذلك قام مؤتمر القمة العربية الثالث في المغرب لمعالجة الخلافات في الدول العربية.

لتبدأ حرب 1967 يوم 05 جوان، بضربات جوية على القوات الجوية المصرية من طرف إسرائيل من أجل التشويش على الرادارات المصرية، وبعد الهجوم الجوي قامت إسرائيل بهجومات على المستوى البري.

أما سوريا فقد قامت بشن هجومات على المطارات الإسرائيلية، ثم قامت إسرائيل بالرد عليها وقد شنّت أيضا الجيوش الإسرائيلية هجومات بريّة ما جعل الجيش السوري ينسحب وأيضا انسحبت الأردن من الضفة الشرقية لهزيمتها من طرف القوات الإسرائيلية.

[1]- محسن محمد صالح، **فلسطين: سلسلة الدراسات المنهجية في القضية الفلسطينية**(ماليزيا: (د.د.ن)، 2002)، ص ص171-172.

وعليه نجحت إسرائيل في التوسع في الأراضي الفلسطينية وتحصلت على الضفة الشرقية وقطاع غزة وجميع أراضي شبه جزيرة سيناء في مصر، ومرتفعات الجولان وغيرها....

تم وقف إطلاق النار بعد تدخل الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.

د- حرب 1973:

توغلت القوات المصرية في شرق قناة السويس وأيضا قامت القوات السورية بالتغلغل والدخول لهضبة الجولان، حيث بدأت الحرب في 06 أكتوبر 1973، وذلك بعد انتهاك إسرائيل لقرار مجلس الأمن، حيث قامت الدول العربية بالوقوف مع مصر ومساعدتها بالجيوش.

بدأت الحرب بضربة جوية قامت بها مصر والتي استهدفت قواعد جوية لإسرائيل، التي أقامتها بسيناء بمساعدة سوريا حيث شنت كل من سوريا ومصر هجمات عديدة على الجيش الإسرائيلي الذي لحقت به خسائر عديدة.

اشتركت كل من العراق والأردن في الحرب بعد وقوع سوريا والجيش السوري، أيضا قامت المقاومة الفلسطينية بمواجهات ونصب كمائن ضد الاحتلال.

قامت الو.م.أ بتقديم المساعدة لإسرائيل وتزويدها بالأسلحة وذلك بعد ضعف الجيش الإسرائيلي وتكبده خسائر عديدة، وقد نالت إسرائيل مساعدات اقتصادية وعسكرية من طرف الاتحاد السوفياتي أيضا.

انتهت حرب 1973 يوم23 أكتوبر، بتفوق السلاح الجوي العربي على إسرائيل، وبالنسبة لفلسطين فقد تم الإعتراف بـ(م.ت.ف) ممثل شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني وذلك في مؤتمر الرباط السابع في أكتوبر 1973[1].

[1]- محسن محمد صالح، **نفس المرجع**، ص ص172-176.

هـ- حرب 1982:

استغلت إسرائيل تصاعد نشاط المقاومة الفلسطينية جنوب لبنان لإجتياح أراضيه سنة 1982، وذلك بهدف ضرب قوات المقاومة الفلسطينية التي باتت مصدر تهديد لإسرائيل، وأيضا بسبب إتفاقها مع الحركة اللبنانية،

قام الجيش الإسرائيلي بقصف المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، وقام بضرب المخيمات الفلسطينية-السورية، حيث تمثلت أكبر مجزرة في مخيمات صبرا وشتيلا التي بلغ عدد ضحاياها3697 شهيدا من مختلف الفئات، وأجبرت العديد من اللاجئين بمغادرة لبنان.

من أجل تصدي إسرائيل للمقاومة حضيت بدعم لوجيستي من طرف الو.م.أ، حيث قامت إسرائيل بالعديد من الغارات على المقاومة الفلسطينية.

أجبر العديد من اللاجئين للهجرة لمختلف الدول العربية، بسبب الظروف الصعبة التي خاضتها كل من لمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية في المقاومة العسكرية، ماجعلها تقوم بتسوية النزاع، وإنتقال القوات الفلسطينية من بيروت.

فشلت إسرائيل في تحقيق أهدافها حيث إنقلبت نتائج الحرب على الوضع الداخلي لإسرائيل على غرار المنظمة التي قامت بمقاومة قوات الإحتلال، وأيضا قامت بأسر ثمانية (08) جنود إسرائيليين[1].

ثانيا: ردود الفعل الفلسطينية على الإحتلال الفلسطيني:

بعد مغادرة المنظمة الفلسطينية من لبنان وإنسحابها والتي أصبحت الممثل الشرعي الوحيد لفلسطين، وتشتت القوة العربية، والقوات الفلسطينية، حيث إزداد عدد القتلى، وكثرت الإغتيالات وأيضا مصادرة الأراضي ونهبها، ناهيك عن نهب الإقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلى محاولة طمس الهوية الفلسطينية، هذا ماجعل القوات الفلسطينية والشعب الفلسطيني يتحرك، حيث ظهرت

[1]- أشرف إبراهيم القصاب، **دور المقاومة الفلسطينية في التصدي للعدوان الإسرائيلي على لبنان من عام 1978- 1982**، رسالة ماجستير غير منشورة (الجامعة الإسلامية بغزة: كلية الآداب، قسم التاريخ الحديث والمعاصر، 2006- 2007)، ص ص315-320.

مقاومات ضد الحركة الصهيونية، وظهرت المقاومة المسلحة داخل فلسطين وتمثلت هذه المقاومة على شكل إنتفاضات قام بها الفلسطينيون ضد الإحتلال:

1- الإنتفاضة المباركة(إنتفاضة الحجارة) سنة1987:

تمثلت هذه الإنتفاضة في المظاهرات والإعتصامات، والقيام بالعمليات الإستشهادية وشملت الإنتفاضة جميع الفئات، فقد قام أطفال المدارس، وشباب المخيمات بالإنتفاضة وذلك عبر قيامهم برمي الحجارة على الجيش الإسرائيلي. كما كان الحصار والعنف الإسرائيلي سبب في قيام الإنتفاضة[1].

وكان السبب الرئيسي لبدأ الإنتفاضة وهو حادث صدم شاحنة إسرائيلية لشاحنة تنقل عمال فلسطينيين يوم 07 ديسمبر 1987، وهدم البيوت وإعتقال الفلسطينيين ومصادرة الأراضي إغلاق مؤسسات تعليمية، إلحاق الإقتصاد الفلسطيني بالإقتصاد الإسرائيلي[2].

من أجل جعل القدس تحت السيطرة الفلسطينية، إنتقال "شارون" للإقامة فيها. فقام أطفال المدارس بإنتفاضة حجارة فهاجموا الجيش الإسرائيلي ليتم الرد عليهم بالضرب والتعذيب[3].

تميزت الانتفاضة الأولى بعدة سمات وتمثلت في:

- أنها شملت كافة القطاعات الفلسطينية وشملت جميع فئات العمر من أطفال، نساء رجال وشباب.
- إتسمت الإنتفاضة بالجرأة والتضحية والشهامة والقضاء على مظاهر الفساد.
- القيام بالمظاهرات والمسيرات السلمية التي تأيِّد قيام الإنتفاضة وإلتحام الشعب الفلسطيني مع بعضهم البعض.

---

[1]- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **إدارة الإنتفاضة الفلسطينية: نموذج لإدارة الصراعات والأزمات الدولية نظرة مقارنة لإدارة إنتفاضة الحجارة/إنتفاضة القدس** ((د.م.ن): (د.د.ن)،(د.س.ن))، ص ص 13-14.

[2]- محمد صالح، **مرجع سابق**، ص103.

[3]- الأمم المتحدة، أصول مشكلة فلسطين وتطوراها: الجزء الخامس1989- 2000، **وثيقة تتعلق باللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وتحت توجيهها**، 2014، ص71.

- كانت أهم نتيجة في الإنتفاضة على الصعيد الفلسطيني هو إعلان عن قيام الدولة الفلسطينية مستقلة وذلك في نوفمبر 1988 وعودة (م.ت.ف) وتواجدها إلى جانب المنظمات لأخرى.
- قيام الإنتفاضة الفلسطينية سبب في فشل طمس الهوية الفلسطينية العربية، وفي تهويد الأراضي وفشل اليهود في فك التلاحم الوطني.
- عالجت الإنتفاضة العديد من المشاكل الإجتماعية والفساد داخل المجتمع.
- ظهور قوى جديدة ومنظمات، وتتمثل في الجهاد الإسلامي وحماس[1].
- نجحت الإنتفاضة في التحكم في عمليات الهجوم الإستشهادية والمظاهرات وغيرها.
- إعلان قيام السلطة الفلسطينية عقب الإنتفاضة الأولى وفقا لإتفاقية أوسلو.
- إعتراف إسرائيل ولأول مرة بحقوق الشعب الفلسطيني بعد الإنتفاضة الاولى، وتفاوض إسرائيل مباشرة مع فلسطين في العديد من الإتفاقيات.
- التضامن العربي من أجل الإنتفاضة الفلسطينية[2].

2- إنتفاضة الأقصى بدءً من 28 سبتمبر 2000:

بدأت إنتفاضة الأقصى بعد إتفاقية أوسلو، حيث إزدادت المستوطنات الإسرائيلية في التوسع وقيام الإسرائيليين بإستفزاز الفلسطينيين والسياسة الفلسطينية وقد كان دخول "شارون" يوم 28 سبتمبر 2000 وراء إندلاع الإنتفاضة الثانية، حيث وقف آلاف المسلمين أمام المجلس الأقصى رافضين زيارة شارون للأقصى، ووقف الفلسطينيون أمام الصهاينة وعدم السماح لهم بتدنيس البيت المقدسي، ورد الإسرائيليون بعنف، وعليه قامت الإنتفاضة لتقوم إسرائيل بإستخدام جميع أنواع الأسلحة في تدمير فلسطين وقتل الأطفال وقصف المدارس والبيوت، وإغتيال القادة الفلسطينيين.

[1]- عبد الفتاح عبد الكافي، **مرجع سابق**، ص ص19-20.

[2]- **نفس المرجع**، ص ص 39-40.

من أسباب قيام الإنتفاضة أيضا عدم إحترام إسرائيل للمعاهدات والإتفاقيات، وبناء مستوطنات إسرائيلية بالقرب من القدس وإقتحام المدن ناهيك عن القتل الوحشي، بالإضافة إلى إتباع سياسة الحصار والتجويع، والإستمرار في حملات الإعتقالات[1].

وبعد هزم الإسرائيليين في جنوب لبنان أمام "حزب الله" عادوا بسياسة أكثر وحشية بمهاجمة الفلسطينيين، بالإضافة إلى اللّامبالات الدولية بالمعانات الفلسطينية ناهيك عن المساعدات الأمريكية لإسرائيل.

عرف اليوم التاسع لبدأ الإنتفاضة بيوم الغضب حيث وقف المصلون في المسجد الأقصى ضد الإحتلال للقيام بالمظاهرات حيث وقف الإحتلال وإستهدفوا المسلمين بالرصاص الذين ردوا بالحجارة ورفع الرايات، وقد إرتكبت مجازر بالأقصى لعدم تكافؤ القوة العسكرية بين الطرفين، ليتم حظر صلاة الجمعة على الفلسطينيين دون عمر الأربعين سنة، كي لا تتكرر مجازر الأقصى، وقد سمي هذا اليوم بـ"**اليوم المجيد**" الذي شهد بطولات الشباب الفلسطينيين وهو نقطة إنطلاق إنتفاضة الأقصى، تعددت بطولات وإنتفاضات الأقصى منها، مفرق الشهداء ومحمد درّة: ففي يوم 12 أكتوبر 2000 قتل الطفل "محمد درة" وهو في يد والده، حيث أطلق الإحتلال الرصاص عليه وعلى والده الذي كان يترجاهم وأيضا أصيب العديد من المتضاهرين ومئات الأطفال.

وقد تحقق هدف إسرائيل تقريبا وذلك من خلال:

– إبراز فلسطين على أنها قوة إرهابية وإعتبار حركة المقاومة جماعة إرهابية وغيرها من الحركات الأخرى كحماس وحركة الجهاد، كما أرادت القضاء على إتفاقية أوسلو ومنع الحديث عن مستقبل القدس.

– تشويه صورة فلسطين أمام العالم، وذلك من أجل:

[1]– عبد الفتاح عبد الكافي، **مرجع سابق**، ص ص46-48.

– تدمير ميناء غزة بوصفه مأوى للإرهاب عن طريق البحر– تدمير المطارات ووقف الرحلات لمدنية وتدمير المنشآت الحكومية وأيضا تشويه صورة الرئيس بأنه راعي للإرهاب الفلسطيني، وعليه أعاد الإحتلال الصهيوني إحتلال القرى والمدن، وممارسة سياساته المتطرفة.

نجح الفلسطينيون في تحريك الإنتفاضة، إلا أن اليهود والحركة الصهيونية وقفت أمام تحقيق فلسطين حقوقها، ولكنهم حققوا المكسب في الإعتراف بالدولة الفلسطينية، وبعد الإنتفاضة بأسابيع عقد العرب مؤتمر وأصدروا بيان بقطع العلاقات مع إسرائيل[1].

المطلب الثاني: المحطات السياسية للقضية الفلسطينية

شهد الشعب الفلسطيني منذ إحتلاله عدة أحداث من مواجهات عسكرية ومحاولات سلمية للخروج من دائرة الحروب ولتقرير المصير، فعلى غرار "إتفاقية فيصل وإيرمان" 1919، و"مؤتمر باريس للسلام" 1919، و"إتفاقية الهدنة" 1949، إضافة إلى "معاهدة السلام الإسرائيلية – المصرية" 1979، و"معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية" 1994 نجد أن من أبرز المعاهدات والإتفاقيات :

1– إتفاقية كامب ديفيد 1978:

هي عبارة عن إتفاقية تم التوقيع عليها في 17سبتمبر 1978 بين الرئيس المصري محمد أنور السادات ورئيس وزراء إسرائيل "منحيم بيغن" بعد 12 يوم من المفاوضات في منتجع كامب ديفيد الرئاسي في ولاية ميريلاند القريب من عاصمة الو.م.أ واشنطن بوضع حد نهائي للنزاع العربي الإسرائيلي وإحلال سلام دائم في الشرق الأوسط حيث كانت المفاوضات والتوقيع على الإتفاقية تحت إشراف الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر"، تضمنت الإتفاقة وثيقتين، نصت الوثيقة الأولى عدا المقدمة على ثلاث محاور هي[2]:

[1]– عبد الفتاح عبد الكافي، **مرجع سابق**، ص ص49-78.

[2]– **المفاهيم الفلسطينية**، محمد أشتيه،(عمان: دار الجليل، 2011)، " إتفاقية كامب ديفيد"، ص39.

المحور الأول: إختصَّ بالضفة الغربية وغزة، ويدعو مصر وإسرائيل والأردن وممثلي الشعب الفلسطيني لأن يشتركوا في مفاوضات حل المشكلة الفلسطينية بجميع مضامينها.

المحور الثاني ويختص بمصر وإسرائيل ويدعو الطرفين لعقد معاهدة سلام بينهما في غضون ثلاثة أشهر من التوقيع.

المحور الثالث: تعلق بالمبادئ المرفقة التي تعلن عن ضرورة إنطباق نفس المبادئ الواردة في الإتفاق على معاهدات السلام بين إسرائيل وكل واحة من جاراتها: مصر الأردن، سوريا ولبنان، أما الوثيقة الثانية:

تضمنت إطار عمل لعقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل ودعت إلى التفاوض بهدف عقد معاهدة سلام بينهما في غضون ثلاثة أشهر من التوقيع على الإتفاقية.

كما تضمنت عدد من المبادئ التي إتفق عليها الطرفان، وطريقة وحجم القوات العسكرية وغيرها مما جاء في النص المرفق، وقبل التطرق إلى الإطار السياسي لإتفاقية كامب ديفيد لابد من التمييز بين إتفاقات كامب ديفيد المشار إليها في الدراسة والموقعة في 17 سبتمبر 1978 وبين معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية الموقعة لاحقا في واشنطن في 26 مارس 1979.

حيث إنعقدت قمة كامب ديفيد إثر تطورات طرأت على المنطقة بداية بحرب أكتوبر 1973 والنتائج والتداعيات المترتبة عليها، خاصة الحظر العربي لتصدير النفط والتأهب النووي الذي أعلنته الو.م.أ الاتحاد السوفياتي، حتى التوصل لإتفاق مشترك بين الطرفين لاحقا وعقد مؤتمر جنيف في نهاية 1973، إضافة إلى عدم التوصل إلى تسوية سياسية شاملة ودائمة في الشرق لأوسط.

مع توالي الأحداث دون التوصل لحل نهائي ينهي النزاع في المنطقة، شهد عام 1977 حركة غيرت مجرى العلاقات العربية–الإسرائيلية والعلاقات العربية – العربية. وبعد تولي "جيمي كارتر" رئاسة الو.م.أ في بداية عام 1977، قررت الإدارة الأمريكية معالجة الأوضاع في الشرق الأوسط بوضعه مسألة مستعجلة ذات أولوية عاجلة والتوجه نحو إستئناف المفاوضات وفق صيغة جنيف[1].

[1]– **المفاهيم الفلسطينية**، مرجع سابق، ص39.

أما الجانب العربي فقد تصاعدت وتيرة الخلاف خصوصا بين مصر وسوريا بشأن تشكيلة الوفد العربي الموحد لمؤتمر جنيف.

مصر كانت تتبلور لدى الرئيس "السادات" الرغبة في كسر الجمود السياسي، وعدم الإستسلام لسياسة اللَّاحرب واللَّاسلم، حتى ولو تطلب الأمر بالمجازفة والتحرك منفردة، ليتضح لاحقا أن الرئيس السادات، فتح قناة سرية للتباحث مع الجانب الإسرائيلي في المغرب تحت رعاية الملك الحسن الثاني.

من هنا بدأت نقطة الإنعطاف المركزية في هذا المسار في التبلور، خاصة بعد أن طلب الرئيس الأمريكي"كارتر" من نظيره المصري، المبادرة بكسر حالة الجمود التي وصلتها الأوضاع بشأن إستئناف مؤتمر جنيف إضافة إلى تجاهل إقتراح السادات بشأن عقد المؤتمر في القدس الشرقية بدلا من جنيف وبحظور جميع الأطراف المعنية بما في ذلك (م.ت،ف) ورؤساء الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن.

حيث صرح الرئيس السادات في خطاب له أمام مجلس الشعب المصري وبحضور "ياسر عرفات" رئيس (م.ت.ف)، أنه مستعد للذهاب إلى أقصى العالم، والذهاب إلى "الكنيست" إن لزم الأمر لمناقشتهم وهذا بتاريخ 09 نوفمبر 1977.

تعقيبا على خطاب السادات أعلن بيغن ترحيبه بالسادات ووضع شروطا مسبقة لذلك، وبان إسرائيل لن تنسحب إلى ما وراء خطوط 1967، ولن تتعامل مع (م.ت.ف)، ولن تقبل بقيام دولة فلسطين[1].

في 19 نوفمبر 1977 قام الرئيس السادات بزيارة للكيان الصهيوني، وألقى خطابا في الكنيست ودعا إلى تسوية سلمية، وعلى إثر ذلك حدثت عدة تغيرات على مستوى إستراتيجيات الدول المعنية بالحث في التسوية ليبادر الرئيس"كارتر" بإستقبال نظيره"السادات" في كامب ديفيد في فيفري 1978 لمناقشة وثيقة لحل الأزمة، وبقية التطورات بطيئة إلى أن تم في 20 جويلية 1978 دعوة

[1]- حازم محمد عطوة زعرب، **مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وأبعاده الإقليمية والدولية**، أطروحة ماجستير غير منشورة (جامعة بيرزيت: كلية الدراسات العليا، 2004- 2005)، ص35.

"السادات" وبيغن من طرف الرئيس كارتر إلى إجتماع في قمة كامب ديفيد، وبعده في سبتمبر 1978، لتبدأ عملية مفاوضات كامب ديفيد المغلقة في 05 سبتمبر 1978 إلى يوم 17 سبتمبر 1978، والإعلان عن التوصل إلى إتفاق بشأن إطارين للتفاوض[1]:

الأول: إطار عمل للسلام في الشرق الأوسط.

الثاني: إطار عمل لعقد معاهدة سلم بين مصر وإسرائيل.

ودعوة الأطراف الأخرى في النزاع العربي – الإسرائيلي للتقيد به.

❖ **ردود الفعل على إتفاقية كامب ديفيد:**

أ- موقف منظمة التحرير الفلسطينية:

عبّرت (م،ت،ف) عن موقفها من خلال البيان الذي أصدرته اللجنة التنفيذية للمنظمة. معتبرا إتفاق كامب ديفيد أخطر حلقات المؤامرة المعادية منذ عام 1948، وما سعى إليه الصهاينة والإمبريالية الأمريكية طوال ثلاثين سنة، وأكد البيان على موقف منظمة التحرير الفلسطينية من خلال[2]:

- الإتفاق عبارة عن إستسلام كامل للسادات لمشروع بيغن الذي طرحه أمام الكنيست.
- الإتفاق عبارة عن تواطؤ السادات مع أهدف صهيونية تحت رعاية الإمبريالية.
- السادات حليف إسرائيلي–أمريكي، ومن خلال الإتفاق يخضع المنطقة بأكملها للهيمنة الأمريكية.
- دعوة الشعب المصري للانتفاضة والتصدي للمؤامرة.
- القرار يجهض مقررات القمة العربية في الجزائر والرباط وقرارات المجتمع الدولي.
- مشروع السادات للحكم الذاتي يكرس الهدف الصهيوني في مشروع ضم القدس للعدو.
- منظمة التحرير الفلسطينية تأكد تصميم شعبها على مواجهة هذه المؤامرة.

[1]- أشتيه، **مرجع سابق**، ص40.

[2]- **المرجع نفسه**، ص43.

وفي ذات الإطار إنعقد مؤتمر وطني حضرته مختلف الشخصيات الدينية والوطنية في القدس والأراضي المحتلة في 01 أكتوبر 1978، وصدر عن المؤتمر بيان ضم (09) تسعة بنود:

- رفض إتفاقيات كامب ديفيد بجميع ما فيها.
- تناقض الإتفاقيات مع قومية المعركة إضافة إلى كونها صلح منفرد بين مصر وإسرائيل.
- إتفاقيات كامب ديفيد مخالفة لمؤتمرات القمة العربي.
- إتفاقيات كامب ديفيد متناقضة مع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- تحاول الإتفاقات خلق قيادة بديلة وتتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني.
- الشعب الفلسطيني وحدة واحدة لا تتجزء سواء داخل أو خارج الأراضي المتحلة.
- لا يوجد سلام في المنطقة دون إنسحاب المحتل من كافة الأراضي الفلسطينية وإعطاء الشعب حقه في تقرير المصير وإنشاء دولة فلسطين.
- رفض مشروع الحكم الذاتي جملة وتفصيلا.
- دعوة الجماهير لتأكيد لإلتفافها حول القيادة الشرعية(م.ت.ف).

ب- الموقف السعودي:

صدر عن مجلس الوزراء السعودي بيان في 19 سبتمبر 1978 أعلن فيه موقف الحكومة السعودية حيث جاء فيه، أن ما تم التوصل إليه في قمة كامب ديفيد لا يعد صيغة نهائية مقبولة للسلام، إضافة إلى أنها رغم تحفضها على نتائج كامب ديفيد لا تعطي نفسها الحق في التدخل في الشؤون الخاصة لأي بلد عربي.

ج- الموقف الأردني:

في 20 سبتمبر 1978، صدر بيان عن مجلس الوزراء الأردني أعلن فيه عن موقف الحكومة الأردنية من إتفاقات كامب ديفيد وشدد على أن الأردن لا تترتب عليه الإلتزام بمواضيع لم يشارك في كتابتها أو حتى مناقشتها، كما جاء فيه أن الأردن تؤمن بالحل الشامل والعادل للقضية الفلسطينية، وأن أي تسوية عادلة يرضى بها الأردن يجب أن تتضمن الإنسحاب الكامل للقوات المحتلة من الأراضي العربية كافة.

لإضافة على عدة مواقف أخرى لدول الجوار العربية تم تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية من عام 1979 إلى عام 1989، إعتبر أن إتفاقيات كامب ديفيد تمس حقوق الشعب الفلسطيني والأراضي العربية المحتلة، وعلى إثر ذلك قرر المؤتمر عدم الموافقة على ما جاء في الإتفاقيات وعدم التعامل مع ما يترتب عليها من نتائج وآثار سياسية وإقتصادية وقانونية، إضافة إلى دعوة الحكومة المصرية للعدول عن الإتفاقيات وعدم توقيع أي معاهدة صلح مع العدو[1].

2- مؤتمر مدريد1991:

عقب إنتهاء حرب الخليج الثانية في بداية عقد التسعينات من القرن العشرين أعلنت الو.م.أ وعدد من الدول الأوروبية عن بداية مشروع يطمح إلى تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط والبحث عن طرق لحل القضية الفلسطينية، وذلك من خلال مفاوضات ثنائية وجماعية تمهد لإعلان قيام الدولة الفلسطينية، وكانت فكرة عقد مؤتمر جامع للسلام يعقد في إحدى العواصم الأوروبية، ونتيجة لذلك كان مؤتمر مدريد[2].

وهو مؤتمر سلام للشرق الأوسط، وجرت أعماله في العاصمة الإسبانية مدريد من 30 أكتوبر إلى 02 نوفمبر 1991، وقد عقد هذا المؤتمر بناءً على دعوة مشتركة من الو.م،أ والإتحاد السوفياتي، وشمل مفاوضات سلام ثنائية بين إسرائيل وكل من (سوريا، لبنان والأردن، فلسطين) وكانت محادثات ثنائية تجري بين أطراف النزاع من الجانب العربي (لبنان-سوريا) و(الأردن-فلسطين) والجانب الآخر إسرائيل، بالإضافة إلى محادثات متعددة الأطراف تبحث المواضيع التي يتطلب حلها تعاون كل الأطراف.

[1]- **المرجع نفسه**، ص44.

[2]- "الموقف الأوروبي من مبادرة التسوية السلمية للقضية الفلسطينية1947- 2012"، **مركز الزيتونة للدراسات**، جويلية 2012، ص ص01-23.

تم التأكيد على أن المؤتمر سيعقد على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات مجلس الأمن 242* - 338** - 245***.

في 30 أكتوبر 1991 تم إفتتاح مؤتمر مدريد للسلام برعاية مشتركة أمريكية سوفياتية وحضور كل من سوريا، لبنان، مصر والأردن ومنع رئيس (م،ت،ف) من الحضور بسبب دعمه للرئيس العراقي "صدام حسين" خلال حرب الخليج الثانية المنتهية قبل 10 أشهر.

كانت إدارة بوش مضطرة للجمع بين كثير من المتناقضات لكي تفلح في جمع أطراف الصراع تحت سقف واحد، فإسرائيل إشترطت أن لا تشارك (م.ت.ف) في المفاوضات، ولا تجري أي حديث عن دولة فلسطينية مستقلة، وتتمسك بأمنها وبألَّأ تأثر عليها المفاوضات بأي شكل كان، كما إشترطت ألَّا تكون للمؤتمر أي صيغة إلزامية ولا تترتب عليه أي مواقف أمريكية، وفي المقابل إشترطت الدول العربية أن تكون المفاوضات متعددة الأطراف وألَّا تتفرد إسرائيل بأي طرف عربي دون الآخر كما حدث مع مصر في كامب ديفيد، في حين كانت إسرائيل تصر على عقد جلسات ثنائية إلى جانب الجلسات المتعددة الأطراف.

قدمت الو.م.أ لكل طرف ضمانات لحماية مصالحه ومراعات إشتراطاته، وإنتهى الأمر إلى إنعقد المؤتمر في 30 أكتوبر 1991 في مدريد وإستمر ثلاثة أيام، في الجلسة الإفتتاحية تحدث "جورج بوش" عن سلام شامل تشارك فيه إسرائيل وترتبط بموجبه بمحيطها العربي بإتفاقات دبلوماسية، إقتصادية، أمنية...

أمَّا ميخائيل "غورباتشوف" فتحدث عن تطبيع وجود إسرائيل[1]. في اليوم الثاني للمؤتمر صرح رئيس الوزراء "إسحاق شامير"، أن هدف التفاوض المباشر هو التوقيع على معاهدة سلام بين

* قرار مجلس الأمن يدعو الى انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة

** قرار مجلس الأمن يدعو الى وقف اطلاق النار على كافة جبهات حرب أكتوبر.

*** قرار مجلس الأمن يدعو الى الإفراج عن المعتقلين وإعادتهم إلى أوطانهم.

[1]- موسوعة الجزيرة، "مؤتمر مدريد"، في : www.aljazira.net، (21- 02- 2017).

إسرائيل وجاراتها والتوصل إلى إتفاق على ترتيبات مرحلية للحكم الذاتي مع العرب والفلسطينيين، كما ناشد بشطب ميثاق(م.ت.ف) الذي يدعو للقضاء على إسرائيل[1].

وأصرت إسرائيل على عدم بدأ المفاوضات الثنائية في مدريد تخوفا من تشكيل جبهة بين الفلسطينيين والوفود العربية، وإقترحت إجرائها بالتناوب في إسرائيل وعاصمة عربية معينة، في مقابل ذلك أصرت سوريا على التعجيل في المفاوضات[2].

ومن جهته قال "فاروق الشرع" رئيس الوفد السوري ورئيس خارجيتها في ختام أعمال اليوم الثاني للمؤتمر: لو لم تكن سياسات إسرائيل إستعمارية إستيطانية لما حرم الفلسطينيون من جميع حقوقهم الأساسية وعلى رأسها تحقيق المصير، تحت سمع وبصر العالم أجمع، رغم ذلك يعبرون عن رفضهم للوضع بإنتفاضة سلمية صامدة، وإذا إستمر هذا الحرمان سيدفعهم إلى الإيمان بأن العنف هو السبيل الأوحد لتحقيق مراده.

كانت فكرة إجراء مفاوضات بين الدول العربية والكيان الصهيوني مرفوضة لفترة طويلة من الجانب العربي في الوقت الذي كانت فيه أحد المطالب الرئيسة للكيان، وهذا من خلال سياسة اللّاصلح والّاتفاوض واللّاإعتراف، التي وافق عليها مؤتمر القمة العربي الرابع المنعقد في الخرطوم 1967. لكن حدثت تطورات دولية وإقليمية أسهمت في خلق بيئة للبدء في المفاوضات، خاصة بعد حرب الخليج الثانية والإنقسام العربي...و ورغم الجهود المبذولة لتحقيق السلم من خلال هذا المؤتمر، والذي إنعقد خلاله 11 جولة من المفاوضات الثنائية بداية من ديسمبر 1991 إلى أوت 1993، في واشنطن تحت رعاية الإدارة الأمريكية، لكن دون نتيجة تذكر[3].

[1]- أشتيه، **مرجع سابق**، ص504.

[2]- موسوعة الجزيرة، **مرجع سبق ذكره**.

[3]- أشتييه، **مرجع سابق**، ص504.

3- إتفاق أوسلو 1993:

هو اتفاق وقعته إسرائيل و(م.ت.ف) في واشنطن في 13 سبتمبر 1993، وسمي الاتفاق نسبة إلى مدينة اوسلو النرويجية التي تمت فيها المحادثات السيرة التي انتحت هذا الاتفاق.

وجاء الإتفاق بعد مفاوضات إنبثقت بعد مؤتمر مدريد 1991، وقبلها في عام 1979 طلب رئيس (م.ت.ف) من النرويج توفير قناة إتصال سرية مع إسرائيل، وقد تم تجاهل طلب الرئيس ياسر عرفات وقتها، وبعد عقد من الزمن إندلعت الإنتفاضة الفلسطينية حيث واجهت إسرائيل إدانة دولية بسبب الوسائل التي قمعت بها المتظاهرين الفلسطينيين، وتعرضت لضغوطات خارجية من المجتمع الدولي للبدء بمحادثات سلام مع فلسطين.

قررت إسرائيل وقتها البدء بمفاوضات مباشرة سرية مع (م.ت.ف) في النرويج، ومن أجل إنكار حقيقة المفاوضات عن طريق مؤسسة "فافو *fafo*" وهي مؤسسة أبحاث نرويجية تابعة لحزب العمال النرويجي.

خلال المحادثات السرية عام 1993 إنتهزت إسرائيل المكانة الضعيفة ل-(م.ت.ف) بعد حرب الخليج فقد أعلنت المنظمة دعمها للعراق في مواجهة الكويت والبلدان الغربية ما أضعف موقف المنظمة بعد هزيمة العراق 1991.

ورغم أن التفاوض تم في أوسلو إلا أن التوقيع تم في واشنطن حفل رسمي في 20 أوت 1993 في البيت الأبيض وذلك في حضور رئيس (م.ت.ف) ياسر عرفات ورئيس وزراء إسرائيل "إسحاق رابين"، ورئيس الو.م.أ "بيل كلينتون"[1].

وقع عليها:

- وزير خارجية إسرائيل "شمعون بيريز".
- أمين سر اللجنة التنفيذية ل-(م.ت.ف)" محمود عباس" .
- وزير خارجية الو.م.أ "وارن كريستوفر".

[1]- "إتفاقية أوسلو"، في: www.saarefa.org/index.php، (28 -02- 2017).

– وزير خارجية روسيا "أندريه كوزيريف".

حيث عند توقيع إتفاقية أوسلو إعترفت إسرائيل لأول مرة ب– (م.ت.ف) كما إعترفت المنظمة بإسرائيل، وإعتقد الكثيرون في ذلك الوقت أن هذه الخطوة قد تأدي للتوصل إلى حل سلمي للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي[1].

وتنص الإتفاقية على إقامة سلطة حكومة ذاتية إنتقالية فلسطينية (أصبحت تعرف فيمل بعد بالسلطة الوطنية الفلسطينية) ومجلس تشريعي منتخب للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة إنتقالية لا تتجاوز 05 سنوات، ومن المفترض وفق الإتفاقية أن تشهد السنوات الإنتقالية الخمس مفاوضات بين الجانبين بهدف التوصل لتسوية دائمة على أساس قراري مجلس الأمن الدولي 242 و338.

ووفقا للإتفاقية فإن الفترة الإنتقالية تبدأ عند الإنسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، كما تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الإنتقالية.

ونصت الإتفاقية على أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها: اللَّاجؤون، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع الجيران الآخرين.

ولحفظ الأمن في الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية، نصت الإتفاقية على إنشاء قوَّة شرطة فلسطينية من أجل ضمان النظام العام في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما تستمر إسرائيل في الإضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية[2].

في نظرة معمقة لإتفاق أوسلو نجد:

– يكرس بقاء الإحتلال الصهيوني.

– بقاء السيادة الإسرائيلية الصهيونية على فلسطين بما في ذلك القطاع وأريحا.

---

[1] – **interactive.aljazeera.com/aja/pulestineRemix**.(28- 02- 2017) .

[2]– إتفاقية أوسلو، **مرجع سبق ذكره**.

– إعفاء الإحتلال من التصادم مع المقاومة من خلال إقامة حكم ذاتي في بؤر الإنتفاضة الفلسطينية.

– بالإضافة إلى إعفاء الإحتلال من الإنفاق من خلال تسليم شؤون التعليم، الصحة، والبلديات...، إلى إدارة الحكم الذاتي.

– تهميش الحقوق الأساسية للفلسطينيين...

كانت أغلب الدول العربية لها نظرة متحفظة بل حتى عدائية على الرَّغم من التأييد الظاهري الذي إستقبل به الإتفاق عربيا، حيث اعتبر الإتفاق خطرا على الأمن القومي والإقتصادي والسياسي لدول الطوق، ومن ثم على بقية الدول العربية .

ووجه حافظ الأسد عقب عقد مؤتمر صحافي في القاهرة إنتقادا شديدا للإتفاق، كما وجهت الصحف المصرية في سلسلة من المقالات إنتقادها لإتفاقات أوسلو، خاصة في الجانب الإقتصادي والأمني[1].

4- مؤتمر برشلونة 1995:

تعتبر الشراكة الأورومتوسطية أول مشروع سياسي وإقتصادي وإنساني حقيقي تتم صياغته من أجل تقليص الهوة بين ضفتي المتوسط وإستغلال مؤهلات المنطقة لخدمة شعوبها على أساس من الحوار والتفاهم.

وقد جاء مشروع الشراكة في ظل رغبة الطرف الأوروبي بلعب دور مهم في إطار النظام الدولي الجديد كما جاءت هذه العملية في سياق يتسم بتسارع وتيرة التطبيع والإنتقال بمسار الصراع إلى مسار التسوية وعملية السلام التي قادتها المجموعة الأوروبية، وذلك لان السلام في حوض المتوسط لا يمكن فصله عن السلام في الشرق الأوسط. ومن ثم كان لزاما على الطرف العربي مواكبة هذه الوتيرة العملية، وتقديم رؤية صادقة عن الدعم الغربي لجهود السلام الأوروبية، ورغبة

[1]– منير شفيق، " إتفاق أوسلو وتداعياته"، **المركز الفلسطيني للإعلام**، ص ص1– 50.

الطرف العربي في ترقية تلك الجهود المشتركة والمضي بها ضمن الشراكة الإستراتيجية، مادام أن الإتحاد الأوروبي جاد في أن يكون له تأثير إيجابي له دلالة على التكامل المناطقي في المتوسط[1].

حيث يتألف مشروع برشلونة المعروف بمشروع الشراكة الأورومتوسطية من 38 دولة، 27 منها أعضاء في الإتحاد الأوروبي أمَّا -11- المتبقية فهي دول الشراكة المتوسطية: الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، المغرب، السلطة الفلسطينية، سوريا، تونس، تركيا وموريتانيا) كما حازت ليبيا على صفة المراقب عام 1999.

بهدف تحقيق الرفاه والإزدهار لشعوب ضفتي المتوسط تم وضع أسس تقوم على المحاور التالية:

- **المحور السياسي:** يربط بشكل وثيق بين السلام بمنطقة الشرق الأوسط وبين فضاء للسلام والرخاء بحوض البحر الأبيض المتوسط، كما يؤكد عل أهمية الحوار السياسي للنهوض بقيم الديمقراطية والحرية وإحترام حقوق الإنسان.

- **المحور الإقتصادي والمالي:** يرمي إلى خلق منطقة واسعة للتبادل الحر، تستند إلى مبادئ إقتصاد السوق والنهوض بالقطاع الخاص، نتيجة لذلك ستعرف بلدان جنوب المتوسط وشرقه نقلة إقتصادية تواكبها تحولات إجتماعية بالخصوص وهو الأمر الذي أدى بالإتحاد الأوروبي إلى إقتراح الدعم المالي.

- **المحور الإجتماعي والثقافي والإنساني:** ينصب على تنقل الأفراد بين الدول وتعزيز الأواصر بين مكونات المجتمع المدني والنهوض بالتعاون اللَّامركزي وكذا التدابير المحكمة لمسألة الهجرة، كما تتمتع الشراكة بإطار مؤسسات يشتغل عبر آلية متعددة الأطراف[2].

---

[1]- إبراهيم قلواز، " الشراكة الأورومتوسطية ورهانات الأمن والسلام في المنطقة"، التجديد العربي، 22 نوفمبر 2014، في: www.arabenewal.info، (01-03-2017).

[2]- محمد فرج، **مرجع سبق ذكره**.

❖ **أهداف الشراكة الأورومتوسطية:**

أ- من منظور الدول الأوروبية:

- تحقيق الأمن الجماعي في المتوسط، من منطلق أن الضفة الجنوبية تشكل مصدر التهديدات، سواءًا تعلق الأمر بالهجر غير الشرعية، أو تصاعد ما تسميه أوروبا بالأصولية الإسلامية.

- المسؤولية الإنسانية والدور التنموي الذي يضطلع به الإتحاد إزاء جيرانه في الفضاء الأورومتوسطي كأساس لتحرير الأسواق.

- التنافس الجيوبوليتيكي بين أوروبا والو.م.أ(سباق السيطرة على مناطق النفوذ).

ب- من منظور الدول العربية:

المشروع فرصة كبيرة لأنه لم يفرض ترتيبات فوق وطنية مسبقا، كما لم يطرح أفكار تتعلق بالتنكر للذات وإستبعاد الهوية والدين، لذلك رأى فيه الجانب العربي فرصة لتحقيق نوع من الإرتقاء في المركز التفاوضي بين التكتلات الأخرى ومن ثم لم يكن منطلق الشراكة بالنسبة للجانب العربي هدف إستراتيجي وإنما أُعْتُبِرَ كهامش للمناورة لمواجهة الضغوط الخارجية على الو.م.أ وحليفتها إسرائيل، وإنتهاج سياسة الهروب إلى الأمام فيما يتعلق بمطالب الإصلاح في المنطقة[1].

وتمثل هذه الشراكة خيار إستراتيجي قام على عدة عوامل منها:

- توجه العالم نحو مزيد من الإندماج والتكتل الإقتصادي.
- بناء منطقة آمنة ومستقرة لشعوب ضفتي المتوسط.
- التجمع المتوسطي يصنف ضمن إرهاصات بناء النظام العالمي الجديد.
- الأهمية الإستراتيجية للبحر المتوسط.

[1]- قلواز، **مرجع سبق ذكره.**

– بناء علاقات مستقبلية ترتكز على تعاون شامل تماشيا مع مستوى الطبيعة الممتازة لعلاقات أسبابها الجوار والتاريخ. وهذا من منطلق أن الرهانات الجديدة على ضفتي البحر المتوسط تشكل تحديا مشتركا يتطلب حل شامل، ومن أجل تحقيق ذلك قرروا خلق إطار متعدد الأطراف ودائم لعلاقاتهم يرتكز على روح الشراكة مع إحترام ميزات وخواص وقيم كل المشاركين وهذا من خلال التعاون الثنائي والإقليمي[1].

[1]– محمد فرج، **مرجع سبق ذكره**.

خلاصة الفصل:

يعد الإتحاد الأوروبي عبارة عن مجموعة من المؤسسات تحظى بدعم رؤساء الدول والحكومات مشكلة له، حيث يتبع الاتحاد اتجاها إقليميا تكامليا بين دوله ، بدأ مساره منذ عام 1951 ومرة بعدة مراحل توسع خلالها ليشمل 28 دولة أوروبية، قبل خروج بريطانيا عام 2016، يهدف الاتحاد الأوروبي لتأسيس مواطنة أوروبية تضمن حقوق مدنية وسياسية كما تسعى لضمان الأمن والحرية والعدل، ودعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى العمل على تأسيس سوق مشتركة وعملة موحدة لتقوية العلاقات بين دول الاتحاد لتحقيق وحدة سياسية موحدة.

يتخوف الاتحاد من انتشار الإسلام وهذا كان مبرره الأول من دخول تركيا للإتحاد وخاصة بعد الإنقلاب السياسي في تركيا والذي يعارض مبادئ الإتحاد الأوروبي في تكريس الديمقراطية أدى بالحكومة التركية إلى التهديد بفتح الحدود أمام المهاجرين غير الشرعيين وهذا ما يشكل تهديد مباشر للأمن الأوروبي، وأيضا تأثُّر العلاقات الأوروبية–الأمريكية بالعلاقات الأوروبية–الرُّوسية نظرا لتضارب المصالح في المنطقة ناهيك عن الهيمنة الأمريكية على وسيطرتها على منابع الطاقة.

قد مرت القضية الفلسطينية بعدة مراحل منذ ظهور الحركة الصهيونية وانهيار الإمبراطورية العثمانية، لتتَّسمت الفترة بالطابع العسكري تارة والسياسي تارة أخرى وذلك من خلال عديد الحروب والإتفاقيات والمعاهدات المبرمة لتحقيق دولة فلسطين المستقلة، وتعود أسباب الإحتلال الأولى إلى الإنتداب البريطاني من خلال إصدار وعد بلفور المشؤوم الذي منح اليهود أرض الميعاد المزعومة، كما هدف الغرب من خلال هذا الوعد منع ظهور قوة عربية إسلامية في المنطقة.

الفصل الثاني

سياسات الإتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية

تمهيد:

يرتبط الإتحاد الأوروبي والدول العربية بعلاقات إقتصادية وسياسية منذ زمن طويل وذلك راجع إلى التقارب الجغرافي ولكون أغلب الدول العربية قد كانت مستعمرات للدول الأوروبية بحيث خلفت علاقات تاريخية تربط الطرفين حتى من الناحية الثقافية.

تطورت العلاقات العربية–الأوروبية على مرِّ التاريخ وذلك عبر عديد المراحل التي شهدتها المنطقة من تغيرات على مستوى العلاقات والصراعات الدولية، لتمثل القضية الفلسطينية مفصل أساسي في العلاقات العربية– الأوروبية، فقد أيقنت الدول الأوروبية منذ الأزمة النفطية الأولى أن سبيل توطيد العلاقات مع الدول العربية يكمن بشكل أساسي في حل نزاعات الشرق الأوسط وخصوصا فيما يتعلق بالصراع العربي–الإسرائيلي، وقيام دولة فلسطين، حيث عمل الإتحاد الأوروبي على لعب دور محرك وفاعل في العملية السلمية لحل الصراع. وذلك من خلال مختلف السياسات التي انتهجها لحل الصراع المتمثلة بشكل أساسي في المعونات الإقتصادية بالإضافة إلى محاولة الحصول على دور سياسي فاعل يتوائم وقوتها الإقتصادية، وعليه تناول الفصل الثاني إستراتيجيات الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية وركائز الدبلوماسية للإتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية.

المبحث الأول: إستراتيجيات الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية

يهتم الإتحاد الأوروبي ببناء علاقات تعاون وشراكة مع مختلف الدول العربية لما لها من أهمية استراتيجية ولكونها غنية بالموارد الأولية ومختلف الثروات الطبيعية، حيث سعى الإتحاد الأوروبي إلى تعزيز وتوطيد العلاقات مع الدول العربية بورقة الشرق الأوسط والسعي لحل الخلافات والصراعات القائمة في المنطقة بحيث عمد الإتحاد الأوروبي إلى القوة اللينة للحصول على دور مثالي يمكنه من التأثير على المواقف العربية لمنحه مزيد من الإمتيازات خصوصا في مجال الإمداد بموارد الطاقة، ومن خلال هذا الجزء من الدراسة نتطرق إلى أسس العلاقات العربية –الأوروبية، إضافة إلى المنظور الأوروبي لعملية التسوية السلمية للصراع العربي– الإسرائيلي.

المطلب الأول: أسس العلاقات العربية الأوروبية

تستند العلاقات العربية– الأوروبية إلى العديد من الأسس والإعتبارات المتعلقة بالطرفين أو بمجمل الظروف الإقليمية والدولية المؤثرة في دائرة تلك العلاقات.

العلاقات بين العالم العربي والاتحاد الأوروبي علاقات تجارية وثقافية وسياسية واقتصادية تمتد جذورها في عمق التاريخ كونهما جاران متلاصقان يقعان على ضفتي البحر الأبيض المتوسط الذي يفصل بينهما ويجمعهما في آن واحد، ومن خلال دراسة تاريخ تلك العلاقات نجد أنها تشكَّلت من مرحلتين أساسيتين، وفيما يلي أبرز ما مرَّت به تجربة الطرفان في تحقيق نوع من الترابط.

حيث يرتبط الطرفان بمجموعة واسعة من المصالح المشتركة جعل من تعزيز العلاقات بينهما مسألة ذات أولوية لكل من الاتحاد الأوروبي والعالم العربي، حيث أن العالم العربي يمد أوروبا بموارد الطاقة، بينما أوروبا لها دور هام في تلبية الاحتياجات العربية للمشاريع التنموية و مختلف السلع المستوردة.

أولا: جذور العلاقات العربية الأوروبية وتطورها

شهدت العلاقات بين الطرفين منذ السبعينات من القرن الماضي مراحل عدة بدأت بإطلاق ما يسمى الحوار العربي – الأوروبي الذي انطلق إثر الأزمة البترولية الأولى، فبدل أن يفهم الغرب أن

تحقيق مصلحته تكمن في تنشيط التعاون مع الشرق للتوصل إلى حوار يمكنه أن يبلغ مستوى الكرامة المتساوية، عمل الغرب على تجسيد عقدة التفوق على الدول النامية[1].

حيث يعتبر عام 1973 بداية تحول في العلاقات بين الدول العربية ودول أوروبا الغربية بشكل خاص ففي هذا العام بدأ الحوار العربي- الأوروبي بشكل رسمي، وجسَّد هذا الحوار محاولة جادَّة لتجاوز العلاقات الثنائية بين الدول العربية والدول الأوروبية، ورسم إطار جماعي للعلاقات بينها تحكمه المصالح المشتركة [2].

وقد ظهرت عبارة الحوار العربي- الأوروبي لأول مرة في جويلية 1973 في اللقاء الذي جمع الرئيس الفرنسي "جورج بومبيدو" والرئيس لحبيب بورقيبة، الأمر الذي أدى إلى نشأة إهتمام جديد لبناء علاقات عبر البحر المتوسط ضمن إطار ما أطلق عليه اسم الحوار. ولتبرير هذا الإهتمام أثيرت العديد من الأفكار القيمة كالتاريخ والجغرافيا، وأوجه التقارب الثقافي والتراث الديني والسياسة والإستراتيجية والتكامل العالمي المتعاظم، وزيادة الاهتمام بالبحر غير أنه وممّا لاشك فيه أن أحد أهم العوامل ذات التأثير الحاسم في ذلك كان نشوء ظاهرة البترودولارات[3].

حيث يمكن القول أن الإهتمام بمشاكل العالم العربي وتطلعاته لا يكاد يذكر قبل حرب 6 أكتوبر 1973 بالمقارنة مع إهتمام أوروبا بالمصالح الصهيونية، فقد كان الصراع العربي الإسرائيلي يعتبر من المسائل الثانوية في منظور السوق الأوروبية المشتركة، كما لم يكن لها موقف موحد تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي، فرغم النداءات العربية لإحداث تقارب عربي- أوروبي لكن دون جدوى إلى أن كان رد الفعل العربي باستخدام النفط كسلاح إستراتيجي عام 1973 عندما أعلن وزراء البترول العرب في اجتماعهم في الكويت في 16 أكتوبر 1973 اتخاذ الأقطار المصدرة

---

[1]- "تطور العلاقات العربية الأوروبية"، **الغرفة التجارية الغربية البلجيكية اللوكسومبورجية**، في:
http://www.ablcc.org/news-events/in-the-spotlight/362-2014-09-25-17-04-16.(2017/03/23).

[2]- علي مفلح محافظة، **العرب والعالم المعاصر**((د.م.ن): دار الشروق، 2009)،ص. 142.في:
https://books.google.dz/books?id=rpn_CgAAQBAJ&pg=PA145&dq.(2017/04/20).

[3]- كمال محمد عبد القادر عثمان، **مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي من عام 1967-1987**، أطروحة ماجستير غير منشورة (الجامعة الإسلامية بغزة: كلية الآداب، قسم التاريخ، 2006/2005) ص93.

للنفط قرارها الأول برفع أسعار النفط، وعزمهم على دعم المجهود الحربي المصري والسُّوري وهذا بتخفيض إنتاج كل دولة عربية مصدرة للنفط 5% شهريًّا إلى أن تنسحب إسرائيلي إلى حدود ما قبل 5 يونيو 1967، وقد تم تحويل فكرة إستخدام النفط كسلاح إلى واقع ملموس وتم قطع إمداداته على كل من الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا بسبب موقفهما المنحاز إلى الكيان الصهيوني ليزداد سعر البرميل إلى حوالي 4 أضعاف السعر السابق، كما قرر وزراء البترول العرب زيادة نسبة التخفيض إلى 25% إضافة إلى إزديادها شهريّا بنسبة 5% وذلك في 4 نوفمبر 1973، وهذه الخطوة جعلت العالم يمر بأوَّل أزمة نفطية (*oilcrisis*) في التَّاريخ المعاصر.[1]

عوملت على إثر ذلك الدول الأوروبية على ثلاث مستويات:

– **المستوى الأول:** مقاطعة الدول، حيث عَملت الدول العربية على مقاطعة الدول المؤيدة للكيان الإسرائيلي وحرمانها من كافة إحتياجاتها من البترول سواء الخام أو المكرر كهولندا والدنمارك كما سميت أيضا بالدول العدوَّة.

– **المستوى الثاني:** الدول المفضلة أو الصديقة، وفق هذا المستوى حصلت بعض الدول الأوروبية على كل إحتياجاتها البترولية، كفرنسا وبريطانيا.

– **المستوى الثالث:** الدول المحايدة، طُبِّق على باقي دول المجموعة الأوروبية، حيث تحصل الدول على إحتياجاتها البترولية وفق معدلات سبتمبر 1973 (بعد إعلان منظمة الأوبك عن بدأ زيادة سعر البترول).

على إثر هذه التحولات في العلاقات العربية– الأوروبية وتحوُّل مصدر الطاقة الرئيسي إلى سلاح عربي وجدت أوروبا نفسها أمام عدة مشاكل تهدِّد مكانتها كقوَّة إستراتيجية في المنطقة وعلى الساحة الدولية، أهمُّها:

– تضخم الإقتصاد الأوروبي الأمر الذي أدى إلى زيادة في الأزمة الإقتصادية التي تواجهها تلك الدول.

[1]– عبد القادر عثمان، **مرجع سابق**، ص ص94-95.

– زيادة القدرة العربية على توجيه ضغوط سياسية على دول الغرب.

– تراجع بعض معدلات النمو الصناعي الأوروبي، وحدوث خلل في ميزان المدفوعات للدول الأوروبية.

– الآثار السلبية لأزمة الطاقة، أدت إلى إحداث أزمات سياسية وإقتصادية داخل دول الجماعة الأوروبية.

– في المقابل تعاظمت إمكانيَّات العالم العربي الإقتصادية صناعيًّا وزراعيًّا وبقدرة مالية قادرة على إستغلال هذه الإمكانيَّات.

وطبقا لهذه التغيرات كانت توجهات السوق الأوروبية قد تبلورت في تحركين، **الأول** وهو ضمان إمدادات البترول في حال الأزمات وإتباع مسار جديد للحصول على مصادر الطاقة وذلك من خلال الوكالة الدولية للطاقة، إضافة إلى زيادة الاهتمام بمجال الطاقة المتجددة كما حفَّز البحث في الطاقة الشمسيَّة وطاقة الرِّياح، وزاد الغرب من الاعتماد على الفحم والطاقة النوويَّة، أمَّا **التحرك الثاني**، فكان من خلال التَّوجُّه نحو العالم العربي لتجنب إستخدام سلاح البترول والآثار الناجمة عن إستخدامه وأهمها نقل الثروة، حيث تم تدوير رؤوس الأموال العربية في السوق الأوروبية إضافة إلى إشراك الخبرات والتكنولوجيا الأوروبية في العالم العربي.

من خلال عديد المشاريع الأوروبية– العربة إتَّضح لأوروبا أن المدخل للعالم العربي يبدأ من خلال حل أزمات الشرق الأوسط، وعليه عملت المجموعة الأوروبية على بناء موقف موحد لإحلال السلام في المنطقة وقد كان بيان بروكسل 6 نوفمبر 1973 أول خطوة للمجموعة في هذا الإطار هذا وقد تضمَّن البيان رفض أوروبا لضم إسرائيل للأراضي المحتلة بالقوَّة بحسب ما جاء في قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242، إضافة إلى مطالبة إسرائيل بإنهاء الإحتلال والإعتراف بحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره، والإنسحاب الإسرائيلي من خطوط الهدنة لعام 1949...[1].

[1]– عبد القادر عثمان، **مرجع سابق**، ص ص 95-96.

وبعد أن تمَّ تقرير الإستمرار في إستعمال النفط كأداة سياسية للضغط على الدول الغربية بهدف تحقيق إستقلال فلسطين، بالإضافة إلى ضمان تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني وذلك في القمَّة التي عقدت في الجزائر بتاريخ 28 نوفمبر 1973، رفع الحظر النفطي العربي بعد قرار إتُّخِذَ في مؤتمر قمَّة عقد في الجزائر ضمَّ كل من "**الملك فيصل والرئيس أنور السادات والرئيس حافظ الأسد، والرئيس هواري بومدين**" في فيفري 1974 وذلك بتكليف وزراء النفط العرب للقيام بذلك، ليتم إتخاذ قرار رفع الحظر يوم 13 مارس 1974 في إجتماع في طرابلس [1].

من هنا بدأت نقطة الإنعطاف في المواقف الأوروبية تجاه العالم العربي، وقد عملت أوروبا منذ تلك الفترة على بناء علاقات أوروبية–عربية في مختلف المجالات وذلك عبر عديد المشاريع التي بَلْوَرَتْ رغبة كل من الطرفين العربي والأوروبي في تجسيد التكامل، وفي 10جوان 1974، اعتمد وزراء خارجية الدول التسع في الجماعة الاقتصادية الأوروبية في إجتماعهم في "**بون**" في إطار التعاون السياسي، نصًّا يحدد مجالات ووسائل تطوير علاقاتهم وتعاونهم مع الدول العربية، وتشمل المجالات المعنية: الزراعة والصناعة والعلوم والثقافة والتَّعليم والتكنولوجيا والتعاون المالي والبنية التحتية [2]...

اشتمل الهيكل التنظيمي للحوار العربي–الأوروبي على اللجنة العامة، مؤلفة من مندوبين من الطرفين على مستوى السفراء، ومجموعة متخصصة تؤلفها لجان العمل، لبحث الجوانب الفنية وتقديم تقارير للجان العمل بشأنها، إضافة إلى لجنة التنسيق التي تتولى تنسيق أعمال لجان العمل. كما أنشأت أمانة دائمة مكونة من 350 من الأعضاء المعنيين في التعاون العربي الأوروبي ومقرها في باريس. ومن أجل مناقشة تنظيم الحوار. ثم تأسّست "الرابطة البرلمانية للتعاون الأوروبي–العربي مكونة من تسعة بلدان من الاتحاد الأوروبي بغية تعزيز عملية المشاركة السياسية والثقافية والاقتصادية بين أوروبا والعالم العربي. ومثلت جميع الاتجاهات الرئيسية في السياسة الأوروبية في اللجنة التنفيذية التي اجتمعت بصورة منتظمة كل ستة أشهر، وأثناء إجتماع لوكسومبورغ سنة

[1]– مفلح محافظة ، **مرجع سابق**، ص 141.

[2]-Bat Ye'or, "**The Euro-Arab Dialogue and The Birth of Eurabia**", pp. 10,11.

1976 تم تعريف المنظمة وإجراء الحوار العربي- الأوروبي، ونشر في التذييل الرابع للبيان الختامي أنَّ الحوار يتألف من ثلاث أجهزة وهي كالتالي:

- الجمعية العامة
- عمل اللجان
- اللجنة السياسية

في مقابل ترحيب الجانب العربي بالمبادرة الأوروبية للتعاون أعربت إسرائيل عن مدى إستيائها من دول الجماعة الإقتصادية، واعتبرتها حليف عربي يهدف للقضاء على إسرائيل خاصة عندما قبلت الجماعة الأوروبية الإقتصادية بالشروط السياسية العربية المتعلقة بشكل مباشر بالشرق الأوسط والقضية الفلسطينية[1].

عبر عقود عمل الطرفين العربي والأوروبي على تجسيد التعاون وتطوير وسائله وإمكانياته وذلك عبر مختلف المؤتمرات والمعاهدات التي عقدت بين الطرفين، وفي الحقيقة عقدت العديد من المؤتمرات على مستويات وزارية تمخض عنها اتفاقيات وبروتوكولات تعاون عديدة، إلاّ أن النصف الثاني من عقد التسعينيات قد شهد تطورا في مسار العلاقات العربية- الأوروبية عبر اتجاهات مختلفة عما سبقها، إذ برزت بمفاهيم وأهداف جديدة تمثلت بتركيز العلاقات ضمن إطار أوروبي- متوسطي، أي بمعنى آخر إدخال عناصر إضافية في العلاقة التي شملت أيضا دول متوسطية غير عربية كالنموذج التركي والإسرائيلي والقبرصي، وفي الواقع تعود خلفية هذا الإدخال المتجدد إلى ظروف تلك المرحلة من المفاوضات العربية – الإسرائيلية التي عقدت على المسارين اللبناني والسوري، ومحاولة إسرائيل آنذاك تقديم المفاوضات المتعددة الأطرف على الثنائية، فكانت الشراكة الأوروبية – المتوسطية مخرجا لتعقد مفاوضات السلام العربي – الإسرائيلي ومن ثمَّ إلى الإتحاد من أجل المتوسط[2]، حيث يمكن إجمال أهم أحداث المنطقة في الجدول التالي:

---

[1]- مفلح محافظة، **مرجع سابق**، ص141.

[2]- خليل حسين، "التعاون العربي الأوروبي: الواقع والمرتجى"، في: http://www.middle-east-online.com/، (2017/04/24)

التاريخ	الحدث
نوفمبر 1995	– انعقاد المؤتمر الأورومتوسطي الأول. – إطلاق الشراكة الأورومتوسطية، وتبني إعلان برشلونة .
أفريل 1997	إنعقاد المؤتمر الأورومتوسطي الثاني في مالطة .
جويلية 1997	الشُّروع في تنفيذ إتفاقية الشراكة المؤقتة مع منظمة التحرير الفلسطينية، بالنيابة عن السلطة الفلسطينية .
مارس 1998	بدء تنفيذ إتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي وتونس .
أفريل 1999	إنعقاد المؤتمر الأورومتوسطي الثالث، في شتوتغارت .
مارس 2000	البدء في تنفيذ إتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والمغرب.
جوان 2000	البدء في تنفيذ الشراكة بين الإتحاد الأوروبي وإسرائيل .
نوفمبر 2000	إنعقاد المؤتمر الأورومتوسطي الرابع، في مرسيليا .
مارس 2002	إنشاء آلية بنك للإستثمار الأوروبي للإستثمار والشراكة الأورومتوسطية.
أفريل 2002	إنعقاد المؤتمر الأورومتوسطي الخامس، في فالنسيا، وتبني خطة عمل فالنسيا .
ماي 2002	الشروع في تنفيذ إتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والأردن .
مارس 2003	إعلان سياسة الجوار الأوروبية .
ديسمبر 2003	إنعقاد المؤتمر الأورومتوسطي السادس، بنابلس، والإتفاق على إنشاء الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية.
مارس 2004	إنعقاد الجلسة الأولى للجمعية البرلمانية الأورومتوسطية، في أثينا .
جوان2004	بدء تنفيذ إتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي ومصر .
أكتوبر 2004	إختتام مفاوضات إتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي وسوريا، وبقي التوقيع معلق .
مارس 2005	إنعقاد الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية في القاهرة.
أفريل 2005	– إطلاق برنامج عمل لخمس سنوات لدعم الشراكة الأورومتوسطية. – بدء تنفيذ إتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر .
ماي 2005	إنعقاد المؤتمر الأورومتوسطي السابع، في لكسمبورغ.
نوفمبر 2005	القمَّة السنوية العاشرة لعمليَّة برشلونة .

أفريل 2006	بدء تنفيذ إتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي ولبنان .
ماي 2007	– البنك الدولي يقدم الدعم لإصلاحات القطاع المائي في المغرب . – لقاء بين وزراء خارجيَّة كل من الإتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية .
جوان 2007	– الجلسة العامة لبرلمان الشباب الأورومتوسطي. – أول مؤتمر وزاري للدول الأورومتوسطية لشؤون التعليم العالي والبحث العلمي.
جويلية 2007	وزراء خارجيَّة دول البحر الأبيض المتوسط يناقشون قضايا الشرق الأوسط وسياسة الجوار الأوروبية .
أفريل 2008	كبار خبراء لجنة "يوروميد" يبحثون مسيرة برشلونة.
جوان 2008	9جوان، إفتتاح الجامعة الأورومتوسطية في سلوفينيا .
جويلية 2008	الإعلان المشترك لقمة باريس من أجل المتوسط.
أكتوبر 2008	إجتماع وزراء المال للبلدان الأوروبية والمتوسطية .
نوفمبر 2008	– أول لقاء وزاري أوروبي متوسطي من أجل التشغيل ومناقشة البعد البشري للشراكة. – وزراء الصحة للبلدان الأوروبية والمتوسطية يضعون برنامج التعاون الإقليمي . – المفوضية الأوروبية وسوريا تتفقان حول تحديث إتفاقية الشراكة .
ديسمبر 2008	إجتماع المنتدى الأوروبي والمتوسطي حول التعليم والتدريب المهني .
جانفي 2009	– "فيميب" الذراع المالية للشراكة المتوسطية في البنك الأوروبي للإستثمار، متنح سوريا قرض بقيمة 275 مليون يورو لتمويل مشروع محطة الكهرباء. – 24 جانفي:القذافي يجدد رفضه للإتحاد من أجل المتوسط بسبب الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة، ولأنَّ إسرائيل من أعضاء الإتحاد، وإقترح أن تقتصر عضويَّة الإتحاد على دول شمال إفريقيا وجنوب أوروبا فقط. – 25جانفي، أعلن متحدث بإسم رئاسة إتحاد المغرب العربي في طرابلس، أنَّ دول المغرب العربي تعيد النظر في عضويَّتها في الإتحاد من أجل المتوسط بعد الهجوم الصهيوني على قطاع غزة .

26 جوان 2009	قضية تأمين المياه لقطاع غزة تتصدر جدول أعمال لقاء وزراء البيئة للدول الأعضاء في الإتحاد من أجل المتوسط، الذي عقد في باريس، كما ناقش المشاركون أكثر من 200 مشروع في مجال البيئة والطاقة والمواصلات والموارد المائية .
6 جانفي 2010	عقد وزراء خارجية كل من مصر وفرنسا والأردن وإسبانيا وتونس، إجتماع بالقاهرة في محاولة لإحياء الإتحاد من أجل المتوسط الذي لم يتم تفعيله، بالرغم من مرور عام ونصف العام على قرار تفعيله.
مارس 2010	وزير الخارجيَّة الإسرائيلي **أفيجدور ليبرمان** يؤكِّد مشاركة إسرائيل في قمَّة الإتحاد من أجل المتوسط في برشلونة على الرغم من معارضة الدول العربية وأكَّد على ذلك مسؤول من مكتب الوزراء الإسرائيلي، في ذات الوقت نقلت وسائل الإعلام الإسبانية أن هناك مخاوف إسبانيَّة من أن يعطِّل لنزاع (العربي – الإسرائيلي) إنعقاد قمة الإتحاد.
20 ماي 2010	أكدت الحكومة الإسبانية إلغاء قمة الإتحاد من أجل المتوسط، التي كان مقرر عقدها في برشلونة يوم 7جوان 2010.
11نوفمبر 2010	تأجيل قمة الإتحاد من أجل المتوسط للمرة الثالثة بسبب إحتمال مقاطعتها من قبل الدول العربية في حال تمَّ توجيه الدعوة للكيان الإسرائيلي .
12 نوفمبر 2010	عقد مؤتمر وزراء التجارة في الإتحاد من أجل المتوسط في بروكسل، وأعتمد في أثناء الإجتماع برنامج عمل وموازنة الأمانة العامة في برشلونة لعام 2011 بهدف تكثيف نشاطات الإتحاد من أجل المتوسط هذا بتحقيق مشاريع ملموسة.
جانفي 2011	أعلن الأمين العام للإتحاد من أجل المتوسط أنَّ الإتحاد عازم على دعم الديمقراطية في تونس، وذلك من خلال دفع التنمية وتطوير البنية التحتية والتعاون الصناعي والطاقوي، خاصة في المرحلة الإنتقالية، وهذا بعد حراك 14 جانفي 2011 .
13 فيفري 2011	الوزير الفرنسي للشؤون الأوروبية يعللن أنّ الحاجة للإتحاد من أجل المتوسط باتت أمر ضروري أكثر من قبل خاصَّة بعد سقوط الأنظمة العربية في تونس ومصر، لأن شعوب الضفة الجنوبية للمتوسط سوف ترى حكومات جديدة وسيكون لهم حياة ديموقراطية أكثر من ذي قبل .
جوان 2011	– أكد رئيس الوزراء الإسباني **خوسيه لويس** على أهمية دور الإتحاد من أجل المتوسط في تعزيز الإصلاحات الديمقراطية في البلدان العربية، وتشجيع الإبتكار وتعزيز النمو الإقتصادي

	بين مختلف الأطراف، فضلا عن تحفيز بنك الإستثمار الأوروبي وغيره من المؤسسات المالية الدولية، لتنفيذ مشاريع متعددة. – وافق سفراء بلدان الإتحاد من أجل المتوسط في إجتماعهم الشهري في 22 جوان على مشروع إنشاء مصنع لتحلية المياه لقطاع غزة، حيث يعد المشروع تحدِّي حيوي خصوصا للأوضاع الإنسانية في القطاع، (تصل تكلفة المشروع حوالي 310 مليون يورو، ومدَّة تنفيذه 5سنوات)، وبدأ العمل به في جوان 2016.
جويلية 2011	– 12 جويلية :أعلن البرلمان الأوروبي في بروكسل عن إتفاق الجمعية البرلمانية للإتحاد من أجل المتوسط على تعليق دور ليبيا مؤقتا،وهذا بعد أعمال العنف التي قام بها النظام ضد الشعب . – 18 جويلية: إجتمع خبراء الإتحاد من أجل المتوسط بتجمع يضم ممثلين عن وزارات العمل والتعليم ووكالات التوضيف الحكومية، وركز الإجتماع على مناقشة تطور المهارات المحلية وإرتباطها بخلق فرص توظيف خاصة في حوض البحر المتوسط.
أوت 2011	– أعلن أمين عام الإتحاد من أجل المتوسط في 21من شهر أوت أنَّ ما مرَّت بيه من أحداث وحراك شعبي وسياسي لن يضعف مكانتها في المنطقة وأضاف أنَّ الإتحاد على ثقة من أنَّ مصر الجديدة ستكون لها مكانة وخصوصية مميزة عل الساحة الدولية مؤكِّد على أنَّ الإتحاد سيعمل على دعم مصر ماديًّا ومعنويًّا لتوجيه عملية التنمية عبر مشروعات كبيرة ومتوسطة وصغيرة من شأنها خلق فرص عمل للشباب . – 22 أوت: أعلن الأمين العام للإتحاد من أجل المتوسط أن أعمال العنف التي تقوم بها إسرائيل تعرقل عمليَّة السلام ومشاريع الإتحاد .
6 سبتمبر 2011	نشر على موقع ويكيبديا أن الإتحاد من أجل المتوسط وضع على أولويَّاته الأهداف الآتية: – مكافحة تلوث البحر المتوسط بتنظيف مياه البحر وشواطئه خاصة من مياه الصرف الصحي، – تحسين النقل بين الموانئ بإنشاء الطرق البرية والبحرية السريعة، – الحماية المدنية بالتعاون في الوقاية والإستجابة للكوارث الطبيعية، البحث في مدى فاعلية "خطة المتوسط للطاقة الشمسية" لتوليد الطاقة الشمسية والطاقة البديلة .

	– إقامة جامعة أورومتوسطية يكون مقرها في سلوفينيا، تعمل على تشجيع الحراك الأكاديمي والدرجات العلمية لجامعة الدول الأعضاء .
12 أكتوبر 2011	أعلن الأمين العام للإتحاد من أجل المتوسط تضامنه الكامل مع مصر، وذلك بعد الإعتداء الذي قامت به إسرائيل على منطقة الحدود، وأضاف أنَّ مثل هذه الإعتداءات تعرقل السلام ولا تساعد على إنجاز مشاريع الإتحاد.
2012	تم إعتماد سبع مشاريع جديدة من قبل دول الإتحاد من أجل المتوسط، لترتفع عدد المشاريع التي إعتمدها الإتحاد إلى 35 مشروعا المجالات القطاعية للنقل والتعليم والمياه وتطوير الأعمال.
2013	– 28 ماي :حوكمة وتمويل قطاع المياه في البحر الأبيض المتوسط. – 17 جوان: إطلاق برنامج تدريب لوجسميد حيث يهدف مشروع برامج تدريب لوجيسميد (LOGISMED- TA)إلى تحسين مستوى مؤهلات عمال ومديري المنصات اللوجستية، وتعزيز وسائل النقل والخدمات اللوجستية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. – سبتمبر 2013: المؤتمر الوزاري الثالث حول تعزيز دور المرأة
2014	عقدت عدة إجتماعات وزارية في مجالات قطاعية، حيث عقد في فيفري 2014 إجتماع للتعاون الصناعي بهدف تحسين بيئة العمل في المنطقة الأورومتوسطية وتعزيز الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها. وقد اتفق المشاركون على أنه ثمة هدفًا مشتركًا لخلق ظروف مواتية لتعبئة جماعية وفعالة تساعد المنطقة على تلبية تحديات التنمية المستدامة وظروف معيشية كريمة، وفي 30 سبتمبر إجتماع حول الإقتصاد الرقمي حيث إتفق المشاركون على توثيق الروابط في مجال استخدام البيانات المفتوحة والحكومة الإلكترونية، وتعزيز الحوار بين الأجهزة الوطنية لتنظيم الاتصالات في بلدان البحر المتوسط، كما اتفقوا أيضا على تحسين الربط بين الدوائر العلمية والبحثية وعلى العمل على استراتيجية تعاون طويل الأجل في مجال الصحة الإلكترونيةإضافة إلى مزيد من التنمية والتكامل والنمو الاقتصادي المستدام لمنطقة المتوسط بأكملها.
2015	– 18 نوفمبر: تم نشر بيان مشترك يرسم الخطوط العريضة لمراجعة سياسة الجوار الأوروبيّة. حيث من خلال تلك المراجعة بات إستقرار المنطقة على المستوى السياسي والأقتصادي والأمني أسمى أهداف الإتحاد وسياسته الجديدة، كما أوضح المفوض الأوروبي

	لسياسة الجوار ومفاوضات التوسع أنَّ أسباب إنعدام الإستقرار ليس فقط الإرهاب والتطرف بل حتى ردائة الحكومات تشكل مصدر مهم في إنعدام الإستقرار في المنطقة. – 14 ديسمبر: اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار تمنح بموجبه الإتحاد من أجل المتوسط صفة المراقب.
2016	– 19 فيفري: تم إعتماد الإتحاد من أجل المتوسط أربع مشاريع إقليمية جديدة، حيث تساهم تلك المشاريع في تعزيز التعاون الإقليمي في المجالات التالية: * الإستثمارات الخاصة في مجال الطاقة المتجددة * الحد من القمامة البحرية * خدمات الشحن البحري * صحة المرأة

ملحق(2): جدول يبرز أهم أحداث ومشاريع الشراكة الأورومتوسطية من 1995إلى2016.

المصدر: من إعدادا الباحثتين بالإعتماد على:

1) http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/EuroMed/sec02.doc_cvt.htm .(2017/04/24)
2) http://ufmsecretariat.org/ar/ufm- labelled- project- logismedta- to- contribute- to- the- creation- of- jobs- in- the- region- 2 .(2017/04/24) ،/
3) http://ufmsecretariat.org/ar/ufm- ministerial- meeting- on- euro- mediterranean- industrial- cooperation.(2017/04/24) ،/
4) http://ufmsecretariat.org/ar/union- for- the- mediterranean- ufm- ministers- in- charge- of- the- digital- economy- launch- new- digital- cooperation- initiatives.(2017/04/24) ،/
5) http://ufmsecretariat.org/ar/ufm- member- states- further- enhance- regional- cooperation- in- 2016- by- endorsing- 4- new- development- projects.(2017/04/24) ،/
6) http://www.euneighbours.eu/ar/policy.(2017/04/24)

رغم الجهود المبذولة لتحقيق التكامل المتوسطي إلاَّ أنَّ طبيعة الصراع العربي–الإسرائيلي حالت دون تحقيق نتائج مرضية لجميع الأطراف، خاصة بعد إنقسام الوحدة الفلسطينية بعد قبول الرئيس ياسر عرفات وقف العمل المسلح إضافة إلى تقديمه تعهُّد بمواجهة كل من يواصل التصدي للإحتلال، بما فيها وقف الإنتفاضة الشعبية والتخلي على قضيَّة اللَّاجئين،[1] وإنقسام العالم العربي بعد

[1]– سامي يوسف أحمد، "المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولة الفلسطينية المقترحة في إطار التسوية (1993-1967)"، **مجلة جامعة الأزهر بغزة**، م13، 18ماي 2011، ص ص1290-1253.

حرب الخليج، ناهيك عن طبيعة المفاوض والسياسي الإسرائيلي الذي يرفض أي تنازل عن الأراضي المحتلة إضافة إلى المماطلة في تنفيذ الإتفاقات المبرمة لتحقيق السلام في المنطقة، وإتهام منظمة التحرير الفلسطينية بالحركة الإرهابية وأنَّ العلاقات العربية الأوروبية ليست سوى تواطؤ أوروبي– عربي يهدف إلى دعم الحركة الإرهابية الفلسطينية ومحاولة للقضاء على إسرئيل ومحاربة أمريكا ونفوذها في المنطقة[1]، من جهة أخرى رفضت أمريكا إنشاء أي علاقات عربية أوروبية لما له من تهديد لمصالحها ولمكانة إسرائيل في المنطقة، أما بالحديث على الجانب الأوروبي نجد أنه قد حقق جزء كبير من أهدافه من وراء هذا الحوار أهمها ضمان إمداده بالنفط العربي، فما هي دوافع الطرفان للحوار ولبناء علاقات تعاون عربية أوروبية أو أورومتوسطية وماهي أبرز الإنتقادات الموجة لمحاولة التقارب الأورومتوسطي؟

ثانيا: الدوافع لإقامة علاقات عربية– أوروبية

وردت فكرت الحوار العربي–الأوروبي في عدَّت مناسبات منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي، إلى أن تمَّ تجسيدها على أرض الواقع بعد القرار الذي إتخذته الجماعة الأوروبية في إجتماع لها في بروكسل في 1973/11/6، وإنتهى بدعوة الجانب العربي لعقد مؤتمر للحوار والتعاون العربي– الأوروبي، وبعد عدَّة إتصالات وإجتماعات بين الطرفين وفي وجود قوى دولية مأثرة على مشروع التوافق الأوروبي– العربي بين مؤيِّدة ورافضة وهذه الأخيرة التي كادت أن تأدِّي إلى إغلاق باب التفاوض الذي سيخلق علاقات أكثر إستقرار في المنطقة لما لها من آثار على الساحة الدولية، فضلا على الرفض الأوروبي لمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشَّعب الفلسطيني، لكن رغم ذلك إستمرت المحاولات إلى أن تمَّ التوصُّل إلى حوار عربي– أوروبي يهدف إلى تحقيق نوع من التكامل المناطقي ضمن مجالات حدَّدها الإتفاق المبرم.

وفي الواقع حقيقة الحوار تبرز أكثر من خلال دوافع الطرفين العربي والأوروبي، المتمثل عموما في دوافع إقتصادية وإستراتيجية وسياسيَّة.[2]

---

[1]- Ye' or, **op cit**, p13.

[2]– مفلح محافظة، **مرجع سابق**، ص142.

1- دوافع الإتحاد الأوروبي لفتح حوار مع العرب:

من خلال إتفاقية روما المنشئة للجماعة الأوروبية يتضح أنَّ علاقات المجموعة الأوروبية مع الأطراف الأخرى تكاد تكون ضمن الإطار الإقتصادي فقط، ويرجع ذلك لكون هذه الإتفاقية قد حدَّدت الوحدة الإقتصادية كنواة مركزية للوحدة السياسية[1]، وعليه كانت أهداف المجموعة من بناء علاقات مع الجانب العربي ترتكز بشكل خاص على تحقيق غايات إقتصادية خاصة بعد الأزمة النفطية، وهذه الأخيرة شكلت محور أساسي في بعث علاقات تعاون في المتوسط، وفيما يلي نبرز أهم دوافع الإتحاد الأوروبي لبناء علاقات أورومتوسطيَّة بشكل عام ومع الدول العربية بشكل خاص:

- تعد دول المتوسط شريك مهم للإتحاد الأوروبي خاصَّة من النَّاحة التجارية، حيث تحظى المبادلات التجارية العربية الأوروبية بالنسبة الأكبر من بين المبادلات التجارية الأوروبية مع دول العالم، فقد بلغ حجم صادرات السلع العربية إلى الإتحاد الأوروبي حوالي 116 مليار يورو عام 2015، وحجم واردات الإتحاد الأوروبي حوالي 206 مليار يورو[2]. وفيما يلي جدول يوضح ترتيب البلاد العربية في تجارتها مع الإتحاد الأوروبي عام 2013(مليون يورو):

[1]- عادل عامر، "العلاقات العربية- الأوروبية: الشراكة العربية المتوسطية"، **شبكة الإعلام العربية**، في:
http://www.moheet.com/archive_writer/ .(2017/04/12).

[2]- إدارة الدراسات والبحوث،"حجم التجارة العربية والإستثمار مع أوروبا"، **إتحاد المصارف العربية**، العدد428،في:
http://www.uabonline.org/en/books.(2017/03/29) .

صادرات الإتحاد		المرتبة	%	واردات الإتحاد		المرتبة	%
الجمالي1737022		-	100	الإجمالي1682390		-	100
الولايات المتحدة	288239	1	16.6	الصين	280055	1	16.6
سويسرا	169591	2	9.8	روسيا	206478	2	12.3
الصين	148269	3	8.5	الولايات المتحدة	195989	3	11.6
روسيا	118775	4	6.9	سويسرا	94266	4	5.6
تركيا	77750	5	5	النرويج	90008	5	5.4
الإمارات	44655	8	8	الجزائر	31830	11	1.9
السعودية	33684	13	13	السعودية	30183	12	1.8
الجزائر	22386	20	20	ليبيا	23173	16	1.4
مجموع البلد العربية	190136	3	10.9	مجموع البلاد العربية	150927	4	8.9

ملحق(3): جدول يوضح ترتيب الدول العربية في تجارتها مع الإتحاد الأوروبي عام2013.

المصدر: تطور العلاقات العربية الأوروبية بين الطموح والتردد، **مرجع سبق ذكره.**

- تأمين سوق إستهلاكية واسعة خاصة في ظل غياب التطور التكنولوجي في الصناعات العربية وإنعدام الجودة، حيث تؤمِّن العلاقات الأورومتوسطيَّة سوق مفتوحة للسلع الأوروبية المتفوقة تكنولوجيًّا التي تحظى بشروط المقاييس العالمية، إضافة إلى ضمان سوق مربحة لصناعة السلاح وهذا حسب الدراسات العلميَّة.

- تعتبر منبع جوهري ومصدر هام لموارد الطاقة –بترول وغاز– حيث يقدر إستهلاك الإتحاد الأوروبي للبترول حوالي18% من إجمالي إستهلاك العالم في حين ينتج حوالي1% فقط، في حين تنتج دول المتوسط ما يزيد على 33% من الإنتاج العالمي وتمتلك 66% من إحتياطي الغاز والنفط.

• إستغلال الموقع الإستراتيجي للوطن العربي لحماية النفوذ الأوروبي من الهيمنة الأمريكية خصوصا إثر إنفراد الو.م.أ بعمليات السلام في الشرق الأوسط[1]، إضافة إلى تفعيل الدور الأوروبي في المنطقة ليتناسب والمكانة والمقومات الإقتصادية للإتحاد الأوروبي وصولا إلى تحقيق توازن في العلاقات مع نظيره الأمريكي وتأمين إستمرار تزويدها بالبترول العربي[2].

• رغبة الدول الأوروبية في التخلص من هيمنة العملاقين الأمريكي والروسي خاصة بعد تحجيم دور أوروبا في حرب 1967، بالإضافة إلى تكبيدها خسائر طائلة في حل النزاعات وإنعدام الإستقرار في المنطقة.

• أهمية البحر الأبيض المتوسط بتشكيله حلقة وصل بين الشمال والجنوب كما يعد مجال حيوي للدول العربية ناهيك عن سيطرت الدول العربية على أهم القنوات والمضائق البحرية بالإضافة إلى البحر الأحمر والتي تعد معابر مهمة بالنسبة لأوروبا وصولاً إلى المصدر الأساسي للطاقة بالنسبة للإتحاد الأوروبي في منطقة الخليج العربي[3].

2- دوافع العرب من الحوار العربي- الأوروبي:

من خلال تقسيم العرب للدول الأوروبية وفق ثلاث مستويات بعد أزمة النفط، يتبيَّن أنَّ العرب لم يقصدوا فرض عقوبات على الدول الغربيَّة، بل كان الهدف من ذلك دفعهم إلى لعب دور فاعل في الساحة الدولية خاصة في قضايا الشرق الأوسط والنزاع العربي- الإسرائيلي فضلا عن طموح الوطن العربي في الحصول على مكانة فاعلة على الساحة الدولية وليس مجرد أداة في يد القوى الكبرى[4]، من هنا تباينت دوافع الطرفين في إنشاء هذا الحوار، حيث ركز الجانب العربي على البعد السياسي لعلاقات التعاون والحوار العربي- الأوروبي وذلك من خلال:

---

[1]- جديد، **مرجع سابق**، ص143.

[2]- هاشم زهير طافش، **موقف الإتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية 1993م- 2003م**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الأزهر بغزة :كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، 2011/2010)، ص34.

[3]- مفلح محافظة، **مرجع سابق**، ص145.

[4]- أيمن محمد فتيحة، **تطور السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية:من مؤتمر مدريد عام 1991 حتى الإنتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة بيرزيت: كلية الدراسات العليا، 2011/2010)، ص80.

- العمل على تقديم مساعدات للشعب الفلسطيني على إسترجاع حقوقه، وبالتالي وضع الدول الأوروبية أمام قرار وجوب الحفاظ على الإستقرار الأمني في مناطق مصادر الطاقة (الغاز والنفط) بالإضافة إلى دفع الجماعة الأوروبية إلى الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، والضغط على إسرائيل لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ومنظمة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والإعتراف بحقوق الأراضي المحتلة.
- شعور بعض الدول العربية بخيبة أمل من السياسة الأميركية فيما يتعلق بالصراع العربي – الإسرائيلي، قد دفع بالعديد من هذه الدول للتقرب من الجماعة الأوروبية لا سيما المحور الفرنسي أملا بالحد من اختلال موازين القوى القائم في المنطقة من الناحية السياسية والعسكرية والاقتصادي[1].
- المساهمة الأوروبية في إنشاء قاعدة إنتاجية قوية في البلاد العربية وضمان نقل التكنولوجيا الأوروبية إلى العرب نظرا لإدراك العرب لأهميَّتها[2].
- السعي لتثبيت قيمة رؤوس الأموال العربية المستثمرة في أوروبا والإشتراك في ملكية وسائل الطاقة البديلة للنفط، فضلا عن العمل على الحد من النشاط الإحتكاري لشركات النفط والحد من أرباحها الطائلة، بالإضافة إلى فتح الأسواق الأوروبية للمنتجات العربية، وضمان تنشيط الاستثمارات في أوروبا والبلاد العربية.
- تأمين شروط حياة أفضل للعمال العرب في دول الجماعة الأوروبية[3].
- العمل على تطوير المهارات العربية إضافة إلى العمل على تخفيض القيود على الصادرات العربية بسبب السياسة الحمائية التي تتبنَّها المجموعة الأوروبية [4].

وهكذا كانت إنطلاقة الحوار العربي–الأوروبي بأهداف متباينة، حيث وضع العرب الأولويَّة لضمان الدعم الأوروبي لهم في النزاع العربي–الإسرائيلي الذي كان في ذلك الوقت أسمى

[1]– خليل، **مرجع سبق ذكره**.

[2]– عبد القادر عثمان، **مرجع سابق**، ص106.

[3]– مفلح محافظة، **مرجع سابق**، ص145.

[4]– جديد، **مرجع سابق**، ص144.

الأهداف الموحدة في الجانب العربي، في مقابل سعت الدول الأوروبية لضمان دوام الإمداد بالنفط العربي بأسعار معقولة، والذي يعد مصدر هام لتنمية الإقتصاد الأوروبي والحصول على إمتيازات إقتصادية.

وقد تباينت آراء الدارسين للعلاقات العربية- الأوروبية حول سياسة الدول العربية في اتخاذها النفط كسلاح في مقابل تحقيق الأهداف العربية السياسية في الشرق الأوسط حيث يرى الدكتور "بشارة خضر" أن الأوروبيون اهتموا بالقضية الفلسطينية منذ زمن حيث يرى أنَّ العلاقات الفلسطينية-الأوروبية تتسم بخصوصيَّاتها، فالأوروبيون اهتموا من قبل بقضايا الشرق الأوسط ومحاولة حل النزاعات في المنطقة لما لها من تأثير مباشر على المصالح الأوروبية، وكان ذلك من خلال تبني وزراء الخارجية لدول المجموعة الأوروبية وثيقة شومان في 13ماي 1971 والتي تستند إلى قرار الأمم المتحدة 242، لكنه لم يكن كافيا لإحداث تأثير إيجابي بسبب غياب وحدة الآراء السياسية داخل الكتلة الأوروبية[1].

بالرجوع إلى تاريخ المنطقة نجد أنَّ التباين والإختلاف لا يظهر فقط في أهداف أطراف الحوار العربي- الأوروبي، بل أيضا حتى في الدراسات المتعلقة بالمنطقة، حيث تباينت الدراسات حول بدايات محاولات إحداث تقارب عربي-أوروبي خاصة إثر علاقات العداء والتوتر التي تزامنت والحركات الإستعمارية، حيث ينقسم الدارسون في هذه العلاقات إلى ثلاث أقسام، فا**لأول** يرى أنَّ بداية الحوار العربي - الأوروبي جاء مع تبني جامعة الدول العربية هذا الحوار في سبعينات القرن العشرين، أمَّا التوجه **الثاني** فيرى أن الحوار يبدأ من خلال حرب أكتوبر 1973 والأزمة النفطيَّة التي تلتها، وبالنسبة للقسم **الثالث** فيرى أنَّ بوادر الحوار بدأت مع تحوُّل الموقف الفرنسي إزاء الصراع العربي- الإسرائيلي في أعقاب حرب1967[2].

[1]- محمد فتيحة، **مرجع سابق**، ص92.

[2]-وليدمحمود عبد الناصر، "الإتحاد الأوروبي والقضايا العربية"، في:

http://www.alhayat.com/Opinion/Writers.aspx.(2017/04/23)

من جهة أخرى لقي الحوار صعوبات خاصة أن الجانب العربي لم يكن له تصور مشترك للتعاون بين الطرفين، إضافة إلى نقص المهارات التقنية والفنية، فضلا عن إهمال واجباتهم في اللجان المشتركة فقلَّ ما يدرسون المواضيع المدرجة بشكل تفصيلي ولا يعطونها الوقت الكافي لمناقشتها وقلما يرتبون أولوياتهم، ناهيك عن غياب التنسيق بين الوفود العربية وكثرة تغيير الأفراد فيها[1].

مع إنعدام التكافؤ بين الطرفين وتباين الأهداف، إضمحلَّت القدرة العربية على التأثير على السياسة الأوروبية تدريجيا ولم تتمكن من تطوير إمكانياتها لتفعيل دور أوروبا في تسوية الصراع العربي–الإسرائيلي، لعدة إعتبارات أخرى أهمها: فشل الجامعة العربية في إستيعاب النزاعات العربية–العربية، وإقتصار مهامها على جوانب فنية، وسعي الإتحاد الأوروبي لتحقيق غايات إقتصادية بذلك إقتصرت رؤيته للحوار مع الجانب العربي على أنه ليس سوى إستراتيجية جديدة للحصول على إمتيازات إقتصادية[2]. وعمل الإتحاد الأوروبي على بناء علاقات مع الدول العربية على شكل ثنائيَّات ممَّا يساعد على تشتيت الرأي العربي بهدف تجنب وحدة القرارات العربية خاصة فيما يتعلق بمسائل النفط.

ومن الواضح أن الاتحاد الأوروبي كان يهدف بشكل رئيسي من وراء عملية برشلونة وغيرها إلى الحد من الهجرة القادمة من هذه البلدان، حيث أن اتفاقيات التعاون بين الاتحاد الأوروبي والبلدان العربية لم تعط الأولوية لاحتياجات وتطلعات الشعب العربي، ولكنها ركزت أكثر على رغبة الاتحاد الأوروبي في جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة مستقرة من جهة، وحاجة بعض الدول العربية للحصول على التمويل من جهة أخرى[3].

---

[1]– علي محافظة، **مرجع سابق**، ص146.

[2]– دلال عبد الحافظ سلامة، **الدور الأوروبي في عملية السلام الفلسطينية– الإسرائيلية: مابين الدور الإقتصادي...والسياسي**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة بيرزيت: كلية الدراسات العليا، 2006/2005)، ص56.

[3]– تطور العلاقات العربية الأوروبية بين الطموح والتردد، **مرجع سبق ذكره**.

وعليه واجهة العلاقات العربية– الأوروبية عدة إنتقادات خصوصا بعد الإعلان عن مشروع الشراكة الأورومتوسطية، حيث ركزت الإنتقادات على فكرة قيام الشراكة وأخرى ركزت على المفهوم المطروح لتلك الشراكة من ثم إنتقاد حتى مواقف الأطراف والنتائج المتوصل لها.

– حيث يصعب الحديث عن قيام شراكة بين طرفين غير متكافئين فبالحديث على الإتحاد الأوروبي هو تكتل إقتصادي يطمح للعب دور فعال في الساحة الدولية، في المقابل الدول العربية والتي تتعامل معها بشكل منفرد ناهيك عن مكوناتها الداخلية وما تعانيه من مشاكل سياسية وإقتصادية وإجتماعية بعبارة أخرى هي علاقة بين شمال متقدم وجنوب متخلف أو سائر في طريق النمو ممَّا يعمل على تكريس التبعية.

– إنعدام التجانس بين الدول الراجع للفوارق الإقتصادية بالإضافة على التفاوت الكبير في عدد السكان ومعدلات الزيادة السكانية ممَّا يشكل نقص مناصب التشغيل الذي يشكل تهديد لدول الشمال لما يترتب عنها من مشاكل الهجرة والعنصرية والإرهاب و مشكلة الأقليات.

– من الناحية المفاهيمية نجد أن فكرة الشراكة لم تبنى على أسس تخدم دول المتوسط بل قامت على مبادئ أوروبية وتحمل تصورهم الخاص بناءً على قدراتهم الإقتصادية والتكنولوجية والسياسية بدرجة أولى وذلك بهدف:

- العمل على تطوير عملية الإندماج الأوروبي.
- تقوية النفوذ الأوروبي العالمي من خلال توسيع السوق الإقتصادية الأوروبية خاصة أن النفوذ الأمريكي يحد من المكانة الأوروبية في منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص.
- تحقيق إندماج وتكامل متوسطي بما يدعم السياسة الأوروبية في التأثير على القضايا والصراعات الدولية وللحيلولة دون إنفراد الو.م.أ بالتحكم بالمنطقة.
- العمل على تطوير الإندماج والتكامل المتوسطي في المجال السياسي والإقتصادي والإجتماعي للإرتقاء بالمنطقة إلى مستويات متقدمة من التعاون، بهدف تحقيق السلام والإستقرار على المدى الطويل.

– تدني مستوى الكفاءة في الدول العربية وعدم قدرتها على التأثير في قرارات الإتحاد الأوروبي جعلت منه تابع للسياسة الأوروبية، حيث أدى عدم توافق قوانينها الداخلية والإتفاقيات والمعاهدات المبرمة إلى تعديل القوانين الداخلية بما يتوافق معها دون الأخذ بعين الإعتبار بطبيعة البيئة الداخلية للمجتمعات، بحيث يقع اللَّوم هنا على كفاءة النظم السياسية وقدرتها على الإدارة الرشيدة لعلاقاتها الخارجية.

– أحد أهم مبادئ الشراكة هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول رغم ذلك تدخل الإتحاد في الشؤون الداخلي للدول الأعضاء بشكل غير مباشر من خلال ما تتضمنه بعض القرارات الإقتصادية من حرية إقتصادية وفتح المجال للقطاع الخاص...

– الهدف الأسمى بالنسبة للشراكة هو تحقيق قدر أعلى من الديمقراطية وحرية الشعوب في تقرير مصيرها، رغم ذلك لم تكن هناك ضغوط سياسية على النظم الإستبدادية إزاء مسائل حقوق الإنسان.

– تستند فكرة تقديم المساعدات إلى فتح قطاعات شغل جديدة لتوفير العمل لمواطني دول الجنوب المتوسطي، للحد من الهجرة الغير شرعية، وليس بهدف تطوير المنطقة لحفظ السلام فيها، ويظهر ذلك جليًّا من خلال إحكام إغلاق الحدود[1].

– التعامل الأوروبي مع العرب لا يقوم على أساس التعامل مع طرف عربي موحد بل على إفتراض أن منطقة جنوب المتوسط مشكلة من ثلاث أجزاء، **الأول**منطقة المغرب العربي و**الثاني**، منطقة الخليج العربي، والجزء **الثالث** وهو المتعلق بمنطقة السلام العربي– الإسرائيلي أو الشرق الأوسط وكلها مسميات غربية هدفها تفتيت الوطن العربي لتسهل السيطرة عليه وتكريس تبعيته للشمال المتقدم[2].

لا يمكن الجزم بأن العلاقات العربية–الأوروبية قد فشلت كما لا يمكن القول أنها نجحت خصوصا في وجود العديد من الفروقات والحواجز التي تحول دون تقدم مسار التعاون أهمها

[1]– محمد فرج، **مرجع سابق**، ص ص86–94.

[2]– جديد، **مرجع سابق**، ص148.

الصراع العربي–الإسرائيلي، لكن السعي لتجاوزها مازال قائم حيث قام الإتحاد الأوروبي ببناء علاقات جديدة من خلال إتباع سياسة الجوار الجديدة التي تم الإتفاق عليها سنة 2004 هدفها تحقيق الإستقرار الأمني في المنطقة تحت مشروطية وجوب المضي في الإصلاحات السياسية والإقتصادية والإجتماعية بشكل جذري خصوصا فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وهي بذلك تطمح إلى تطوير دائرة متوسطية بإقامة علاقات تعاونية أعمق من خلال إتباع إستراتيجية أمنية أوروبية على المستوى الإقليمي[1].

وفي 2008 أعيد إطلاق إتفاقية التعاون الأورومتوسطي بمسمَّيات جديدة (الإتحاد من أجل المتوسط) بأهداف وغايات جديدة ولتشجيع التعاون الإقليمي في المتوسط، مع التركيز على مجالات الصحة والهجرة والثقافة والطاقة والإقتصاد والبيئة مع تأييد التغيير الديمقراطي في المنطقة، وعلى إثر تلك التغييرات في الإستراتيجية شهدت العلاقات العربية– الأوروبية إن صح التعبير تقدم ملحوظ في السنوات الأخيرة من خلال تنفيذ عديد المشاريع وذلك في مجالات النقل والطاقة وحقوق المرأة والتعاون الصناعي والبيئة، دون أي تقدم ملحوظ في مجالات إدارة الأزمات لغياب التنسيق والوحدة في المواقف الأوروبية[2]. لكن دون أن ننسى التقدم الذي أحرزته الدبلوماسية العربية للإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني وذلك في جوان 1980 في إعلان البندقية[3]. ومن تلك الفترة لم تحرز الشراكة تقدم يذكر في قضايا الشرق الأوسط.

[1]– طافش، **مرجع سابق**، ص ص46 –50.

[2]– "سياسة الإتحاد الأوروبي الخارجية في منطقة الشرق الأوسط"، **مركز البيان للدراسات والتخطيط**، ص12.

[3]– محمد فتيحة، **مرجع سابق**، ص86.

المطلب الثاني: رؤية الإتحاد الأوروبي لعملية السلام في فلسطين

يساعد الإتحاد الأوروبي السلطة الفلسطينية، من خلال تقديمه مساعدات من أجل بناء الدولة الفلسطينية ودعم الفلسطينيين من أجل عملية السلام، ويقدم مساعدات اقتصادية للدولة الفلسطينية من أجل المحافظة على الاستقرار ومصالحه في المنطقة العربية .

وقد شهد الموقف الأوروبي تطورا، حيث مرت المواقف الأوروبية بعدة مراحل من أجل الوصول لحل وانهاء الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي وتحقيق عملية السلام والاعتراف بدولة فلسطين .

أولا: الإتحاد الأوروبي وتسوية القضية الفلسطينية

تعتبر القضية الفلسطينية قضية إقليمية في المنظور الأوروبي وهي أهم قضايا العالم، حيث تحاول أوروبا القيام بمبادرات من أجل القيام بعملية السلام والتسوية بين طرفي الصراع الفلسطيني والإسرائيلي ووضع حلول ترضي الطرفين[1].

يعتبر المجال الاقتصادي المجال الأساسي في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول الشرق الأوسط، أيضا لها رابط تاريخي ويرجع ذلك لعامل الاستعمار.

يسعى الإتحاد الأوروبي لإحلال السلام في المنطقة وذلك من خلال العمل على التأثير في عملية التسوية السلمية بين فلسطين وإسرائيل وذلك من خلال:

* سعي الإتحاد الأوروبي لرؤية دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة تعيش بجانب إسرائيل في سلام، كما يهدف لحل الصراع بين فلسطين وإسرائيل، من خلال إقامة دولة فلسطينية مستقلة .

* سعي الإتحاد الأوروبي لإقناع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بالعمل بقراري مجلس الأمن 242، 338.

* تعزيز عملية الشراكة مع فلسطين، في جميع المجالات بهدف تقوية المكانة الفلسطينية في المنطقة[2].

---

[1]– عماد سعيد لبد،"تجربة السلطة الفلسطينية واستغلال المساعدات الدولية 1994-2003"، **مجلة الجامعة الإسلامية**، (م12، ع2، يونيو 2004)، ص 467-501.

[2]– فهمي شراب،"أوروبا والقضية الفلسطينية"، في: www.shurrab.ps/14707K، (30مارس 2017).

*السماح بهجرة آلاف العرب وخاصة من دول الشرق الأوسط وفلسطين، إلى الدول الأوروبية من أجل الحصول على قدر من الأمن.

* تخوُّف الإتحاد الأوروبي والدول الأوروبية من تزايد الصراع بين الطرفين، لأنه يعود على الدول الأوروبية، بسبب الجاليات العربية والفلسطينية المقيمة في أوروبا، ما يؤدي للقيام بالمظاهرات وأعمال العنف[1]، وعليه عمل الإتحاد الأوروبي على الحرص على قيام دولة فلسطين مستقلة.

يتمثل السَّبب الأهم في إهتمام الإتحاد الأوروبي بالقضية الفلسطينية هو سبب الهجرة، واللُّجوء للدول الأوروبية، ويعود السبب للهجومات الإسرائيلية العشوائية التي تستهدف المنازل والأراضي ما يؤدي لهجرة الشعب قسرا وبحثا عن مأوى .

الإتحاد الأوروبي يتخوَّف من الهجرة وزيادتها، حيث أنَّ لكل دولة حد للزيادة السُّكانية وقد يؤثر على السياسة الدولية للدول، وعلى البرلمانات الأوروبية، وأيضا يتخوف الأوروبيين من تأثير اللاَّجئين على الثقافات الأوروبية وغيرها، والتخوُّفهم من ظهور الإرهاب، وخاصة بعد الأحداث والإنفجارات التي حصلت في بعض الدول كفرنسا وبلجيكا .

وهذا ما جعل الدول الأوروبية تلتفت للقضية الفلسطينية، ومحاولة تسوية الصراع وعودة الدور الأوروبي لتسوية العملية السلمية. حيث رأت أن الحل الأمثل لعملية السلام والتسوية السلمية هو إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة.

ثانيا: أسباب ضعف دور الإتحاد الأوروبي في تسوية القضية الفلسطينية

يمكن أن نبيِّن أسباب ضعف دور الإتحاد الأوروبي في تسوية القضية الفلسطينية فيما يلي:

* الضغط الأمريكي وإنحياز الموقف الأمريكي لإسرائيل، حيث يمارس الضغط على الدول العربية من أجل الإعتراف بإسرائيل، والذي يشكل ضغط على دول الإتحاد الأوروبي في التأثير على قضايا المنطقة.

[1]– ماجد الزير،"أوروبا ورسائل العودة"، في: **www.aljazeera.net**،(30مارس2017).

* الأحداث القائمة في الدول العربية وثورات الربيع العربي، وخاصة الصراع في سوريا الذي وجّه الأنظار الدولية إليها، واستحوذت على إهتمامهم، وتراجعت الإهتمامات بالقضية الفلسطينية[1].

* إنشغال الدول الأوروبية بمكافحة الإرهاب، وأيضا بقضية المهاجرين أو اللاَّجئين وخاصة بعد الأحداث الإرهابية التي ظهرت في كل من فرنسا، بلجيكا، ألمانيا والسويد.

* الإنقسامات داخل فلسطين، بين حركتي فتح وحماس، في حين أنه وجب توحيد الصفوف بين الفلسطينيين وأيضا العرب، وهذا ما أثّر على الدور الأوروبي، ودفع به للقيام بدور سياسي متزايد في عملية السلام .

* ظهور الدولة الإسلامية "داعش"، الذي شكّل موجة رعب لدى الدول، وخاصة بأعمالها الإرهابية التي تقوم بها[2] .

إنّ ضعف التأثير الأوروبي في عملية التسوية للقضية الفلسطينية أو عملية السلام، يعود لأسباب عدة منها الهيمنة الأمريكية على ساحة المفاوضات والتأييد الإسرائيلي لها ناهيك عن رفض أي تدخل سياسي أوروبي في حل الصراع بالإضافة للربيع العربي والذي وجّه الأنظار ,الإهتمامات لهذه الثورات، وخاصة الحرب في سوريا وظهور الدولة الإسلامية "داعش"، والتي وجهت الاهتمامات الأوروبية لها. وأيضا ضعف الإهتمام بالقضية الفلسطينية، لظهور هجومات إرهابية داخل الدول الأوروبية، في كل من فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، السويد. فالمسؤولون الأوروبيون يرون أن هذه الهجومات تعود بسب مشكلة الهجرة .

[1]– سعيد جوهر،"نهج أوروبي متمايز عن الأمريكي حول فلسطين"، في:
www.google.dz/amp/www.albayan.ae/oneworld/arabs/2017-04-29-1.2929768%3fot%dotAmppagelayout.
(**30**مارس**2017**).

[2]– فايز رشيد، "تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية"، في:
www.safsaf.org/word/2013/sep/121.htm.(28مارس 2017).

ثالثا: الدول المؤثرة في الإتحاد الأوروبي تجاه حل القضية الفلسطينية:

1- الموقف الفرنسي:

تعتبر فرنسا من الأعضاء الفاعلين في الإتحاد الأوروبي، كما أن لها علاقات سياسية ,إقتصادية مع الدول العربية، ولا ننسى العامل الأهم وهو العامل التاريخي، من خلال استعمارها لعدة دول عربية.

تربط فرنسا علاقات قديمة مع إسرائيل وشهدت علاقاتهم تطورا، فقد دعمت فرنسا إسرائيل عسكريا واقتصاديا منذ الإعلان عن قيامها كدولة، وقد شهدت هذه العلاقات فترات تراجع، يرجع ذلك لإتخاذ فرنسا قرارا يدعو لإيجاد حلول للقضية الفلسطينية، والحفاظ على أمن إسرائيل في نفس الوقت.

يؤثر الموقف الأمريكي أو الدور الأمريكي على الدور الفرنسي في علاقاته مع دول الشرق الأوسط خاصة في الصراع العربي–الإسرائيلي، يعود ذلك للمساندة الأمريكية لإسرائيل، حيث يفرض الموقف الأمريكي نفسه على الأحداث والقرارات، بحيث لا يمكن تجاوزه .

تسعى فرنسا لتحقيق عملية السلام في الشرق الأوسط وخاصة في فلسطين، وبالإعتراف بحق كل من الدولتين. فقد شهد الموقف الفرنسي تجاه القضية الفلسطينية تطورا عبر السنوات وخلال فترات الحكم وسنقوم بدراسة ذلك خلال النقاط التالية[1]:

أ- من فترة حكم "ميتران" إلى "شيراك" ونظرتهم للقضية الفلسطينية :

خلال فترة حكم "فرانسوا ميتران"، حافظ على علاقاته بالدول العربية، لأن هذه العلاقات تساعد الإقتصاد الفرنسي من خلال التجارة والصناعة. وقد أكد على تقاربه مع منظمة التحرير الفلسطينية على رغم من عدم ثقتهبالعرب وتصوراتهم السياسية، ولم يكن مقتنعا بالقضية الفلسطينية أيضا، فقد كان يدافع عن القضية الفلسطينية لعدم رغبته في معارضة القانون الدولي، فقد كان في أعماقه إنجذاب لإسرائيل.

[1]- بارا ميكائيل، **قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني –الجزء الثاني إعادة الكولونيالية الاستيطانية وإعادة تصور المستقبل المشروع الوطني**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص ص637-642.

في مارس 1982، قام "ميتران" بزيارة إسرائيل وقد كان أول رئيس فرنسي يزور إسرائيل رسميا وفي خطابة في الكنيست مدح إسرائيل، وقال أيضا بضرورة الإعتراف بحقوق الشعوب بداية بفلسطين، كما أكد على حماية إسرائيل في فترة حكمه.

قام "ياسر عرفات" بزيارة لفرنسا، بعد إعتراف المنظمة بقراري الأمم المتحدة 242 و338 وقد ساهم "ميتران" في إعطاء الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية على المستوى الدولي وفي نفس الوقت قام بتشجيع إسرائيل على الإنفتاح على المنظمة في أثناء زيارته لإسرائيل في نوفمبر 1992، فقد كان "ميتران" يحافظ على علاقته بإسرائيل. وفي مؤتمر مدريد 1991 عمل على تحقيق السلام في الشرق الأوسط[1].

تمثل حكم "جاك شيراك" في رئاستان (2002/1995 و2007/2002)، فقد كان "شيراك" يُدعى بصديق العرب،حيث كان متعاطفا مع القضية الفلسطينية، عند تسلمه الرئاسة ليعترف بمسؤولية الدولة الفرنسية عن ترحيل اليهود في أثناء الحرب العالمية الثانية، وقد كانت قراراته ومواقفه في الشرق الأوسط تستفز الإسرائيليين وخاصة حول الموقف الفرنسي للقضية الفلسطينية، فقدكان لـ "شيراك" صداقة مع رئيس الوزراء السابق"رفيق الحريري"، كما رفض الغزو على العراق في2003، بالإضافة إلى تأييده للعرب وللفلسطينيين خاصة، وأعرب عن عدم تغيير موقفه، وأن الدبلوماسية الفرنسية لن تتغير حتى انتهاء حكمه في2007[2].

ب- غموض "ساركوزي" تجاه القضية الإسرائيلية-الفلسطينية :

شملت فترة حكم "ساركوزي" الرئاسية الفترة بين 2007-2012، الذي له أصول يهودية، حيث كان من المتوقع أن تكون ميوله إسرائيلية وأنه سيحافظ على المصالح الإسرائيلية، لكن التوقع كان خاطئا، فقد كان "ساركوزي" متوازنا حول الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، ومنحازا للعرب وذلك من أجل الإقتصاد الفرنسي .

---

[1]- يوسف مكي، "السياسة الفرنسية تجاه العرب من ديجول إلى ساركوزي"، في: **www.arabrenewal.inf**، (20مارس 2017).

[2]- خير الله خير الله، "كم سيندم العرب الحقيقيون على جاك شيراك ووفائه"، في:

www.alarabiya.net/views/2007/04/2433820.html،(20مارس 2017).

أقرّ "ساركوزي" بأن فرنسا ملتزمة بأمن إسرائيل في خطابه للإسرائيليين، كما صرح أنه لا يمكن تحقيق السلام في فلسطين إلا إذا توقفت إسرائيل عن أعمالها في فلسطين، وصوتت فرنسا لفلسطين لإنظمامها لليونسكو سنة 2011 .

كان هدف "ساركوزي" هو توازن علاقاته مع إسرائيل والعرب، وكان هدفه الأسمى هو الحفاظ على المصالح الفرنسية من خلال علاقاته مع الدول، فهو لم يضغط على أطراف الصراع من أجل المفاوضات ومحادثات السلام لتخوفه من حدوث مشاكل مع الإدارة الأمريكية حاصة في ظل الهيمنة الأمريكية على ساحة المفاوضات والتأييد الإسرائيلي لسياساتها.

ج- سياسات "هولاند" الناعمة تجاه مستقبل الفلسطينيين الصعب :

دعا "هولاند" إلى تشجيع عملية السلام والشروع في مفاوضات السلام بين فلسطين وإسرائيل، ودعم التسوية السلمية بينهما، لأن هذا الصراع قد ينمّي فكرة الإرهاب، وخاصة مع وجود التهديدات في بعض دول الشرق الأوسط، وأن فرنسا تدعم العملية السلمية و حل القضية الفلسطينية بطرق سلمية.

بعد إنهيار عملية السلام وفشلت المفاوضات بين فلسطين وإسرائيل سنة 2014، وأيضا قيام حرب غزة 2014، وإنتهاك إسرائيل للاتفاقيات[1]. قامت مبادرة فرنسية لإعادة إحياء عملية السلام، حيث أعلن وزير الخارجية الفرنسي" لوران فابيوس" في جانفي 2016 أن فرنسا ستتبنى عملية السلام بين فلسطين وإسرائيل، وأن فرنسا ستتحمل مسؤولية الإعتراف رسميا بدولة فلسطين في حال حدوث عرقلة في المفاوضات. تلقى هذا القرار الرفض من الطرف الإسرائيلي معتبرا إيَّاه تشجيع للفلسطينيين على عدم مشاركتهم في السلام وحل الأزمة.

إقترح مشروع القرار الفرنسي الإعتراف بدولة فلسطين مستقلة والقدس عاصمتها، وقد حدّد مهلة 18 شهرا للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض.

مما سبق فإن الموقف الفرنسي كان في السابق مؤيدا للجانب الإسرائيلي، لكنه مع إختلاف الرؤساء وفترات الحكم، اختلفت الفكرة، وخاصة مع أعمال العنف التي تقوم بها إسرائيل على

[1]- هاشم حمدان، "هولاند يدعو لحل القضية الفلسطينية سلميا وفق جدول زمني"، في:
www.arab48.com ،(20/03/2017).

الفلسطينيين وإختراقها للمعاهدات والاتفاقيات، الذي أثّر على عملية السلام جعل الموقف الفرنسي يتبنى عملية السلام،وأنه يجب الإعتراف بدولة فلسطين مستقلة وذات سيادة.

من خلال دراسة مختلف جوانب الموقف الفرنسي وتأثيرات القوى المتحكمة في مسار التسوية يمكن القول أن هذه المبادرات منسقة مع إسرائيل، كما فعلت الولايات المتحدة سابقا من خلال إشغال الفلسطينيين بالمفاوضات في حين تقوم إسرائيل بنهب المزيد من الأراضي والضغط على فلسطين ممَّا أفشل مسار العملية السلمية[1].

يبقى الوجه الحقيقي لفرنسا وتبنيها للإعتراف بفلسطين مجهولا، لأنه من الممكن أن تكون هذه المفاوضات منسقة مع إسرائيل من أجل إلهاء الفلسطينيين بمفاوضات الإعتراف كما فعلت أمريكا من قبل، رغم ذلك فالواقع يقول أن الموقف الأوروبي مؤيد للقضية الفلسطينية كما يسعى لإحياء السلام بين طرفي الصراع بالإضافة إلى الإعتراف بدولة فلسطين مستقلة وذات سيادة.

2- الموقف البريطاني :

ترى بريطانيا أنه يجب إقامة دولة فلسطينية مستقلة، من خلال عملية السلام وتحقيقها بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي وضمان الأمن للفلسطينيين في العيش الكريم و إقامة دولتين.

يرى مجلس العموم البريطاني أن الإعتراف بدولة فلسطين سيكون له أثر على موقف أوروبا وأنه سيقوم بتغيير للأطراف التي رعت عملية السلام الفاشلة .

وافق مشرِّعوا بريطانيا في أكتوبر 2014، على الإعتراف بدولة فلسطين بأغلبية 274 صوتا مقابل 12 على قرار غير ملزم، ينص القرار على: "**يعتقد هذا المجلس أن الحكومة ينبغي أن تعترف بدولة فلسطين إلى جانب دولة إسرائيل كمساهمة في تأمين حل على أساس دولتين من خلال التفاوض**".

فقد شجعت الأعمال الاستيطانية الإسرائيلية وهجوماتها العنيفة على الفلسطينيين ,إنتهاك إسرائيل للإتفاقيات، للإعتراف بدولة فلسطين وإحياء السلام. وأيضا قيام إسرائيل بعرقلة عملية السلام من

[1]- هدير محمود، "المبادرة الفرنسية حول القضية الفلسطينية، تسوية الصراعات مناورة سياسية؟"، في:

Elbadil.com/2016/01،(20/03/2017).

خلال إنشاء مستوطنات بالضفة الغربية، والتي تعتبر غير قانونية بحسب القانون الدولي والتي تشكل عقبة لعملية السلام .

ترغب بريطانيا برؤية دولة فلسطينية على حدود 1967، وأنها ستعترف بدولة فلسطين لكنها تنتظر الوقت المناسب للإعتراف، والوقت الذي تراه مناسب ويخدم عملية السلام، وأنها لن تنتظر إنتهاء المفاوضات بين فلسطين وإسرائيل. لكن أعمال إسرائيل الإستيطانية تعثِّر عملية السلم كماتسعى بريطانيا لوضع حد للتوسّع الإسرائيلي من خلال وضع آليات، منها منع منتجات المستوطنات من أي امتيازات تتيحها الإتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي وبريطانيا. وأنه سيتم الضغط على إسرائيل لوقف الإستيطان، من أجل نجاح عملية السلام.

تحاول بريطانيا الضغط على طرفي الصراع من أجل العودة لمفاوضات السلام، فقد أثَّر الإنقسام الداخلي في فلسطين على العملية السلمية، في حين وجب توحيد الصفوف من أجل السلم و المصلحة الفلسطينية.

تدعم بريطانيا فلسطين من خلال المشاريع وتطوير المؤسسات الفلسطينية، فقد قدمت بريطانيا في فترة 2011- 2015 دعم بمقدار 300 مليون جنيه إسترليني إضافة إلى الدعم الذي قدمته عبر الإتحاد الأوروبي[1].

دعمت بريطانيا المبادرة الفرنسية- الفلسطينية من أجل الإعتراف بدولة فلسطين، وضرورة عقد مؤتمر من أجل تنفيذ هذه المبادرة، وتعزيز بريطانيا للعلاقات الفلسطينية- الأوروبية إن بقيت داخل الإتحاد الأوروبي.

هناك آراء تقول أن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي قد يؤثر على عملية السلام والقضية الفلسطينية، لأن بريطانيا تمثل قوة عظمى عسكريا وسياسيا والذي من شأنه أن يؤثر على الإتحاد الأوروبي في حل الأزمات في حين هناك آراء أخرى ترى أن خروج بريطانيا من الإتحاد لا يؤثر

[1]- جعفر صدقة،"ماكفيل: بريطانيا لن تنتظر انتهاء المفاوضات للاعتراف بدولة فلسطين "، في:
www.wafa.ps/ar_page.axpx?id=cnm3s0a668048755242acnm3s0 ،(20/03/2017).

على القضية الفلسطينية ولن يسبب أي تغيير، لأن الإتحاد الأوروبي سيبقى متمسك بعملية السلام. وأنه يجب التعامل مع بريطانيا بشكل مستقل لكسب مواقفها[1].

تعد بريطانيا قوة عظمى في الساحة الدولية من خلال إمكانياتها العسكرية والإقتصادية، داخل الإتحاد من خلال تأثيرها على قرارات الإتحاد الأوروبي، مما يشكل خروجها من الإتحاد نقطة تحول في مسار التسوية الفلسطيني- الإسرائيلي.

3- الموقف الألماني :

قبل الحرب الباردة لم تكن لألمانيا مصالح في الشرق الأوسط، لكن ذلك تغيّر في منتصف التسعينات، فأصبحت لألمانيا مصالح إقتصادية وأمنية وسياسية، فقد لوحظ إرتفاع حجم الصادرات الألمانية في الأسواق العربية، أما في الجانب الأمني فقد كانت تحاول تجنب الصراع العربي- الإسرائيلي، وقد أعطت السياسة الألمانية اهتمامها بالقضية الفلسطينية وبعملية السلام بين فلسطين وإسرائيل، ذلك من أجل حل عقدة الذنب وللحد من نزاعها مع إسرائيل، وفي نفس الوقت تقوية علاقاتها الاقتصادية مع العرب.

أصبحت عملية السلام في الشرق الأوسط من أهميات السياسة الخارجية الألمانية، بالسعي لتحقيق السلام في فلسطين، وإيجاد حل للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي وقيام دولة فلسطينية ديمقراطية تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل.

تدعم ألمانيا فلسطين إقتصاديا ببناء المؤسسات وتقدم المساعدات حيث تساهم بما قيمته 532 مليون يورو من المعونات التي تدفع للأمم المتحدة من أجل الفلسطينيين، كما تساهم ألمانيا في تحسين الإدارات والتعليم، وتعمل ألمانيا مع العديد من المنظمات غير الحكومية في فلسطين من أجل التقليل من حدّة الصراع.

[1]- "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ..أيّة تداعيات ستترتب على القضية الفلسطينية؟"، القدس، في:
www.alquds.com/articles/1466927317522469500(2017/03/20).

تساهم ألمانيا في بناء الهياكل الحكومية في فلسطين، حيث تعتبر ذلك يساعد في إيجاد حلول بين الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية وتعزيز العلاقات الإقتصادية بين ألمانيا وفلسطين[1].

إنتهكت إسرائيل الاتفاقيات، وذلك بشنِّها الحرب على غزة، وإستعمالها الأسلحة المحرمة دوليا وقيامها بجرائم ضد الفلسطينيين وقد قامت أيضا ببناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية وفي ضفة الغربية، والذي يتعارض مع القانون الدولي، ويؤثر على عملية السلام وإيجاد حل للصراع بين الدولتين[2].

في تصريح لوزير الخارجية الألماني "زيجمار جابرييل"، حذر من تأزم الوضع بين فلسطين وإسرائيل إن لم يتم استئناف عملية السلام، وأنه يجب عدم إهمال القضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، لأن ذلك قد يؤثر بالوضع على الشرق الأوسط ومن ثم على المنطقة ككل[3].

من خلال دراسة الموقف الألماني نرى أن سياسة ألمانيا تنحاز للموقف الإسرائيلي وتربطها علاقات إقتصادية مع الدول العربية، كما تحاول تقديم مساعدات للسلطة الفلسطينية وهذا ما يظهر أن هناك توازن للمصالح بين الطرف الألماني–الإسرائيلي والطرف الفلسطيني–الألماني، لكن الموقف الألماني والسياسة الألمانية تبقى منحازة لإسرائيل لذلك تقدم المساعدات لفلسطين من أجل أن تحقق توازن في مصالحها مع الدولتين.

تسعى ألمانيا لتحقيق السلام ونجاح العملية السلمية بين فلسطين وإسرائيل، وأنه يجب على إسرائيل العمل بالإتفاقيات والمفاوضات وعدم إنتهاك القوانين، من أجل نجاح العملية السلمية، وتسعى ألمانيا إلى إنشاء دولة فلسطينية مجاورة لدولة إسرائيل وتبني معها علاقات في مختلف المجالات والميادين.

---

[1]– سمر أبو ركبة، "السياسات الألمانية تجاه القضية الفلسطينية"، في :

https://pulpit.alwatan.com/content/print/227509.htmi.(2017/03/02) .

[2]– "ألمانيا: المستوطنات تعرقل إمكانية التوصل لعملية السلام"، **شبكة رام الله الاخبارية**، في :

Ramallah. news/post/68634/)،(20/03/2017.

[3]– "ألمانيا: عدم تحقيق السلام بين فلسطين وإسرائيل فرصة للمنظمات الإرهابية"، **اليوم السابع**، في :

m.youm7.com/story/2017/4/24/3204805/.(2017/03/20)

المبحث الثاني: الركائز الدبلوماسية للإتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية

تتسم علاقات الإتحاد الأوروبي مع دول الجوار بعلاقات يغلب عليها الطابع الإقتصادي وذلك حسب ما نصت عليه المعاهدةالمنشأة للجماعة الأوروبية، حيث سعا الإتحاد الأوروبي لبسط نفوذه على المنطقة من خلال سياساته الإقتصادية التي يطمح من خلالها إلى الحصول على قوة ردع سياسية خاصة فيما يتعلق بقضايا المنطقة، خاصة في وجود تباين في الآراء السياسية لدول الجماعة فيما يخص القضايا السياسية والقضية الفلسطينية بشكل خاص.

المطلب الأول: القوة الإقتصادية للإتحاد الأوروبي في عملية السلام

بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي وإنتهاء الحرب الباردة وتحول العالم من ثنائي القطبية إلى أحادي القطبية إنفردت الو.م.أ بالساحة الدولية، إلاّ أنّ تلك الفترة لم تدم طويلا خاصة مع بروز مفاهيم جديدة للنظام العالمي وظهور تكتلات مأثّرة في الساحة الدولية على غرار الدول أحدثت تغيرات بنيوية وجيوسياسية على النظام العالمي، فتغير مفهوم القوة والصراع حيث لم تبقى القوة حكر على الدول الكبرى فقط، كما عرفت أشكال جديدة لها فقد برز مفهوم جديد لها وهو القوة اللَّينة والتي تحظى بأولوية على الساحة الدولية مقارنة بالقوة الصلبة.

في هذا السياق نجد الإتحاد الأوروبي، والذي يسعى للحصول على مكانة دولية وفق المعايير الأوروبية والتي من خلالها يسعى لتكريس الحرية والديمقراطية خصوصا في وجود النفوذ الأمريكي في المنطقة والذي يحدُّ من الإمكانيات الأوروبية لاسيما في قضايا الأمن والسلم وعليه عمل الإتحاد الأوروبي على تعظيم النفوذ الإقتصادي وتوسيع السوق الإقتصادية الأوروبية من خلال عديد مشاريع الشراكة والتعاون ليس فقط داخل القارة الأوروبية بل شملت المنطقة المتوسطية ككل وبهدف الحفاظ على منطقة المتوسط كنطاق للسوق الأوروبية سعى الإتحاد الأوروبي إلى توطيد العلاقات مع الدول العربية لاسيما بعد الأزمة النفطية 1973 وعليه بات التوجه نحو تهدئة

الأوضاع في الشرق الأوسط من أولويات الإتحاد الأوروبية، لاسيما أن الأمن الأوروبي مرتبط بإستقرار المنطقة ككل[1].

وقد يرى البعض أن الدور الأوروبي في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي بدأ فقط مع عمليّة السلام التي انطلقت مع اتفاق أوسلو في العام 1994 لكن الحقيقة أنَّ علاقة الاتحاد الأوروبي بالقضيّة الفلسطينيّة تعود إلى عام 1971 عندما اقترح المجلس الوزاري للإتحاد الأوروبي ترسيماً للحدود بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين، تبع ذلك إعلان فيينا في العام 1980 والذي أقرّ فيه الاتحاد الأوروبي حقّ الفلسطينيّين في تقرير مصيرهم[2].

بعد إنشاء السلطة الفلسطينية عام 1994 بموجب إتفاقية أوسلو المنعقدة في سبتمبر 1993 بواشنطن لدعم عملية السلام في الشرق الأوسط، تعهد المجتمع الدولي بتوفير الدعم المالي والإقتصادي لها حيث قدر في ذلك الوقت بحوالي3.6 مليار دولار أمريكي للفترة ما بين 1993–1998.

وفي إطار تنمية وإعمار فلسطين قدمت المفوضية الأوروبية بيانين، حيث يتعلق الأول بدعم الإتحاد الأوروبي لعملية السلام دعت فيه إلى تلبية الحاجات الأكثر إلحاح للفلسطينيين لإنجاح الحكم الذاتي، مع الحرص على أن تجني المنطقة نتائج إيجابية من حسن سير عملية السلام ومساعدة السلطة الفلسطينية على إعادة تأهيل البنية التحتية من مدارس ومستشفيات وشبكات الطرق...، في حين تعلق البيان الثاني بمستقبل علاقات الإتحاد الأوروبي بالشرق الأوسط. ولتحقيق تلك الأهداف إقترحت المفوضية الأوروبية تقديم دعم مالي سنوي كمساعدات مباشرة لميزانية الحكم الذاتي الفلسطيني وذلك بقيمة 50 مليون إيكو في الفترة مابين 1994–1998 في حين يكتفي بتقديم ما يعادل 43.8 مليون دولار للهدف نفسه عام 1993[3].

---

[1]– محمد فتيحة، **مرجع سابق**، ص155.

[2]– عمر شعبان،"نحو إعادة النظر في علاقة الإتحاد الأوروبي بالقضية الفلسطينية"، في(2017/04/20):
h**ttp://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2013/11/eu-europe-palestine-aid-israel-peace-talks.htm**.

[3]– عصام حمدان محمد بني فضل، **دور الإتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة (1991م– 2007م)**، رسالة ماجستير غير منشورة(جامعة النجاح: كلية الدراسات العليا، 2010/2009)، ص ص156-157.

فبهدف لعب دور سياسي فعال في المنطقة خاصة في عملية السلام سعى الإتحاد الأوروبي إلى إستغلال باب المساعدات المالية لتحقيق قفزة نوعية في مجال العلاقات الدولية.

إن سياسة التوجه الإقتصادي للإتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية نابعة من تطور عملية التكامل والإندماج الأوروبي خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، وبالتالي بروزه كقوة إقتصادية عالمية تحظى بمكانة ودور مهم في الساحة الدولية، حيث يرتكز تحقيق دور سياسي فعال على المستوى الأوروبي وتحقيق الوحدة السياسية الأوروبية، أو على المستوى الدولي والتأثير على السياسات الدولي، على القوة الإقتصادية حيث تعد سياسة الإتحاد الأوروبي الإقتصادية أداة مهمة لتحقيق أهدافه السياسية، وعلى إثر هذا التوجه تعززت العلاقات الأوروبية–الفلسطينية عبر التاريخ، كانت بداياتها مع تقرير شومان فالشراكة الأورومتوسطية من ثمّ سياسة الجوار الأوروبية وإنتهاءً بالإتحاد من أجل المتوسط، ومن خلال تقديم المعونات والمساعدات المالية[1].

أولا: أهم مساعدات الإتحاد الأوروبي للأراضي المحتلة

منذ عام 1994 وحتى عام2000 تلقت السلطة الفلسطينية منحا ومساعدات بقيمة 3 مليارات و496 مليون دولار أي بمعدل سنوي مقداره 499 مليون دولار، وذلك حسب دراسة أعدها نصر عبد الكريم وباسم مكحول، صدرت عن معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني في سنة 2005[2]، وبعد انتفاضة الأقصى في سبتمبر 2000 تضاعف الدعم الدولي وبلغ حوالي 1 مليار دولار في عام 2002، أو 320 دولار أمريكي للفرد، والجدير بالذكر هنا أن حوالي 50% من المساعدات كانت من الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه[3]، لتصبح في سنة 2003، 65.4% بمجموع 4 مليارات و283 مليون دولار، وخلال الفترة ما بين 2000–2013 بلغ مجموع المنح والمساعدات المقدمة للسلطة وفق إحصائيات سلطة النقد الفلسطينية، 13 مليارا و931 مليون دولار

[1]– محمد فتيحة، **مرجع سابق**، ص157.

[2]– محسن صالح، "إشكالية المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية"، في: **http://www.aljazeera.net/portal**، (2017/04/24).

[3]– محمد فتيحة، **مرجع سابق**، ص157.

وبعد إضافة إيرادات* الجباية المحلية والمقاصة** مع الإيرادات الخارجية في ذات الفترة والبالغة 33 مليارا و583 مليون دولارفإن نسبة إيرادات المنح والمساعدات إلى باقي الإيرادات ستكون 41.5% وبمعدل سنوي مقداره 995 مليون دولار، أما نسبة إيرادات المقاصة إلى باقي الإيرادات فستكون 37.6% بمعدل سنوي مقداره 903 مليون دولار، وهذا يعني بإختصار أن 79% من الإيرادات الكلية للسلطة خلال الفترة من 2000-2013 كانت مرتبطة بالكيان الإسرائيلي أو الدول المانحة[1].

من الواضح أن الإتحاد الأوروبي يسعى لتحقيق دور فعال في المنطقة من خلال المساعدات والإمتيازات التجارية والتي تقوم عليها المقومات الإقتصادية والحياة المدنية الفلسطينية، حيث يتجلى الدور الأوروبي من خلال برامجه وسياساته الهادفة إلى تحسين الواقع الإقتصادي الفلسطيني الذي يعاني من قصور وتردي مستويات المعيشة والتي يعد الإحتلال الصهيوني المتسبب الأول بها، حيث نجد أن أهم ملامحها الفقر والبطالة والقيود على حرية الأفراد والبضائع[2]....

بغرض تقديم الدعم المالي والفني للسلطة الفلسطينية تبنى الإتحاد الأوروبي عدت برامج وأدوات إقتصادية وإجتماعية لتطوير السياسة الإقتصادية الفلسطينية، حيث إقتصرت المساعدات الأوروبية في البداية على دعم الأونروا في المناطق الخمس لعملياتها (الضفة الغربية، قطاع غزة، الأردن، سوريا، لبنان)، لتشكل معاهدة السلام في الشرق الأوسط عام 1981 (كامب ديفيد) فرصة للإتحاد الأوروبي للعب دور فاعل في عملية السلام فعملت على توسيع دائرة مساعداتها ليشمل العديد من المؤسسات الفلسطينية-الأوروبية غير الحكومية إلى جانب الأونروا. لتشكل حرب الخليج

---

* **الإيرادات:** في الأعمال التجارية يعرَّف الإيراد أو" دورة رأس المال "على أنه الدخل الذي تستحقه الشركة من أنشطة الأعمال التجارية العادية التي تقوم بها كبيع سلع أو خدمة للعملاء والمستهلكين. من الموقع الإلكتروني:

https://ar.wikipedia.org/wiki(2017/04/26).

** **إيرادات المقاصة:** هي عبارة عن الإيرادات التي يتم تحصيلها نتيجة المعاملات التجارية بين السلطة الوطنية الفلسطينية والجانب الإسرائيلي، ويتم تحويلها إلى وزارة المالية وفقاً لجلسات المقاصة الشهرية. وتشمل الجمارك (وهي الجمارك على المستوردات للسلطة الوطنية الفلسطينية أو نتيجة للاستيراد المباشر عبر الموانئ وتحصلها إسرائيل نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية)، ضريبة القيمة المضافة، ضريبة المحروقات، ضريبة الشراء. من الموقع الإلكتروني:

http://www.pmof.ps/86(2017/04/26).

[1]- محسن، **مرجع سبق ذكره.**

[2]- أكرم أبو جامع، نسيم أبو جامع، "دراسة تحليلية لأثر المساعدات والقروض الأوروبية على الإقتصاد الفلسطيني"، **المجلة الأردنية للعلوم الإقتصادية**، م04، ص ص35-55.

الثانية عام 1991 أمل جديد لأوروبا لزيادة مساعداتها وزيادة فاعليتها في المنطقة، خاصة بعد العجز المالي الذي عانت منه منظمة التحرير الفلسطينية في تلك الفترة، ليتطور الدور الإقتصادي الأوروبي بشكل استثنائي إثر التوقيع على إتفاقية أوسلو في سبتمبر 1993، حيث تزايد لدى المجتمع الدولي أن تحسين الوضع الإقتصادي والخدمات الإجتماعية عن طريق المساعدات المالية ستساند وتدعم عملية السلام والتسوية السياسية للصراع الفلسطيني– الإسرائيلي[1].

فمن بين خطط التمويل المختلفة التي وضعها الإتحاد الأوروبي والتي تشمل إلى جانب الأونروا، نجد أيضا برنامج "ميدا"، والذي كان يهدف إلى إنشاء فرص العمل وتحسين الخدمات الإجتماعية والبنى التحتية. ودائرة المساعدات الأوروبية الإنسانية، وفي عام 2007 تم تبني الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، بحيث تميزت بقدرة أكبر من المرونة والحوافز لتشكل الأداة المالية لدعم شراكة الإتحاد الأوروبي مع البلدان المتوسطية وذلك في الفترة الممتدة من 2007 إلى 2013، ليتم إعتماد خطة عمل جديدة في 25 ماي 2011، وذلك وفق سياسة الجوار الأوروبية الجديدة التي ستغطي الفترة ما بين (2004–2020) والتي تعد بديل عن الآلية الأوروبية للجوار والشراكة بحيث تقدم 40%من المخصصات المالية كزيادة عن آلية الجوار والشراكة[2].

بداية من عام 1995 إتبع الإتحاد الأوروبي برنامج "ميدا1" كأداة مالية أساسية لتسهيل الشراكة الأورومتوسطية، ودام حتى عام 2000، لتنطلق بعدها المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان بمعيَّة برنامج "ميدا2" وذلك خلال الفترة الممتدَّة من سنة 2000 إلى 2006، لتبدأ المرحلة الثانية من تلك المبادرة إلى غاية 2007، هذا وإثر فوز حركة حماس في الإنتخابات التشريعية سنة 2006 توقفت المساعدات في النصف الأول من هذا العام ليتم استأنفاها بعد ستة أشهر عبر "الآلية الدولية المؤقتة"، وفي عام 2008 تم إنتهاج آلية "بيغاس" لدعم الموازنة والبنية التحتية والدعم المالي المباشر للشعب الفلسطيني. تمثلت القروض الأوروبية في قروض بنك الإستثمار الأوروبي بالإضافة إلى آلية التسهيلات الأورومتوسطية للإستثمار والتنمية والتي كانت

[1]– محمد فتيحة، **مرجع سابق**، ص 162.

[2]– أبو جامع ، **مرجع سبق ذكره**.

بدياتها مع عام 1995 لتستمر حتى هذا الوقت، وهي تعمل على دعم القطاع الخاص وتطوير البنية التحتية وتحسين البيئة الإستثمارية وفيما يلي جدول يلخص وسائل الدعم التي إنتهجه الإتحاد الأوروبي تجاه فلسطين[1].

الإطار الزمني للأدوات التمويلية التي إنتهجها الإتحاد الأوروبي تجاه الأراضي الفلسطينية (1995-2020)

البرنامج / آلية الدعم	المدَّة الزمنية							
	1995- 2000	2000- 2004	2004- 2006	2006- MID2006	MID2006- 2007	2007- 2008	2008- MID2008	MID2008- 2013	2014- 2020
MEDA 1+ EIB	■								
MEDA 2+ EIDHR 1		■	■						
لا دعم				■					
TIM					■	■			
ENPI + EIDHR 2						■	■	■	
PEGASE							■	■	■
ENP									■
EIB (FEMIP)		■	■	■	■	■	■	■	■

ملحق(4): جدول يوضح الإطار الزمني للأدوات التمويلية التي إنتهجها الإتحاد الأوروبي تجاه الاراضي الفلسطينية (1995-2020)

المصدر: أبو جامع، **مرجع سبق ذكره.**

---

[1]- **المكان نفسه.**

ENPI: الآلية الأوروبية للجوار والشراكة.

TIM: الآلية الدولية المؤقتة.

MEDA: برنامج لتوفير فرص العمل وتحسين الخدمات الإجتماعية والبنى التحتية.

EIDHR: المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان.

ENP: الآلية الأوروبية للجوار.

PEGASE: آلية لدعم الموازنة والبنية التحتية والدعم المالي المباشر للشعب الفلسطيني.

MEDA: برنامج توفير فرص العمل وتحسين الخدمات والبنى التحتية.

EIB: بنك الإستثمار الأوروبي.

FEMID: آلية التسهيلات الأوروبية للإستثمار والتنمية.

الأونروا: وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللآجئين.

يمكن القول أن الدعم الأوروبي قد إستجاب لكافة الإحتياجات الأساسية للفلسطينيين، من خلال تمويله للمشاريع الرئيسية في قطاع غزة والضفة الغربية، مرتكز في ذلك على تطوير البنية التحتية، التعليم والقطاع الخاص، وتطوير المؤسسات العامة المشكلة لدعامات وأسس الدولة الفلسطينية. لتبلغ قيمة مساعداته سنة 2017 نحو 7 مليارات وذلك منذ نشأة السلطة الفلسطينية عام 1993 إثر توقيع إتفاقية أوسلو، ورغم آليات الدعم الأوروبية إلاَّ أن النتائج لم تكن في المستوى الذي قامت عليه برامج التنمية والإعمار التي سعى الإتحاد الأوروبي لتحقيقها، وذلك راجع لعدة إعتبارات لعل أهمها.

– سوء إدارة المؤسسة الفلسطينية وإنعدام الرشادة.

– سياسة إسرائيل الأمنية من شرذمة الأراضي الفلسطينية وقطع التواصل فيما بينها وتمدد النشاط الإستيطاني.

– السيطرة الإسرائيلية على الموارد الطبيعية الفلسطينية... [1].

وتجدر الإشارة هنا إلى الخطوة التي إتَّبعها الإتحاد الأوروبي في 19 جويلية 2013 بإصداره بيانا أقرَّ فيه مقاطعة السلع والخدمات الإسرائيلية والمنتجة في المستوطنات، حيث تم على إثر هذا القرار وقف التعاون والمساعدات المالية والتقنية والبحثية مع الهيئات والمؤسسات الإسرائيلية المتمركزة في المستوطنات، لتشمل المقاطعة أيضا المؤسسات البحثيَّة والجامعات وحرمانها من المشاركة في المشاريع والمنح أو الجوائز والمناقصات أو الأبحاث التي يقوم عليها الإتحاد الأوروبي، مع العلم أن صادرات المستوطنات تبلغ حوالي 300 مليون دولار من إجمالي صادرات إسرائيل لأوروبا التي تبلغ 13 مليار دولار سنويًّا. وقد قابلت إسرائيل هذا القرار بالتهديد بعدم التوقيع على معاهدة التعاون العلمي بينها وبين الاتحاد الأوروبي المسمّاة "هورايزن 2020"، تبعه وقف التعاون مع مؤسّسات الاتحاد الأوروبي في الأراضي الفلسطينيّة ووقف منحها تصاريح إلى قطاع غزّة والمناطق المسماة "ج" – في الضفة الغربية– [2]، لتكشف صحيفة هآرتس الإسرائيلية أن

[1]– محمد فتيحة، **مرجع سابق**، ص 170.

[2]– شعبان، **مرجع سبق ذكره**.

المقاطعة للسلع الإسرائيلية كبدت الإقتصاد الإسرائيلي خسائر كبيرة قُدِّرت بـ6 مليار دولار مابين عامي 2013 و2014 وأن في حال إستمرار المقاطعة قد تصل إلى 9.5 مليار دولار وهذا خلال سنة 2015[1]، لتبلغ قيمة الخسائر في سنة 2016 حوالي 31 مليار دولار[2].

إنَّ إهتمام الإتحاد الأوروبي بالقضية الفلسطينية وطموحه للعب دور فاعل على الساحة الدولية دفعه إلى تقديم المساعدات المختلفة للشعب الفلسطيني، وذلك عبر مختلف الوسائل والسياسات التي إنتهجها منذ الإعلان على السلطة الفلسطينية، وهذا الإهتمام نابع من غايات يطمح الإتحاد الأوروبي في تحقيقها بحيث تمثل هذه المساعدات والمعونات مدخل مهم لتحقيقها.

ثانيا: أهداف الإتحاد الأوروبي من تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني:

بالأخذ بمقياس أكثر الدول تلقيا للمعونات والمساعدات الدولية وخصوصا الأوروبية منها سنجد أن فلسطين على رأس قائمة تلك الدول حيث بلغ حجم المساعدات الدولية المقدمة للأراضي الفلسطينية أكثر من 25 مليار دولار حوالي 50% منها من الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، فبعد إتفاقية أوسلو1993 تعهدت أكثر من 42 دولة ومؤسسة على تقديم المعونة للسلطة الوليدة لدعم عملية السلام، وذلك بإتباع إجراءات وبرامج مناسبة[3]، وقد إشتملت المساعدات على ثلاث مستويات:

– **المستوى الأول:** من خلال الدعم المباشر للموازنة بهدف تمكين السلطة الوليدة من مواصلة تقديم الخدمات الأساسية ودعم الفئات المهمشة ودفع مرتبات موظفي السلطة الفلسطينية ومعاشات المتقاعدين بالإضافة إلى تحسين أداء الأجهزة الأمنية وإعادة إعمار القطاع...

---

[1]– "المقاطعة الأوروبية كبدت إسرائيل 6 دولارات بعامين"، في:

http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/6/15 (2017/04/27) .

[2]– "31 مليار دولار خسائر إسرائيل من المقاطعة"، في:

http://ramallah.news/post/53660/31(2017/04/28).

[3]– أبو جامع، **مرجع سبق ذكره**.

– **المستوى الثاني:** (التنمية البشرية والمؤسَّساتية) من خلال دعم بناء المؤسسات العامة وقطاع المجتمع المدني وتعزيز قيم الرَّشادة (الديمقراطية، الشفافية، المسائلة وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون)...

– **المستوى الثالث:** (دعم اللاجئين) يقدم الإتحاد الأوروبي مساعدات بشكل متواصل ومنتظم لوكالة غوث لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين لتمكينها من مواصلة تقديم الخدمات للَّاجئين الفلسطينيين في المناطق المتواجدين فيها(الضفة الغربية، قطاع غزة، لبنان، سوريا، الأردن)[1].

من خلال تقديم تلك المساعدات سعى الإتحاد لتحقيق عدت غايات قد رأى البعض أنها بعيدة عن النطاق السياسي وذلك من خلال رغبة الإتحاد في:

* تحقيق سياسات وبرامج تنمويَّة وأخرى لتقديم المعونات المالية، وذلك منذ الإعلان على السلطة الفلسطينية بهدف مساعدتها على إعادة تأهيل البنية التحتية ودعمها لإدارة المناطق التي تحت سيطرتها وتقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها.

* السعي لتهدئة الأوضاع في المنطقة من خلال تقديم المساعدات ودعم الإقتصاد الفلسطيني لتحقيق السلام بالإضافة إلى دعم وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان...

* بناء إقتصاد فلسطيني حرّ من التبعية للإقتصاد الإسرائيلي خصوصا في ظل سيطرت هذا الأخير على أهم الموارد الطبيعية الفلسطينية حيث تسيطر على حوالي 81% من المياه الفلسطينية، وهذا بدفع عجلة الإقتصاد الفلسطيني ومساعدته على تنفيذ المشاريع التي ستحسن مستوى المعيشة...

* العمل على دعم عملية السلام وتشجيع طرفي الصراع على التفاوض[2].

* التأثير في المواقف السياسية الفلسطينية بإستخدام الترغيب بالمغريات المادية.

---

[1]– شعبان، **مرجع سبق ذكره**.

[2]– محمد بني فضل، **مرجع سابق**، ص153.

من خلال ما سبق نجد أن الإتحاد الأوروبي يهدف من وراء تلك المعونات إلى بناء دولة فلسطينية بمؤسسات مستقلة تتميز بالشفافية والديمقراطية، وقادرة على الإعتماد على إمكانياتها مستقبلا، إضافة لتعايشها مع واقع جوارها بإسرائيل بأمن وسلام[1].

قد يرى البعض أن المعونات الإقتصادية الأوروبية لم تكن لها توجهات أو أهداف مسيَّسة حيث يدعم أصحاب هذا التوجه أن الإتحاد الأوروبي لم يوقف معوناته على الفلسطينيين منذ الإعلان عن إنشاء الدولة الفلسطينية، أي أنه لم يتأثر بأي توجهات سياسية كما هو الحال مع الو.م.أ إذ تم قطع المعونات على فلسطين سنة 2006 إثر نجاح حركة حماس في الوصول للسلطة، في حين أن الإتحاد الأوروبي وجد آلية بديلة ليتم من خلالها إيصال منح ومساعدات للفلسطينيين بشكل مباشر دون المرور بالحكومة الفلسطينية التي تقودها حماس وذلك عبر إتباع الآلية الدولية المؤقتة "بيغاس"[2]، وهذا راجع إلى تعارض المبادئ التي يعمل الإتحاد الأوروبي لتحقيقها وسياسة حركة حماس، التي تدعوا للقضاء على الكيان الصهيوني في حين أنَّ السياسة الأوروبية تطمح إلى تحقيق الأمن في المنطقة من خلال سياسة اللَّاعنف، والإعتراف بإسرائيل.

حيث في هذا الصدد اشترطت أوروبا على حركة حماس لاستئناف المعونات أن لا تستخدم العنف، والإعتراف بحق إسرائيل في الوجود وقبول الإتفاقيات الموقعة معها، وهذا ما يعتبره الاتجاه الثاني أنَّ للمعونات الأوروبية توجهات وأهداف سياسية، وقد كانت بداياته مع التشجيع على إحداث إصلاحات سياسية على مستوى السلطة والمؤسسات الرئيسية في الدولة لتتطور لإستخدامها كأداة لتغيير مواقف سياسية ودبلوماسية، وقد قررت أوروبا مقاطعة حماس سياسيا، علاوة على ذلك أعلنت أن حماس حركة إرهابية رغم شفافية الإنتخابات والتي قام الإتحاد الأوروبي نفسه بتمويلها، في مقابل ذلك واصل الإتحاد دعم حكومة فتح غير المنتخبة في الضفة الغربي[3].

---

[1]- أنيس تيسير عبد صلاحات، **دور الدبلوماسية الفلسطينية في التأثير على مواقف وسياسات الإتحاد الأوروبي تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين(2005-2013)**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة النجاح: كلية الدراسات العليا، 2016/2015)، ص110.

[2]- محسن، **مرجع سبق ذكره**.

[3]- محمد فتيحة، **مرجع سابق**، ص ص 177-178.

ومن خلال تتبع سياسة الإتحاد الأوروبي الإقتصادية والقرارات السياسية التي سبقتها نجد أن الإتحاد الأوروبي يهدف بدرجة أولى إلى:

– دعم مسار التسوية السلمية من خلال المساعدات المالية ودعم الإقتصاد الفلسطيني لتحسين مستوى المعيشة.

– إضعاف المواقف السياسية الفلسطينية من خلال سياسة الترغيب، وربط الفلسطينيين بالمعونات الخارجية وبالتالي تسهيل قبولهم بشروط التسوية السلمية والتي تصب في صالح الموقف الإسرائيلي.

– قيام دولة فلسطينية وفق أسس صهيونية، بحيث يقتصر دورها على إدارة شؤون الفلسطينيين، من تقديم الخدمات الأساسية (كالصحة والتعليم ....).

– الضغط على السلطة الفلسطينية للإلتزام بالإتفاقيات المتعلقة بالجانب الأمني لما تستدعيه الحاجة الأمنية الإسرائيلية من تنسيق أمني مع السلطة الفلسطينية[1].

– السعي لتأسيس أوروبا مستقرة ذات نفوذ مؤثر في العالم، وفي المنطقة العربية بشكل خاص بسبب ارتباطاتها الاقتصادية والثقافية والحضارية، وبسبب الجوار وخطورة تردي الأوضاع في المنطقة العربية على الأمن الأوروبي، وحتى لا تتمكن الولايات المتحدة من السيطرة على المنطقة بأكملها[2].

وممَّا لاشك فيه أن المعونات الأوروبية لا تخلو من ممارسة الضغوط على السلطة الفلسطينية، ففي بداية الانتفاضة الفلسطينية الثانية سعت الدول المانحة لربط المساعدات بمدى الإصلاحات المؤسسية للسلطة الفلسطينية، حيث تضمنت رسائل الإتحاد الأوروبي تلك المطالب للسلطة الفلسطينية، التي كان الهدف من ورائها خلق ظروف ملائمة للقضاء على المقاومة الفلسطينية على مرآة تكريس الديمقراطية والشفافية وبناء دولة مستقلة، وما يعزز هذا المنطلق هو عدم تحقيق

[1]– تيسير عبد صلاحات، **مرجع سابق**، ص110.

[2]– مخلد مبيضين، "محددات السياسة الأوروبية تجاه عملية التسوية الإسرائيلية– الفلسطينية بعد معاهدة ماستريخت عام 1993"،**المنارة**، م13، ع04، 2007، ص ص09-58.

أي من الأهداف التي نادى بها الإتحاد الأوروبي والدول المانحة من الوصول لحل يقوم على أساس دولتين لشعبين[1].

رغم كل التطورات للدور الأوروبي في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، إضافة إلى الدور الريادي في تقديم المساعدات المالية والفنية الذي لا يمكن إنكاره، وإرتقائه إلى لعب دور فاعل في السياسة الأمنية الفلسطينية، وهذا في إطار البحث عن دور سياسي يمكِّنه من التأثير في السياسة الدولية وقضايا الصراع الدولية، خاصة في حل القضية الفلسطينية، حيث منذ إنطلاق مسار التسوية السلمية بات الإتحاد الأوروبي الممول الأكبر للسلطة الفلسطينية من خلال مساعداته المالية والفنية والتقنية، التي تقدر بحوالي 300 مليون دولار سنويا ورغم ذلك نطرح التساؤل هل إستطاعت أوروبا تنفيذ سياستها التي طمحت لها من خلال تلك المساعدات؟، خاصة بعد غياب هذا الممول الكبير لفلسطين عن ساحة المفاوضات التي تم استئنافها في جويلية 2014 بعد توقف دام ثلاث سنوات، وهل إستطاعت تحقيق أي نفوذ سياسي على أطراف الصراع؟، الواقع أن دول الإتحاد الأوروبي لم تنجح في تحقيق أي نفوذ سياسي كما لم يستطع تنفيذ سياساته التي سعى لتحقيقها، هذا ورغم نجاحه في التدخل الإيجابي في بعض الأزمات بين الفلسطينيين والإسرائيليين كإتفاقية الخليل* وحادثة كنيسة المهد**، حيث من بين أهداف الإتحاد الأوروبي المعلنة هي قيام دولة فلسطين، وتوقف الإستيطان، إضافة إلى توقف سياسة إسرائيل أحادية الجانب في القدس لكن أيّ من هذه الأهداف تحقق، بل تعايش الإحتلال الصهيوني وتلك الإنتقادات الأوروبية، وبقي دوره

---

[1]- تيسير عبد صلاحات، **مرجع سابق**، ص ص110-111.

[1*]- **بروتوكول الخليل** أو **اتفاق الخليل**، هو بروتوكول تم بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية يوم 15 جانفي من عام 1997 بهدف إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في مدينة الخليل، أعقب ذلك تقسيم مدينة الخليل إلى منطقتين: منطقة (هـ-1) والتي تشكل 80% من المساحة الكلية لمدينة الخليل وتخضع للسيطرة الفلسطينية. ومنطقة (هـ-2)، وتشكل 20% من مساحة الخليل بقيت تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية فيما نقلت الصلاحيات المدنية للسلطة الفلسطينية، لمزيد من المعلومات: **https://ar.wikipedia.org/wiki**/، (2017/04/27).

[**] **كنيسة المهد**، تعتبر من أهم الأماكن المقدسة لدى المسيحيين من كل الطوائف، حيث أنه في الموقع الذي توجد فيه ولد المسيح عليه السلام من السيدة مريم، وهي تقع في مدينة بيت لحم، وقد بنى هذه الكنيسة الإمبراطور "قسطنطين" في عام 335 ميلادي،وذلك بعد إعلان المسيحية ديانة لدولته، وهي تعد من أقدم كنائس العالم، وتقام فيها الطقوس الدينية إلى هذا اليوم منذ بداية القرن السادس للميلاد، وفي عام 2012 تم تسجيلها كواحدة من مواقع التراث العالمي، لتكون الموقع الفلسطيني الأول الذي يدرج في لوائح التراث العالمي التابع لليونسكو، لمزيد من المعلومات على الموقع:

http://mawdoo3.com .(2017/04/27)

مقتصر على محاولات شراء السلام عبر المساعدات التي يقدمها[1]، وتظهر مكانته فقط في حال تراجع الدور الأمريكي، وذلك في محاولة لملأ الفراغ، كما نجد أنَّ موقفه منحاز في كثير من الأحوال إلى الموقف الأمريكي والإسرائيلي[2]. ويذهب بعض المحللين إلى أن هذا الدور ليس سوى تنازل أمريكي كي لا تتحمل إثم فشل مفاوضات السلام ومسارها السياسي[3]، هذا يدفعنا للتسائل، ماهي أسباب قصور الدور السياسي الأوروبي؟ وهو ما ذكرناه سابقا.

ثالثا: مخرجات مساعدات الإتحاد الأوروبي لفلسطين:

شكلت القضية الفلسطينية بوابة للإتحاد الأوروبي للعب دور فاعل على الساحة الدولية فقد سعت أوروبا منذ منتصف السبعينات أن تلعب دور سياسي في القضية الفلسطينية يتناسب وعلاقاتها التاريخية وقوتها الإقتصادية في المنطقة، وقد كانت أوروبا أول من دعا للإعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين، في إعلان البندقية سنة 1980، ومن أوائل من أكّدوا على عدم مشروعية الاحتلال الإسرائيلي، وعدم الإعتراف بالمبادرات الإسرائيلية الأحادية في القدس المحتلة، كما كانت أول من دعا لإقامة دولة فلسطين إلى جانب الدولة الإسرائيلية والتعايش السلمي معها وذلك في بيان برلين 1999، ليتم في وقت لاحق اتخاذ وثائقها وبياناتها خطابات توجيهية للمجتمع الدولي، كما اتخذت منها الو.م.أ مرجعية سنة 1991 في مؤتمر مدريد[4].

وممَّا لاشك فيه أن الإتحاد الأوروبي بدأ يأخذ موقع سياسي في عملية السلام الفلسطينية–الإسرائيلية، خاصة بعد الإعلان عن إنشاء الدولة الفلسطينية حيث يعتبر الإتحاد الأوروبي أكبر ممول للسلطة الفلسطينية، فسياسة الإتحاد الأوروبي التي تدعوا للحلول السياسية والدبلوماسية في العلاقات الدولية وحل النزاعات الدولية، دفعته لإتخاذ سياسة تقديم المعونات المالية والفنية للدفع بعجلة العملية السلمية للسلام الشامل في المنطقة، حيث ترسَّخ في المفهوم الأوروبي أنه من

---

[1]– مدير المركز الأمريكي البريطاني للدراسات والأبحاث لمنطقة الخليج، "بحث أكاديمي متخصص في الشؤون الأوروبية"، **صحيفة الشرق**، ع782، 2014/01/24، ص 12.

[2]– مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، "التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2014–2015"، تح: محسن محمد صالح، ص128.

[3]– شعبان، **مرجع سبق ذكره**.

[4]– بحث أكاديمي في الشؤون الأوروبية، **مرجع سبق ذكره**.

الممكن تحقيق أهداف سياسية من منطلقات إقتصادية، إلى أن باتت القضية الفلسطينية جزء من السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي[1]، فما أثر مساعدات الإتحاد الأوروبي على السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني؟ وإلى أي مدى إستطاع الإتحاد الأوروبي السير في مشروعه حول إكتساب دور سياسي فيما يخص حل الأزمة الفلسطينية- الإسرائيلية؟، والإجابة عن هذه التساؤلات تتضح من خلال إظهار آثار المساعدات والمعونات على الأراضي المحتلة من جهة و مدى دعمها للتوجه الأوروبي للحصول على مكانة مشارك في عملية السلام.

كما ذكرنا سابقا سعى الإتحاد الأوروبي للعب دور سياسي في عملية السلام عبر برامج المعونات المختلفة، لكن رغم تطور السياسة الخارجية الأوروبية مازالت تعاني من إنعدام وحدة مواقفها إزاء القضايا الدولية، وهذا راجع بدرجة أولى لطبيعة صناعة القرار داخل الإتحاد الأوروبي وتضارب توجُّهات الدول الأعضاء تجاه طرفي الصراع، عموما يمكن القول أن إنتهاج الإتحاد الأوروبي وإتخاذه المعونات كوسيلة ضغط لتغيير المواقف السياسية إضافة لإعتمادها كأداة ترغيب لإتباع سياسة دون أخرى، حيث نرى ذلك من خلال الموقف الذي إتخذه الإتحاد الأوروبي من حركة حماس إثر نجاحها في الإنتخابات التشريعية سنة 2006، ليؤكد مرة أخرى أنه يعمل على تنامي دوره في ساحة الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي وقبلها قرنت إستمرار المساعدات بمدى التقدم في العملية السلمية، ناهيك عن دفع السلطة الفلسطينية للقيام بإصلاحات على مستوى مؤسساتها الرسمية وهذا أيضا لضمان إستمرار المساعدات المالية، يعكس هذا التوجه أيضا تنامي مكانة الإتحاد في اللجنة الرباعية.

بالرغم من الصراعات الداخلية وإنقسام مواقف وتوجهات الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي تجاه الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وتأثيرها على السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي، إضافة إلى الضغوط الخارجية عليه (الأمريكية والإسرائيلية) وحصر مجالات مبادراته في قضية التسوية السلمية إلاَّ انه إستطاع تحقيق قدر من تلك الأهداف التي سعى لعقود لتحقيقها ولإثبات قدرة القوة

[1]- محمد فتيحة، **مرجع سابق**، ص179.

الناعمة (اللينة) في التأثير في القضايا الدولية وحل الصراعات، من جانب آخر إستطاع الإتحاد الأوروبي من خلال مساعداته المالية والفنية دعم القضية الفلسطينية ومساعدتها على تطوير ذاتها ولو بمقدار ضئيل، مع الأخذ بعين الإعتبار للفترة التي بدأت فيها المساعدات[1]، عموما يمكن إجمال آثار المساعدات في:

1- الآثار الإيجابية للمساعدات:

- ساهمت المساعدات في تحسين الإقتصاد الفلسطيني، ومنه مستوى المعيشة بالإضافة إلى دعم السلطة الفلسطينية للسهر على خدمة المواطنين، ناهيك عن دعم وتمويل الإنتخابات والتشجيع على الشفافية والديمقراطية...

- حافظ الدعم على قيام السلطة في فلسطين حيث لم يكن بالإمكان قيامها لولا المساعدات الأوروبية، خصوصا في ظل إستحواذ الإحتلال على جُلّ الموارد الطبيعية لفلسطين.

- عملت السلطة في فلسطين على تحقيق نسبة من المكاسب السياسية، كمشاركتها في إتفاقيات الشراكة والجوار على غرار الدول الأخرى، وهذا لم يكن بالإمكان لولا الدعم المالي الأوروبي.

- ساعدت المعونة الأوروبية على تطوير البنية التحتية، ودعم المشاريع التنموية بالإضافة لتقديم الخدمات الأساسية، عبر مختلف البرامج والآليات التي شرَّعها وموَّلها الإتحاد الأوروبي[2].

- ساعد الدعم الأوروبي على قيام وإستمرار عملية المفاوضات السلمية في الشرق الأوسط خصوصا العملية السلمية للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي.

من ناحية أخرى لم تقتصر الآثار الإيجابية للمساعدات على الجانب الفلسطيني فقط حيث من خلال تلك المساعدات إستطاع الإتحاد الأوروبي لعب الدور السياسي الذي كان يطمح له من وراء المساعدات رغم قِزَمه والذي يراه بعض المحللين أنه ليس سوى تنازل أمريكي لإبعاد تحمله ذنب فشل المفاوضات.

---

[1]- محمد فتيحة، **مرجع سابق**، ص180.

[2]- تيسير عبد صلاحات، **مرجع سابق**، ص114.

2- الآثار السلبية للمساعدات الأوروبية:

- رغم تدفق الأموال والمساعدات الأوروبية لفلسطين، إلا أن الإقتصاد الفلسطيني بقي في تدهور، إذ لم يكن الهدف من تلك المعونات تطوير الإقتصاد أو للعمل على تطوير مؤسسات الدولة الفلسطينية، بل كان الهدف منه هو تحقيق إستقرار المنطقة، والإستمرار في تهدئة حدَّة الصراع وتحجيم قوى المعارضة، للدفع بمسار التسوية السلمية بالإضافة لكسب تأييد الشعب بذلك.

- المساعدات الأوروبية والفنية على وجه الخصوص لا تؤخذ بعين الإعتبار متطلبات وإحتياجات المجتمع الفلسطيني، حيث تعمل وفق مبادئ وأسس أوروبية بعيدة على طبيعة البيئة الفلسطينية، كما لم تحقق قيم الديمقراطية والشفافية التي تنادي بها، ناهيك عن ضعف أدائها ....

- رغم إنجازات الإتحاد الأوروبي على الصعيد الإجتماعي والإقتصادي، فشلت المساعدات في محو الآثار السلبية التي سببها الإحتلال من ممارسات عدوانية، فضلا عن فشلها في دفع وتعزيز النمو الذاتي وذلك بسبب الإعتماد الكامل على المساعدات.

- سوء توظيف المساعدات، الناجم عن سوء التخطيط لإستثمارها، حيث كان الهدف منها الغوث لا التنمية وتحقيق الاستدامة[1].

- الاتحاد الأوروبي من خلال دعمه المالي "السخي" يقوم بتمويل عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، وبالتالي تحقيق أهداف سياسية خاصة[2].

- القرار السياسي الفلسطيني بات مرتبط بالمساعدات الغربية بشكل عام، وبالتالي غابت عن قراراته الإستقلالية التي يعمل للوصول لها من خلال قيام فلسطين دولة مستقلة[3].

---

[1]- محمد فتيحة، **مرجع سابق**، ص ص.116-117.

[2]- جوليا زناد، "خبراء... أموال الأوروبيين في فلسطين بلا خطة ممنهجة للتنمية والإعمار"، **الحدث**، ع47، 2017/04/25، في: **http://www.alhadath.ps/ar**.(2017/04/25).

[3]- محسن، **مرجع سبق ذكره**.

المطلب الثاني: الإجراءات السياسية المتخذة لإدارة السلام في فلسطين

تتضح رؤية الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية بعدة أحداث التي تتمثل في الاتفاقيات والوعود الأوروبية الكاذبة، وظهور الانتداب البريطاني ووضعه لخطة التقسيم ودعم الدول الأوروبية لإسرائيل والإعتراف بها كدولة وحمايتها وتقديم المساعدات لها وبالإضافة لمشاركة بعض الدول الأوروبية لإسرائيل كفرنسا وبريطانيا في الحرب على الدول العربية.

يعد الاتحاد الأوروبي فاعلا رئيسيا على المستوى الدولي، ويسعى لتحقيق السلم بين طرفي الصراع الفلسطيني والإسرائيلي. شكل الاتحاد الأوروبي طريق السياسة الخارجية الأوروبية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، منذ اعلان البندقية لعام 1980، والذي حدد الموقف الواضح من الصراع وذلك من خلال وضع نهاية للاحتلال الإسرائيلي في الدول العربية والاعتراف بحق فلسطين، القرار الذي أربك إسرائيل، والتي تحاول بشتى الطرق منع الاعتراف بدولة فلسطينية ذات سيادة.

1- لمحة عن تطور الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية قبل اتفاقية أوسلو :

تعتبر إسرائيل دولة حليفة للاتحاد الأوروبي. تقدم الدول الأوروبية الامدادات والمساعدات لإسرائيل من جميع المجالات الاقتصادية والعسكرية.

خلال سنة 1967، توقفت بعض الدول الأوروبية عن تحويل امدادات لإسرائيل، وكان ذلك مع بداية الصراع العربي- الإسرائيلي. ليتراجع التعاون الأوروبي- الإسرائيلي، وظهر الاتحاد الأوروبي كفاعل حاسم حول الصراع العربي الإسرائيلي.

مع بداية إعلان البندقية 1980، دعمت المجموعة الأوروبية حق الشعب الفلسطيني لان هذا الصراع يؤثر على دول الشرق الأوسط، ويهدد الاقتصاد الأوروبي الذي يتعامل مع الدول العربية، وخاصة بعد استعمال الدول العربية لسلاح النفط لهذا تراجع الدعم الأوروبي لإسرائيل.

تعاطف الإتحاد الأوروبي مع الفلسطينيين خاصة بعد اندلاع الانتفاضة الأولى، وشهد تحولات مختلفة وتوسعات في علاقاته مع ففلسطين، وأيضا أنشأت السوق الموحدة للإتحاد، والذي عليه منح

الأوروبيون النظام التفضيلي لفلسطين، من أجل الصادرات الزراعية والذي كان مع منظمة التحرير[1].

2- موقف الاتحاد الأوروبي من عملية السلام :

شهدت العلاقات الأوروبية – الفلسطينية تطورا على مدار السنوات، وأبدت اهتمامها بالقضية الفلسطينية والعملية السلمية، ومحاولة حل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. وقد شهدت العلاقات الأوروبية تطورا في عملية السلام.

أ- الموقف الأوروبي من مؤتمر مدريد للسلام 1991 :

عقد مؤتمر مدريد للسلام في العاصمة الاسبانية في أكتوبر 1991، بعد إنتهاء حرب الخليج الثانية، بمبادرة من الولايات المتحدة لإنهاء النزاع في الشرق الأوسط على أساس قراري مجلس الامن الدولي 242 و338 والإنسحاب وإقرار السلام .

شارك في المؤتمر الدول العربية وإسرائيل، ولم تكن المشاركة الأوروبية فعالة، وحضرت المجموعة الأوروبية كأي وافد آخر مدعو، واعتبرت انعقاد المؤتمر في إحدى الدول الأوروبية تطورا مهما من اجل الدور الذي ستقوم به في عملية السلام في الشرق الأوسط، وتراجعا عن الموقف الإسرائيلي السابق الرافض لأي دور أوروبي في المنطقة .

اكدت المجموعة الأوروبية التزامها بمبدأ الأرض مقابل السلام، كما التزمت بنهج المفاوضات المباشرة على أساس القرارين 242 و338 في مسار مزدوج بين الفلسطينيين والإسرائيليين من جهة، وبين العرب وإسرائيل من جهة أخرى[2].

---

[1]- عصام حمدان محمد بني فضل، **دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة 1991-2007**، ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية (جامعة النجاح الوطنية :كلية الدراسات العليا في فلسطين، 2009)، ص 35-44 .

[2]- محسن صالح، **دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010)، ص ص 21-20 .

ب- الموقف الأوروبي من اتفاقيات أوسلو وما تلاه من اتفاقيات:

عقد اتفاق أوسلو في العاصمة الأمريكية واشنطن سنة 1993، الذي توصل إلى اتفاق حول مبادئ إسرائيلية وفلسطينية مشتركة. وعقدت جلسات سرية بين ممثلين من منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية.

قدم الإتحاد الأوروبي للفلسطينيين مساعدات مالية واقتصادية وغيرها من المساعدات، والتي عليها قامت الشراكة المتوسطية، وهذا بعد قيام اتفاقية أوسلو التي كانت فرصة الاتحاد الأوروبي في تقديم عملية السلام.

عززت الشراكة الإسرائيلية – الأوروبية التي توصلت إلى توقيع إتفاقية الشراكة الاقتصادية بين الطرفين والتي عقدت في 1995/11/20 مع منظمة التحرير الفلسطينية بالنيابة عن السلطة الفلسطينية في 1997/02/24، من خلال هذه الاتفاقية ازداد الدعم الأوروبي للقضية الفلسطينية اقتصاديا وسياسيا، وتم الاعتراف بالدولة الفلسطينية بأنها طرف في اتفاقية الشراكة، وبأنها كيان مستقل، وله حق التوقيع على الاتفاقيات التي تدعم قضاياهم.

ومن الناحية الدبلوماسية تم تعيين "ميغيل انخل موراتينوس" مبعوث خاص لعملية السلام ودعمها من طرف الاتحاد الأوروبي في 1996/10/25، هذا بعد وصول نتنياهو للحكم الذي كان يعارض اتفاقية أوسلو، فقامت الدبلوماسية الأوروبية ودعمت عملية السلام كما دعمت حق الفلسطينيين بتقرير مصيرهم، من خلال اعلان فلورنسا في 1996/06/22 .

عقدت الولايات المتحدة مفاوضات "واي ريفر" في أول أكتوبر 1998، حيث أن الاتحاد الأوروبي لم يكن مشارك على عكس الولايات المتحدة، وقد أعرب الرئيس الفلسطيني "ياسر عرفات" أعرب عن أهمية الدور الأوروبي في الدعم الفلسطيني خلال المفاوضات.

شهدت عملية السلام تطورا هاما سنة 1999، حيث أكدت دول الإتحاد الأوروبي على انشاء دولة فلسطينية ديمقراطية وذات سيادة، وعلى حق تقرير مصيرهم، وأيضا على بقاء إسرائيل كشريك لها في المنطقة.

أثار قرار الاتحاد الأوروبي فرحة لدى الفلسطينيين، على عكس إسرائيل كان ردها عنيف حيث ردت إسرائيل من خلال البيان: "**أشد مدعاة للأسف ان أوروبا حيث هلك ثلث الامة اليهودية، رأت من المناسب فرض حل يعرض الدولة اليهودية للخطر**"[1].

3- الاتحاد الأوروبي وانحراف عملية السلام (2000- 2002):

خسر "ياهود باراك" أغلبية الحكومة من خلال مفاوضات في كامب ديفيد في يوليو 2000، وفشلت المفاوضات. وخلال زيارة "أرييل شارون" للمسجد الأقصى، اندلعت انتفاضة الأقصى الثانية في أكتوبر 2000. حيث شاركت مصر في انقاذ عملية السلام، التي انهارت تماما عند ترشح أرييل شارون للرئاسة.

قدم المبعوث الأوروبي "ميغيل أنجل موراتينوس" وثيقة لحل الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي وتضمنت هذه الوثيقة على 83 بالمئة من أراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وتعود حدود الدولة الفلسطينية وفقا للقرار الدولي 242.

عقد مؤتمر القمة العربية في 2002/03/27 ببيروت، حيث طرحت القضية الفلسطينية وعلى ضرورة قيام دولة فلسطينية وانسحاب إسرائيل، والاعتراف والتطبيع العربي مع إسرائيل مقابل السلام الكامل.

دعم "خافير سولان" هذه الفكرة في 2009 حيث قال: "**الحل الأفضل للصراع في المنطقة من خلال إقامة دولتين ضمن سياق المبادرة العربية للسلام، وهو ما يدعمه الاتحاد الأوروبي**".

خرقت إسرائيل قرار مجلس الأمن، حيث قامت باحتلال الضفة الغربية في مارس 2002 وحصار الرئيس "ياسر عرفات"، ودعا "خافير سولان" إسرائيل بالالتزام بقرار مجلس الأمن الذي يدعو للانسحاب من الأراضي التي أعادت احتلالها.

قدم الاتحاد الأوروبي دعما للسلطة الفلسطينية، هذا بعد احتجاز إسرائيل للضرائب الفلسطينية، حيث أنشأت اللجنة الرباعية في يوليو 2006، والمفوضية الأوروبية لتقديم المساعدات الى الشعب

[1]- تيسير عبد صلاحات، **مرجع سابق**، ص 81-84 .

الفلسطيني وقد تم صرف 107.5 ملايين يورو في عام 2006 والتي انتهى العمل بها في 2008 واستبدلت بالآلية الفلسطينية- الأوروبية لإدارة المعونة الاجتماعية والاقتصادية دعما لخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية الثلاثية[1].

4- الاتحاد الأوروبي واللجنة الرباعية (2015/2002):

انشأت اللجنة الرباعية في مدريد عام 2002 بعد انهيار عملية السلام وادراك الاتحاد الأوروبي لعدم قدرته على السيطرة، وباقتراح من رئيس الوزراء الاسباني "خوسيه ماريا اثنار" نتيجة تصاعد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ويطلق عليها أيضا رباعي الوساطة لعملية السلام في الشرق الأوسط، وهذا لعدد الدول المشكلة في اللجنة وهي الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة. ويتمثل هدف هذه اللجنة في وضع نهاية للعنف واستئناف عملية السلام.

أُعترف بالاتحاد الأوروبي كفاعل سياسي وشريك على قدم المساواة لا ممولا للعملية السياسية، هذا بعد اجتماع مجلس الامن سنة 2003، حيث تبنت الولايات المتحدة اللجنة الرباعية وأصبحت شأنا أمريكيا، حيث دعت اللجنة للتوصل إلى تسوية سلمية، وتوصلت اللجنة إلى إلزامية للوقف اطلاق النار، وإقامة دولة فلسطينية، وتجميد إسرائيل المستوطنات في فلسطين. وتهدف اللجنة لقيام دولة فلسطينية تعيش جنب إلى جنب مع إسرائيل في نهاية عام2005[2].

تعثرت أعمال اللجنة الرباعية في القيام بعملية السلام، وهذا لرفض إسرائيل العودة للمفاوضات مع فلسطين وأيضا من خلال اعمالها الاستيطانية وهدا خلال سنة 2008 رغم محاولت اللجنة الرباعية إقناع إسرائيل لاستئناف المفاوضات مع فلسطين[3].

---

[1]- بشارة خضر، " **الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية 2014/1995: دبلوماسية ناعمة وواقع صعب**"، احمد جميل عزم، قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني: الجزء الثاني الكولونيالية الاستيطانية وإعادة تصور مستقبل المشروع الوطني (بيروت: مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 470-472.

[2]- اللجنة الرباعية الدولية "، الجزيرة، في : (2017/03/12)**www.aljazeera.net**

[3]"اجتماعات اللجنة الرباعية الدولية في بروكسل "، **وكالة الأنباء السعودية**، في :

www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=ar.newsid=736425، (12/03/2017).

شكلت اللجنة الرباعية سنة 2012 تقرير خاص بيها، لحل النزاع عن طريق مفاوضات ثنائية، حيث انتهت المفاوضات بين فلسطين وإسرائيل في أفريل 2014 في أجواء مشحونة وحدد تقرير النزاع في ثلاث جوانب:

- تواصل العنف والإرهاب والتحريض.
- توسع الاستيطان الإسرائيلي.
- عدم سيطرة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية على قطاع غزة.

أدى هذا التقرير الى تصاعد الهجومات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حيث دخلت عملية السلام بين فلسطين وإسرائيل في حالة توقف بعد انهيار المبادرة الأمريكية 2014.

إزداد العنف والصراع بين فلسطين وإسرائيل منذ ماي 2016، حيث قتل 33 إسرائيليا في هجمات طعن ودهس من قبل الفلسطينيين، وقتل الجيش الاسرائيلي اكثر من 200 فلسطيني وقالت أن معظمهم مهاجمون، كما قامت بتوسيع مستوطناتها على حساب الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية.

يأثر بقاء الاستيطان في الضفة الغربية على مسار تحقيق السلام، ويؤثر هذا تدهور الأوضاع الإنسانية داخل قطاع غزة في عملية التفاوض.

منذ بداية عملية السلام سنة 1993 تضاعفت المستوطنات اليهودية، حيث استخدم الإسرائيليون الأراضي الزراعية وغيرها، حيث ترى لجنة الرباعية أنه لا يمكن لوم أحد الأطراف وأن الطرفين مذنب، وتدعو اللجنة الرباعية كلا الطرفين لإستئناف المفاوضات وتعمل على وضع حل نهائي.

في 23 سبتمبر 2016 أعلن ممثلو اللجنة الرباعية بعد اجتماعهم عن معارضتهم للتوسع الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، لتناقضه مع توصيات تقرير اللجنة الرباعية، لان ذلك يضعف من إحتمال إستمرار عملية السلام ومن قيام دولة فلسطينية .

ودعا الإتحاد الأوروبي إسرائيل للإلتزام بالاتفاق والتفاوض مع فلسطين للتوصل حل يخدم جميع الأطراف.

وفي 2016/10/02 أعلنت الحكومة الإسرائيلية على بناء 98 مستوطنة جديدة في الضفة الغربية[1]، مما يدل على بقاء الأوضاع على حالها وعدم التقدم في العملية السلمية ناهيك التقلص المتزايد للأراضي الفلسطينية بسبب السياسة الإستيطانية.

*** أهم نقاط تقرير اللجنة الرباعية :**

– يرى التقرير أن هناك إمكانية تقدم يمكن تحقيقه في الوقت الحالي.

– ثلاث نقاط تقوض جهود السلام في الشرق الأوسط: العنف والتحريض عليه و التوسع في بناء المستوطنات وعدم سيطرة السلطة الفلسطينية على قطاع غزة.

– يمكن تحقيق إنجازات دون المساس بأمن إسرائيل.

– لا حل يأتي عن طريق العنف أوفرضه من الخارج.

– حل الدولتين لا يمكن الوصول اليه الا عن طريق المحادثات[2].

5– الإتحاد الأوروبي ورئاسة أوباما 2010– 2013 :

قام "باراك أوباما" في سبتمبر 2010 بمحادثات بين "محمود عباس" و"بنيامين نتنياهو" حيث قامت إسرائيل بتوقف جزئي للاستيطان ما أدى لانهيار المفاوضات.

وخلال 2011 قام "أوباما" بدعوة "نتنياهو" لإقامة دولة فلسطينية، وقد قوبلت هذه المبادرة بالرفض من الجانب الإسرائيلي و طرح أوباما خطة سلام في 2011/05/19 تقوم على:

* إقرار فلسطيني بـ "دولة يهودية للشعب اليهودي"، حيث يقوم السلام الدائم على دولتين لشعبين إسرائيل كدولة يهودية ووطن لشعب يهودي، ودولة فلسطين كوطن للشعب الفلسطيني تتمتع كل منهما بحق تقرير المصير، والاعتراف المتبادل والسلام، وتستند حدود الدولة الفلسطينية وإسرائيل على خطوط 1967 مع تبادلات مشتركة ومتفق عليها.

---

[1]– " ماهو النص الكامل لتقرير الرباعية الذي انتقدته السلطة الفلسطينية ؟ "،سوا وكالة أنباء فلسطينية مستقلة، في:

www.palsawa.com/news/2016/07/12/main/75082.html،(12/03/2017).

[2]– "الرباعية الدولية : العنف والمستوطنات وانقسام الفلسطينيين عوامل تقوص السلام"، عربي، في :

www.bbc.com/arabic/middleest/2016/07/160701_israel_palestinians_quartet_report،(2017/03/11)

* ترك كافة الأمور بكيفية أو أخرى للتفاوض بين الأطراف، سواء ما تعلق منها بالأراضي والحدود والقدس واللاجئين، وحتى الفترة الزمنية التي يجب أن تنتهي فيها كل هذه الموضوعات .

ودعم هذه الفكرة وموقف الرئيس "أوباما" من قيام حدود1967 كل من وزير خارجية الإتحاد الأوروبي" كاثرين اشتون"، ووزير الخارجية البريطاني وليام هيغ[1].

كما قامت جامعة الدول العربية في 2013/04/30 بإدخال تعديلات حول شروط مبادرة السلام والتي تسمح بتبادل الأراضي بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

في 2013/07/13 أعلن مسؤول فلسطيني عن تصويتهم للخطة الأمريكية التي تقوم على ربط محادثات السلام بإيقاف الاستيطان، وفي 19 من نفس الشهر أعلن "جون كيري" على أن الطرفين توصلا إلى اتفاق، للقيام باستئناف محادثات الوضع النهائي للطرفين. حيث عيَّن "كيري" "مارتن إنديك" مفاوضا رئيسيا في مباحثات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين [2].

6- تقديم طلب الدولة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة 2011:

قام الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" سنة2011، بتقديم طلب بالحصول على عضوية في الأمم المتحدة. وبعد اجتماع مجلس الأمن ولعدم توافق جميع الأعضاء على هذا الطلب، فتحصلت فلسطين على صفة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة[3].

---

[1]- فريد بن بلعيد، **إدارة أوباما وعملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية : 2008-2012**، أطروحة ماجستير غير منشورة (جامعة مولود معمري-تيزي وزو :كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012)، ص 161-201.

[2]- عمر نجيب، " سراب حل الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية "، في :

www.e-kutub.com/indx.php/2013-01-17-10-47-02/278-2013-01-29-12-39-14، (10/03/2017).

[3]- " الأمم المتحدة تمنح فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو "، France 24، في:

Amp.france24.com، (10/03/2017).

تحصلت فلسطين على صفة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة وفق قرار (67/19) في الجمعية العامة للأمم المتحدة، مما منحها أحقيّة التقدم بطلب الانضمام إلى عضوية الوكالات الدولية المتخصصة للأمم المتحدة، والعديد من المعاهدات الدولية، وما يمنحها أيضا مكسبا سياسيا[1].

7- موقف الاتحاد الأوروبي من الحرب على غزة 2014:

بدأت حرب غزة في 2014/07/08، والتي أطلق عليها الجيش الإسرائيلي "بالجرف الصامد" وردت عليها حماس بإطلاق اسم "العصف المأكول" وهذا لتصديهم لها وقد كان هدف إسرائيل الرسمي من هذه الحرب هو تدمير المقاومة الفلسطينية ومنازل المواطنين وممتلكاتهم.

قام الإسرائيليون بالعديد من الاعتقالات، وارتكاب المجازر واستخدام الأسلحة المحرمة دوليا. حيث قتل 1742 فلسطيني من نساء وأطفال ورجال، وجرح أكثر من 8710 مواطن فلسطيني، ودمر 62 مسجدا بالكامل و109 مسجدا جزئيا، وكنيسة واحدة، و10 مقابر إسلامية ومقبرة واحدة مسيحية، وفقد نحو مائة وألف فلسطيني منازلهم. أما بالنسبة لإسرائيل قتل 64 جنديا، و6 مدنيين، و720 جريحا[2].

اجتمع مجلس الاتحاد الأوروبي ببروكسل في 2014/07/18 لدراسة الوضع والحرب بين إسرائيل وقطاع غزة .

وأعربوا عن قلقهم بأن المقاومة تقوم بإطلاق الصواريخ واستهداف المدنيين، حيث يرى الأوروبيون بأن لإسرائيل الحق التام في حماية سكانها من الصواريخ والرد على الصواريخ التي تقذف من غزة، بشرط عدم استهداف المدنيين. ودعا المجلس الأوروبي كلا الطرفين لتسوية الوضع والوصول للسلام، والسماح لوصول للمساعدات الإنسانية، حيث قام المجلس بدعوة حماس للموافقة

[1]- محمد عز الدين حمدان، "أربعة أعوام على حصول فلسطين على دولة مراقب في الأمم المتحدة "، **المركز الفلسيطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية**، في :

Masarat.ps/ar/content، (10/03/2017)

[2]لواء ركن، "قراءة في حرب إسرائيل الثالثة على قطاع غزة تموز 2014 "، دنيا الوطن، في :

https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2014/10/30/346375.html،(11/03/2017)..

بمبادرة وقف إطلاق النار. كما دعت "كاثرين اشتون" بمساهمة أوروبية لرفع الحصار على غزة وفتح المعابر.

واتفقت الدول على نقاط مشتركة هي:

– حق إسرائيل في الدفاع على نفسها بكل الأشكال.

– استخدام مصطلح الحمامات المسلحة في بعض البيانات لحماس بسبب تفاقم الأوضاع و إطلاقها للصواريخ في إسرائيل وترويع الأبرياء.

– العمل على وقف العمليات العسكرية المستمرة على غزة.

وبناءً على ذلك قدمت هذه البيانات الرسمية عددا من الاقتراحات لمواجهة الأزمة كالتالي:

– على الطرفين احترام الهدنة الموقعة عام 2012، والإستمرار في المفاوضات للوصول إلى تسوية سلمية نهائية.

– التعبير عن القلق من تصاعد العنف في المنطقة، والذي لا يصب في مصلحة أطراف النزاع.

– الدعوة إلى ضبط النفس والإبتعاد عن العمليات العسكرية .

– تقديم مساعدات استثنائية للسلطة الفلسطينية حيث تبرعت فرنسا بـ 15 مليون دولار لدعم فلسطين .

يرى الموقف الأوروبي أن هذه الحرب تؤثر على عملية السلمية في فلسطين، أمّا النسبة للموقف الأمريكي فقد كان مساندا للجانب الإسرائيلي، ويرى أن له الحق في الدفاع عن نفسه، وبأن يتم نزع السلاح عن حماس أو الجماعات الإرهابية كما يدعونها، ودعت الولايات المتحدة لوقف إطلاق النار والامتناع عن مسّ المدنيين.

أما بالنسبة للأمم المتحدة، وقفت عاجزة وهذا لاختلاف الآراء وعدم تعاون الأعضاء مع بعضهم، وانقساماتهم الدبلوماسية وخاصة في أن الأمم المتحدة تمنح حق النقض "الفيتو" للأعضاء الدائمة في مجلس الأمم المتحدة، حيث أن الولايات المتحدة استخدمت حق الفيتو 14 مرة لحماية

إسرائيل، وروسيا 11 مرة. وأيضا لأن العديد من المشاريع والقرارات لا تصل إلى مرحلة لا يمكن فيها التصويت، بسبب التهديد باستخدام الفيتو[1].

أهم النقاط في مسار التسوية السلمية (2014- 2015):

* محاولة وزير الخارجية الأمريكية "جون كيري" التوصل إلى إعتراف فلسطين بإسرائيل كدولة وعدم انسحابها من القدس المحتلة.

* مطالبة إسرائيل بالتوسع في المستوطنات، ومرابطة قوات حلف الشمال الأطلسي "الناتو" بعد انسحاب قواتها ورفض عودة اللاجئين تطبيقا لحق العودة.

* فشل كيري في إقامة دولة فلسطينية حيث أن الحكومة الإسرائيلية تحاول إدارة الصراع وليس حلّه.

* عدم استجابة إسرائيل للاتفاقيات التي توصلوا إليها من خلال المفاوضات والتي تدعو لإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين قبل اتفاق أوسلو، ما يعني أن استمرار المفاوضات أصبح متعذرا.

* محاولة إسرائيل لتحريض العرب ضد إيران، حيث أن إسرائيل تروج لأن تكون المفاوضات القادمة إقليمية، والتي من خلالها ستصل إلى حل إقليمي يقوم على حساب الفلسطينيين.

* لقيام دولة فلسطين وحل النزاع، يجب التغيير الجذري في مسار المفاوضات وأن يتبنى الفلسطينيون مسألة التسوية السلمية ويعملوا بيها .

* إعلان الإدارة الأمريكية في أواخر 2015 بأن إدارة "أوباما" لن تقوم باستئناف المفاوضات حتى نهاية عهد "أوباما"، وأن على الفلسطينيين تحسين علاقاتهم مع إسرائيل وبناء الثقة معهم.

* أقرّ الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" في خطابه في الأمم المتحدة في مارس 2015 بأنه يحاول بكل جهوده على استئناف المفاوضات ونجاحها، وأن إسرائيل هي التي تعيق عملية السلام بأعمالها التطرفية.

---

[1]- عزام شعث، "العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة : الأسباب والتداعيات "، **مركز الأبحاث الشؤون الفلسطينية**، في :(22/02/2017)
www.shuun.ps/page-598-ar.html

* إنضمام فلسطين للمؤسسات الدولية فقد شملت الإنضمام لإتفاقية جنيف، والإنضمام لليونسكو وانضمامها للمحكمة الجنائية، وفشل مشروع القرار العربي في الحصول على الأصوات التسعة من أعضاء مجلس الأمن.

* من خلال الخطوات السابقة تهدف السلطة الفلسطينية لمشاركة إسرائيل في المفاوضات للتوصل للتسوية، قد كانت خطة تتبعها من أجل الضغط على إسرائيل لإستئناف المفاوضات وتوفير شبكة رعاية دولية، تضم دول عربية لطرف اللجنة الرباعية.

* الموقف الفرنسي دوره مرتبط بالدور الأمريكي الذي يؤثر على قراراته في فلسطين وخاصة أن دول الاتحاد الأوروبي الكبرى كبريطانيا وألمانيا أطراف منحازة لإسرائيل.

* لا يمكن الوصول لحل للصراع والتسوية السلمية، لعدم تأثير الأطراف الفاعلة في عملية السلام، واستمرار إسرائيل في مواصلة احتلاله وجرائمه[1].

9- تقييم الموقف الأوروبي من عملية السلام:

نلاحظ مما سبق أن المواقف الأوروبية اتجاه عملية السلام والقضية الفلسطينية شهدت تطورا، فالمجموعة الأوروبية كانت مساندة للجانب الاسرائيل. لكن نظرة الاتحاد الأوروبي تغيرت وهذا بعد الصراع العربي الإسرائيلي الذي يؤثر على العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط.

قدمت الدول الأوروبية المساعدات للسلطة الفلسطينية، حيث تبنى الاتحاد الأوروبي عملية السلام، والتي شهدت انحراف بعد زيارة "شارون" للقدس واندلاع انتفاضة الأقصى. لذا تشكلت اللجنة الرباعية التي تهدف لوضع نهاية للعنف وإستئناف السلام.

تحصلت فلسطين على صفة عضو غير مراقب في الأمم المتحدة، واعترفت أكثر من 130 دولة حول العالم بفلسطين، على عكس الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية لمساندتها إسرائيل التي ترفض قيام دولة فلسطينية وأن تبقى إسرائيل هي المسيطر وصاحبة النفوذ في المنطقة.

[1]- محسن محمد صالح، " **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014 – 2015** "، تح: محسن صالح (بيروت :مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2016)، ص 122-128 .

تبنّى الاتحاد الأوروبي العملية السلمية، وأيّد إقامة دولة فلسطينية، خاصة بعد اندلاع حرب غزة 2014 وارتكاب إسرائيل للمجازر ضد المدنيين، التي أثرت على مسار العملية السلمية، حيث أثرت الولايات المتحدة على إحياء السلام لكونها مساند للطرف الإسرائيلي، على عكس الدور الأوروبي الذي يدعو لتهدئة الأوضاع بين الطرفين. فقد كان الإتحاد الأوروبي مساعدا للطرف الفلسطيني ودعمه، كما دعا لإنهاء هذه المجازر.

من المتوقع أن إسرائيل لن تتوقف على أعمالها الاجرامية وإنّما ستواصل توسعها داخل المستوطنات الفلسطينية، واستمرارها بالهجومات على المقاومة الفلسطينية و محاولة إزالتها. أن إسرائيل لن تعود للمفاوضات الثنائية، من أجل ان تحويلها لمفاوضات إقليمية. وهذا ما يجعل المواقف والآراء الدولية تغيّر نظرتها، وأن تقوم بالإسراع للإعلان عن دولة فلسطين وخاصة دول الاتحاد الأوروبي والتي تتبنى عملية السلام .

نلاحظ أن الموقف الأوربي في تقدم لإحياء السلام وإيجاد حل للقضية الفلسطينية وإقامة دولة فلسطيني. لكن أعمال الإتحاد الأوروبي لم تطبق على الواقع، ولم تتوصل لإقناع الطرف الإسرائيلي بالإعتراف بدولة فلسطين ولا إيجاد حل نهائي للصراع بسبب الهيمنة الأمريكية على ساحة المفاوضات وتأييدها الدائم لإسرائيل وسياساته.

10 – موقف الاتحاد الأوروبي من قضايا الحل النهائي :

أ- الحل النهائي من منظور الاتحاد الأوروبي :

تشكلت محاولات الإتحاد الأوروبي لإدارة عملية السلام منذ بداية المفاوضات بين إسرائيل وفلسطين، وهذا من خلال جهوده في التوصل إلى إتفاق بين الطرفين من أجل الوصول لوقف النزاع وإحلال السلام، فقد عمل الإتحاد الأوروبي على دفع عملية السلام للأمام من أجل الوصول لحلول ترضي الطرفين.

شهدت عملية السلام سنة 2009 تراجعا بعد وصول "نتنياهو" للحكم والذي تسبب في عقبات، ما أدى بالسلطة الفلسطينية للعودة لمجلس الأمن وطلب العضوية في الأمم المتحدة وفي سنة

2012 تحصلت فلسطين على صفة دولة مراقبة ما شجع الاتحاد الأوروبي لإعادة النظر في إحياء عملية السلام والقيام بالإعتراف بدولة فلسطين .

منذ اندلاع الحرب على غزة سنة 2014 شهد الموقف الأوروبي تغيُّرا في مواقف الدول التي لم تعترف بدولة فلسطين وذلك أن الدول أعادة النظر في موقفها وذكر أنه يجب الإعتراف بالدولة الفلسطينية من أجل إنهاء الصراع بين الطرفين، وقد أمدت دول الإتحاد الأوروبي مساعدات مختلفة للدولة الفلسطينية بحيث يعدّ أكبر مموّل لفلسطين و داعم لمؤسساتها.

اعترفت بعض الدول الأوروبية بفلسطين كمملكة سويد في 2014. وكما اعترفت البرلمانات والحكومات الأوروبية بدولة فلسطين أيضا، وذلك ضمن وجود حل للنزاع بين الطرفين وهذا من خلال مفاوضات ديسمبر 2015، وشملت هذه الاعترافات كل من برلمان بريطانيا إسبانيا، فرنسا، ايرلندا، بلجيكا، البرتغال، لكسمبورغ، إيطاليا واليونان، كما صوّت الاتحاد على عملية السلام كحل للدولتين متوازيا مع المفاوضات[1] .

خلال سنة 2016 صرح الوزير الفرنسي السابق "لوران فابيوس" بأن باريس ستقوم بإجراء مؤتمر بين شركاء عملية السلام الفلسطينية–الإسرائيلية لأجل وضع حل للدولتين وأنه حتى إذا فشلت فرنسا في إنقاذ عملية السلام ووضع حل للدولتين، فإن فرنسا ستتحمل مسؤوليتها وهذا من خلال الإعتراف بدولة فلسطين .

دعا الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" بالاعتراف بدولة فلسطين مؤكدا التزام الحركة بالسلام القائم على "الحق والعدل والقرارات والمرجعيات الدولية". وامتنعت الإدارة الأمريكية على استخدام حق النقض "الفيتو"، وهذا ما شجع دولة فلسطين على طلبها بالاعتراف بالسلطة السياسة و قيامها كدولة مستقلة خلال سنة 2017 [2].

---

[1]– محمود جرابعة، "التوجهات الأوروبية نحو الاعتراف بالدولة الفلسطينية "، في :

Studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/02/201622212840870239.html=a2 ،(01/04/2017).

[2]– علي صوافطة، " الرئيس الفلسطيني يدعو العالم للاعتراف بدولة فلسطين "، في :

Ara.reuters.com/article/topnews/idarakbn14k0hq، (01/04/2017).

للخروج من هذا الصراع القائم بين إسرائيل وفلسطين، لايكون إلاّ من خلال تقرير المصير والاعتراف بدولة الفلسطينية ذات سيادة، وأن للشعب الفلسطيني والحكومة الفلسطينية الحق في العيش وبناء دولتهم. خاصة أنّ دول الإتحاد تدعو للسلام وحل الصراع بين الطرفين، وأن الحل يكون بالإعتراف بدولة فلسطين. وخاصة بعد العدوان الإسرائيلي على غزة في 2014 .

ومع أن الموقف الأوروبي منحاز للجانب الفلسطيني ويحاول إيجاد حلول، وقراره بأن يتم الإعتراف بدولة فلسطين، إلا أنه لحد الان لم يقم بتطبيق أقواله ووعوده بقيام الدولة الفلسطينية في حدود 1967 أو ما بعدها.

ب- الموقف الإسرائيلي من الحل النهائي:

مع إعلان الإتحاد الأوروبي والبرلمان الأوربي للدول على قراره بأن يتم الإعتراف بفلسطين، قامت إسرائيل وحلفاءها بالضغط على الدول التي إعترفت بفلسطين والمساندة لها من خلال اتباعها إستراتيجية للضغط.

تقوم إسرائيل باتباع سياسة الضغط من أجل تحويل القرارات لمصلحتها، وخاصة أنّ لإسرائيل قوة نفوذ على الدول الأوروبية، فقد قامت إسرائيل وحلفاءها بالضغط على الدول من أجل تغيير قراراتها وتغيير وتعديل القرارات لصالحها، فعلى سبيل المثال فقد نجحت إسرائيل بتغيير القرار الإيطالي وكسبه، وانّ البرلمان الإيطالي قد أقرّ على اعلان دولة فلسطينية على حدود 1967 وليس الإعتراف بها كدولة. وأنّ الحل يكمن في المفاوضات بين الطرفين وان إيطاليا كانت على فكرة دولة ذات شعبين .

تخوّف إسرائيل من المؤسسات النشطة التي تقوم بتحركات من أجل إنهاء الاحتلال الصهيوني وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة والتي لها تأثير على المجتمعات والدول وهذا من خلال المقاطعات الاقتصادية الإسرائيلية .

تقوم إسرائيل بمحاربة هذه المؤسسات وبذل جهود من أجل الضغط على هذه المؤسسات التي تؤثر على السياسة الإسرائيلية والمستقبل الإسرائيلي كما تقوم إسرائيل بمحاربتها من خلال تعزيز علاقاتها مع المؤسسات الأوروبية والمجتمع الأوروبي .

تسعى إسرائيل إلى تقوية وربط اقتصادها مع الدول الأوروبية وتقوية موقفها وعلاقاتها مع دول الإتحاد، فقد عززت علاقتها الإقتصادية والعسكرية مع كل من قبرص واليونان من خلال الموانئ والمطارات[1] .

مع أن المواقف الأوروبية في تطور حول الاعتراف بالقضية الفلسطينية والاعتراف بفلسطين كدولة ذات سيادة، إلا أن هذه الاعترافات لم تطبق على أرض الواقع، وأنه لم يحدث أي تغيير، على غرار الموقف الإسرائيلي الذي يكسب تأييد العديد من الدول، ونجح في تغيير قرارات بعض الدول بعد تأييدها للاعتراف بدولة فلسطين، وانقلبت هذه الاعترافات إلى انتصار إسرائيلي. فإسرائيل لن تعترف بالدولة الفلسطينية، إلاّ في حال أن تكون الدولة الفلسطينية تحت النفوذ الإسرائيلي .

[1]- جرابعة، **مرجع سبق ذكره.**

خلاصة الفصل:

شهدت العلاقات العربية–الأوروبية عدة مراحل نسبة إلى الأحداث التي مرت بها المنطقة وطبيعة الموقع الذي يجمع بينهما ناهيك عن العلاقات التاريخية التي جمعت الدول العربية بدول أوروبا، وذلك من خلال كون الدول العربية مستعمرات أوروبية قديمة.

بعد سقوط المكانة العالمية للدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية لصالح الو.م.أ والإتحاد السوفياتي، ضعف موقفه وتأثيره في القضايا الدولية، ليعود مرة أخرى تحت إسم الإتحاد الأوروبي ليبدأ مسارا جديدا من التكامل والإندماج ليس فقط على المستوى الأوروبي بل حتى على المستوى الإقليمي من خلال عديد مشاريع الشراكة والتعاون كانت البداية مع الدول العربية ثم شملت دول المتوسط العربية وغير العربية، وذلك بهدف تقليل حدة الصراع العربي–الإسرائيلي بالإضافة إلى الحصول على مكانة سياسية تناسب القوة الاقتصادية التي يحضى بها، وعلى إثر ذلك سعى الإتحاد الأوروبي إلى الحصول على دور فاعل في حل الصراع العربي–الإسرائيلي وذلك من خلال عديد السياسات التي إتبعها ليحظى بتأييد ودعم عربي لمشاركته في مفاوضات السلام، والتي تتمثل بشكل رئيسي في المساعدات المالية التي يقدما الإتحاد إلى فلسطين عبر عديد الآليات.

رغم محاولات الإتحاد في الحصول على دور سياسي فاعل إلَّا انه لم يتكمن من تحقيق مبتغاه بالشكل الذي عمل من أجله وذلك لعدة أسباب أهمها: الهيمنة الأمريكية على المنطقة بالإضافة إلى عدم وجود سياسة خارجية موحدة للاتحاد الأوروبي خاصة فيما يتعلق بقضايا الصراع، والصراع العربي الإسرائيلي خصوصا، فمن ناحية تعتبر فرنسا أن فلسطين لها حق في أن تكون دولة ذات سلطة وتدعم حقوق الإنسان والديمقراطية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وتختلف الآراء في ذلك حيث يرى البعض ان الدور الأوروبي ليس سوى دور أمريكي قديم، وذلك من خلال حصر الرأي الفلسطيني في دائرة المفاوضات في مقابل ترك إسرائيل تقوم بتوسيع خارطتها على حساب الأراضي الفلسطينية. أما مبررات الموقف الألماني والبريطاني المساند للسياسة الامريكية الداعمة للكيان الصهيوني فهي على التوالي: تعتبر

ألمانيا أنها من أسباب تشتت اليهود وذلك من خلال مجزرة اليهود في الحرب العالمية الثانية(الهولوكوست) وشعورها بالذنب جعلها تمنح الدعم لإسرائيل. أما الموقف البريطاني فيظهر من خلال الوعد الذي قطعه البريطانيون على اليهود للحصول على أرض الميعاد المزعومة.

الخاتمة

يمثل الاتحاد الأوروبي قوة اقتصادية مهمة في الساحة الدولية ، برزت مع معاهدة روما المنشأة للجماعة الأوروبية، وذلك من خلال دمج مجهودات الدول الأوروبية للتعاون في حل القضايا المشتركة لتطور بعد ذلك وتصبح قوة اقتصادية عالمية تسعى لتحقيق نفوذ سياسي على المستوى الدولي وذلك من خلال الإسهام الأوروبي في إيجاد تسوية النزاعات الدولية خاصة تلك المرتبطة بمنطقة نفوذه، لما لها من تأثير مباشر على مصالحه . وعليه سعى للعب دور فاعل في تسوية النزاع العربي–الإسرائيلي سابقا والنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي حتى هذا اليوم . حيث بدأ إسهامه في حل القضية الفلسطينية منذ الإقرار عن حقوق الشعب الفلسطيني الشرعية، وحقه في تقرير المصير وذلك مع صدور بيان بروكسل في إجتماع وزراء الخارجية والجماعة الأوروبية بتاريخ 60 نوفمبر 1973 ليتطور بعد ذلك إلى ضرورة حصول الشعب الفلسطيني على حقه في تقرير مصيره خلال إعلان البندقية 1980، وهو ما أضعف فاعليته السياسية خصوصا مع سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الرسمي والراعي الأساسي لدولة إسرائيل على طاولة المفاوضات للحل السياسي والسلمي للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي .

عموما يمكن إجمال أهم النقاط التي تطرقت لها الدراسة في :

– الاتحاد الأوروبي هو نموذج لتحقيق الاندماج الشامل في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ما يضمن لأوروبا الاستقرار والسلم ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهه، من خلال العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي مثّلت الفوارق بين الدول والتي أدت لسيطرة الدول الكبرى والقوية على السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي على حساب الدول الضعيفة، وقد أدّى تخوف الإتحاد الأوروبي من إنتشار الإسلام في أوروبا إلى معارضة دخول تركيا وانضمامها للاتحاد، خاصة بعد العنف الذي مارس النظام السياسي التركي إثر محاولة الإنقلاب التي مارسها النظام التركي مما ولد مشكل الهجرة غير شرعية التي تهدد الامن وذلك بعد تجميد مفاوضات إنضمام تركيا للاتحاد وما قابله من رد تركي لإنتهاكات تتعارض ومبادئ الديمقراطية التي ينادي بها الإتحاد، وتؤثر على العلاقات الأوروبية–الأمريكية والعلاقات الأوروبية–الروسية

نضرا لتضارب المصالح في المنطقة ولكون روسيا وريث الإتحاد السوفياتي سابقا و المنافس للنفوذ الأمريكي.

– مرت القضية الفلسطينية بعدة مراحل منذ ظهور الحركة الصهيونية وانهيار الإمبراطورية العثمانية، حيث اتسمت بالطابع العسكري خلال الحروب التي خاضها العرب ضد الصهاينة والتي تمثلت في أطول الصراعات، والطابع السياسي من خلال الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمت .

– شهدت العلاقات العربية–الأوروبية تطورا، حيث تمثلت في علاقات اقتصادية وتجارية حيث تمثل منطقة الشرق الأوسط مصدر مهما لنفوذ الإتحاد من خلال العلاقات التجارية التي بينها . وتطور هذه العلاقات لتشمل المجال السياسي وهذا من خلال التدخل الأوروبي من أجل عملية السلام .

– تبنّى الإتحاد الأوروبي عملية السلام في فلسطين وإيجاد حل للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، من أجل خدمت أهدافه ومصالحه الإقتصادية في الشرق الأوسط، لأن هذا الصراع يؤثر على المنطقة العربية والشرق الأوسط، مما يؤثر على العلاقات الأوروبية – العربية .

– تؤثر الدول الأوروبية القوية على عملية السلام في فلسطين ، رغم اختلاف الآراء والأطراف المساندة لإسرائيل كألمانيا وبريطانيا، على غرار الموقف الفرنسي الذي يساند القضية الفلسطينية كما شاهدنا .

– طموح السياسة الخارجية الأوروبية من أجل بناء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة لم ينجح على أرض الوقع، نظرا لعدة عوامل أهمها تبعية المواقف الأوروبية للدور الأمريكي خصوصا لوجود دول صانعة للقرار في الاتحاد الأوروبي مؤيدة ومكملة لقرارات السياسة الخارجية الأمريكية، حيث أنّ الموقف الأوروبي كان يلعب دورا هامشيا الموقف الأمريكي .

– سعى الإتحاد الأوروبي لبناء الشراكة والتعاون بين الدولة الفلسطينية وإسرائيل كما سعى لتطوير الإقتصاد الفلسطيني وتنميته من خلال تقديم المساعدات وتطوير مؤسسات السلطة وتفعيلها وتخليصها من مظاهر الفساد وتفعيل مشاريع البنية التحتية وتقديم مساعدات إنسانية، وخدمت مصالح الشعب .

– تمثلت أهم مرتكزات السياسة الخارجية الأوروبية في التدخل من أجل إيجاد حل للصراع وتفعيل عملية السلام، وخاصة بعد المجازر والجرائم التي ارتكبتها إسرائيل خلال الحرب وانتهاكاتها للاتفاقيات.

– عيّن الإتحاد الأوروبي مبعوث خاص من أجل عملية السلام، بالإضافة لمشاركة الاتحاد الأوروبي في اللجنة الرباعية لتحقيق السلام، إلاّ أنّ هذه اللجنة تابعة للسّيطرة والهيمنة الأمريكية.

– يرى الاتحاد الأوروبي أن الحل لإنهاء الصراع القائم بين فلسطين وإسرائيل، يمكن إنهاءه بالاعتراف بدولة فلسطين ذات سيادة، وانّ الإتحاد في طريقه للإعتراف بدولة فلسطين رغم ذلك يبقى هذا مجرد حبر على ورق ولم تطبق على أرض الواقع.

من أجل انهاء الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، يلزم نجاح عملية السلام، وأن يلعب الإتحاد الأوروبي دورا مهما في إحياء السلام من خلال إنهاء الهيمنة الأمريكية وفرض سياسته والتأثير على القضايا القائمة، كما يعمل على توحيد الدول القوية كبريطانيا وألمانيا وفرنسا وأن تتبع الدول الأوروبية سياسة واحدة وموحدة، وأن يستغل الإتحاد الأوروبي قوته الإقتصادية والتجارية في المنطقة وتحقيق مصالحه وبسط نفوذه، حيث يجب العمل على دفع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بتنفيذ القرارات وتطبيق الاتفاقيات وخاصة إسرائيل والحرض على عدم إنحياز الإتحاد الأوروبي أو بعض دوله للجانب الإسرائيلي.

رغم وفرة المساعدات إلّا أنها لم تلقى قاعدة ثابتة لاستغلالها في المشاريع التنموية والاستثمارات مما ينتج عنه تبعية السلطة الفلسطينية لسياسات الدول المانحة وضعف امكانية قيام دولة فلسطين المستقلة.

قائمة المصادر والمراجع

I- مراجع عربية

أولا: الكتب

1. بريجر بيدرو، الصراع العربي الإسرائيلي: مئة سؤال وجواب، تر: صالح(بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2012).

2. بندر جون، سايمون أشروودو، الإتحاد الأوروبي: مقدمة قصيرة جدا، تر: خالد غريب علي (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015).ص ص.151- 155.

3. توما اميل، جذور القضية الفلسطينية (حيفا: المكتبة الشعبية،(د.س.ن)).

4. خضر بشارة،" الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية 2014/1995: دبلوماسية ناعمة وواقع صعب"، تح: احمد جميل عزم، قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني : الجزء الثاني الكولونيالية الاستيطانية وإعادة تصور مستقبل المشروع الوطني (بيروت: مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2016).

5. سعيد نوفل أحمد، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي(بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، ط2، 2010).

6. صالح محسن، دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، 2010) .

7. عبد الفتاح عبد الكافي إسماعيل، إدارة الإنتفاضة الفلسطينية: نموذج لإدارة الصراعات والأزمات الدولية نظرة مقارنة لإدارة إنتفاضة الحجارة / إنتفاضة القدس((د.م.ن): (د.د.ن)، (د.س.ن)).

8. كرزم جورج، الهجرة اليهودية المعاكسة مستقبل الوجود الكولونيالي في فلسطين (حيفا: المركز العربي للدراسات الإجتماعي التطبيقية، 2015).

9. محمد إسماعيل العمراني عبد الوهاب، الإتحاد الأوروبي والعلاقات اليمنية الأوروبية (عمان: دار الشروق، 2011).

10. محمد صالح محسن، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2012).

11. محمد صالح محسن، فلسطين: سلسلة الدراسات المنهجية في القضية الفلسطينية(ماليزيا: (د.د.ن)، 2002).

12.مرير الجميلي صدام، الإتحاد الأوروبي: ودوره في النظام العالمي الجديد(بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009).

13.المسيري عبد الوهاب، مقدمة لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي (دمشق: دار الفكر، 2003).

14.ميكائيل بارا، قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني –الجزء الثاني إعادة الكولونيالية الاستيطانية وإعادة تصور المستقبل المشروع الوطني ،(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).

ثانيا: الكتب الكترونية

15. علي مفلح مفلح محافظة، العرب والعالم المعاصر((د.م.ن): دار الشروق، 2009)،ص. 142.في:https://books.google.dz/books?id=rpn_CgAAQBAJ&pg=PA145&dq= .

ثالثا: الرسائل الجامعية

16. بن بلعيد فريد، إدارة أوباما وعملية السلام الفلسطينية–الإسرائيلية : 2008–2012، أطروحة ماجستير غير منشورة (جامعة مولود معمري–تيزي وزو :كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2012).

17. بن جامع لمياء، إستراتيجية الإتحاد الأوروبي في إدارة أزمات الشرق الأوسط: القضية الفلسطينية نموذج، أطروحة ماجستير غير منشورة(جامعة محمد خيضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 1009 . 2010).

18. تيسير عبد الصلاحات أنيس، دور الدبلوماسية الفلسطينية في التأثير على مواقف وسياسات الإتحاد الأوروبي تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين(2005.2013)، أطروحة ماجستير غير منشورة (جامعة النجاح: كلية الدراسات العليا، 2016/2015).

19. الجدية فوزي، حرب عام1948 وقيام دولة إسرائيل: دراسة في الجغرافيا السياسية(الجامعة الإسلامية بغزة: كلية الآداب، 2007. 2008)،

20. جديد لبنة، السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة: تشابه المقدمات وإختلاف النتائج، أطروحة ماجستير غير منشورة(جامعة تشرين: كلية الإقتصاد، قسم الإقتصاد والتخطيط، 2004).

21. حلمي سالم سيسالم سمير، المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية 1947. 1977: دراسة تاريخية تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة (الجامعة الإسلامية بغزة: كلية الآداب، قسم التاريخ، 2004. 2005).

22. حمدان محمد بني فضل عصام، دور الإتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة (1991م . 2007م) ،أطروحة ماجستير غير منشورة(جامعة النجاح: كلية الدراسات العليا، 2010/2009).

23. ديبوك باتريك،"الإتحاد الأوروبي: التجربة والتحديات"، محاضرة مقدمة في منتدى الثلاثاء الثقافي، السعودية، (06جوان 2006).

24. زهير طافش هاشم، موقف الإتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية 1993م- 2003م، أطروحة ماجستير غير منشورة (جامعة الأزهر بغزة:كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، 2011/2010).

25. صامري خولة، الصراع العربي الإسرائيلي، شهادة ماستر غير منشورة(جامعة محمد خيضر: كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، 2012. 2013).

26. عبد الحافظ سلامة دلال، الدور الأوروبي في عملية السلام الفلسطينية . الإسرائيلية: مابين الدور الإقتصادي...والسياسي، أطروحة ماجستير غير منشورة(جامعة بيرزيت:كلية الدراسات العليا،2006/2005).

27. عطوة زعرب حازم محمد، مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وأبعاده الإقليمية والدولية، أطروحة ماجستير غير منشورة (جامعة بيرزيت: كلية الدراسات العليا، 2004 . 2005).

28. قريب بلال، السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه: التحديات والرهانات، أطروحة ماجستير غير منشورة (جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010 . 2011).

29. القصاب أشرف إبراهيم ، دور المقاومة الفلسطينية في التصدي للعدوان الإسرائيلي على لبنان من عام 1978 . 1982، أطروحة ماجستير غير منشورة(الجامعة الإسلامية بغزة: كلية الآداب، قسم التاريخ الحديث والمعاصر، 2006 . 2007).

30. محمد عبد القادر عثمان كمال، مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة تجاه الصراع العربي . الإسرائيلي من عام 1967. 1987، أطروحة ماجستير غير منشورة(الجامعة الإسلامية بغزة: كلية الآداب، قسم التاريخ، 2006/2005).

31. محمد فتيحة أيمن، تطور السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية: من مؤتمر مدريد عام 1991 حتى الإنتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006، أطروحة ماجستير غير منشورة(جامعة بيرزيت: كلية الدراسات العليا، 2011/2010).

32. معن عبد العزيز ريس، الإتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد: القيود والفرص، أطروحة ماجستير غير منشورة(جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب واللغات، 2013 . 2014).

رابعا: المجلات والجرائد

33. "سياسة الإتحاد الأوروبي الخارجية في منطقة الشرق الأوسط"، مركز البيان للدراسات والتخطيط.

34. أبو جامع أكرم، نسيم أبو جامع، "دراسة تحليلية لأثر المساعدات والقروض الأوروبية على الإقتصاد الفلسطيني"، المجلة الأردنية للعلوم الإقتصادية، م04.

35. سعيد لبد عماد، "تجربة السلطة الفلسطينية واستغلال المساعدات الدولية 1994-2003"، مجلة الجامعة الإسلامية، (م12،ع2،يونيو 2004).

36. عوض حمدان أحمد،"الدور المصري في حرب فلسطين 1948"، مجلة جامعة الأقصى، ع02، م16، يونيو 2012.

37. مبيضين مخلد، "محددات السياسة الأوروبية تجاه عملية التسوية الإسرائيلية . الفلسطينية بعد معاهدة ماستريخت عام 1993"،المنارة، م13، ع04، 2007.

38. مدير المركز الأمريكي البريطاني للدراسات والأبحاث لمنطقة الخليج، "بحث أكاديمي متخصص في الشؤون الأوروبية"، صحيفة الشرق، ع782، 2014/01/24.

39. يوسف أحمد سامي، "المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولة الفلسطينية المقترحة في إطار التسوية(1967.1993)"، مجلة جامعة الأزهر بغزة، م13، 18ماي 2011.

خامسا: التقارير

40. الأمم المتحدة، أصول مشكلة فلسطين وتطوراها: الجزء الخامس1989 . 2000، وثيقة تتعلق باللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وتحت توجيهها، 2014.

41. مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، "التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2014.2015"، تح: محسن محمد صالح.

سادسا: الموسوعة

42. المفاهيم الفلسطينية، محمد أشتيه،(عمان: دار الجليل، 2011)، " إتفاقية كامب ديفيد".

سابعا: المقالات

43. سعيد نوفل أحمد ، الإتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة: الواقع والتحديات

44. سعيد نوفل أحمد،"متحدون في التنوع: الإتحاد الأوروبي بين القدرات والتحديات"، حزب الإستقلال، 12 جانفي 2011.

45. شفيق منير، " إتفاق أوسلو وتداعياته"، المركز الفلسطيني للإعلام.

ثامنا: مقالات إكترونية

46. أبو ركبة سمر، **"السياسات الألمانية تجاه القضية الفلسطينية"**، في :
https://pulpit.alwatan.com/content/print/227509.htmi

47. الأمم المتحدة تمنح فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو **"**، France 24، في: Amp.france24.com.

48. جابر إبراهيم، **"البرلمان الأوروبي يصوت على تجميد مفاوضا إنضمام تركيا"**، شبة رؤية الإخبارية، 22 نوفمبر 2016.في: www.royrnews.com

49. جوهر سعيد، "نهج أوروبي متمايز عن الأمريكي حول فلسطين"، في:
www.google.dz/amp/www.albayan.ae/one

50. جرابعة محمود، "التوجهات الأوروبية نحو الاعتراف بالدولة الفلسطينية "، في :
Studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/02/201622212840870239.html=a

51. حسين خليل، "التعاون العربي الأوروبي: الواقع والمرتجى"، في:
/http://www.middle-east-online.com

52. حمدي أسماء، "أسباب وتداعيات تعليق مفاوضات الإتحاد الأوروبي مع تركيا"، شبكة رؤية الإخبارية، 24 نوفمبر2016، في: www.royanews.com

53. حمدان هاشم، "هولاند يدعو لحل القضية الفلسطينية سلميا وفق جدول زمني"،في:
www.arab48.com/

54. خير الله خير الله، "كم سيندم العرب الحقيقيون على جاك شيراك ووفائه"، في:
www.alarabiya.net/views/2007/04/2433820.html

55. رشيد فايز، "تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية"، في:
www.safsaf.org/word/2013/sep/121.htm

56. ركن لواء، "قراءة في حرب إسرائيل الثالثة على قطاع غزة تموز 2014 "، دنيا الوطن، في:
https ://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2014/10/30/346375.html

57. زناد جوليا، "خبراء... أموال الأوروبيين في فلسطين بلا خطة ممنهجة للتنمية والإعمار"، الحدث، ع47، 2017/04/25، في: http://www.alhadath.ps/ar

58. الزير ماجد، "أوروبا ورسائل العودة"، في: :www.aljazeera.net .

59. شعبان عمر، "نحو إعادة النظر في علاقة الإتحاد الأوروبي بالقضية الفلسطينية"، في:
http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2013/11/eu-europe-palestine-aid-israel-peace-talks.htm

60. شعث عزام، "العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة : الأسباب والتداعيات "، مركز الأبحاث الشؤون الفلسطينية، في :www.shuun.ps/page-598-ar.html

61. شراب فهمي، "أوروبا والقضية الفلسطينية"، في: www.shurrab.ps/14707K.

62. صالح محسن، "إشكالية المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية"، في:
http://www.aljazeera.net/portal

63. صدقة جعفر، "ماكفيل: بريطانيا لن تنتظر انتهاء المفاوضات للاعتراف بدولة فلسطين"، في:www.wafa.ps/ar_page.axpx?id=cnm3s0a668048755242acnm3s0

64. صوافطة علي ، " الرئيس الفلسطيني يدعو العالم للاعتراف بدولة فلسطين " ،في :

. Ara.reuters.com/article/topnews/idarakbn14k0hq

65. عامر عادل، **"العلاقات العربية ـ الأوروبية:الشراكة العربية المتوسطية"**، شبكة الإعلام العربية، في: http://www.moheet.com/archive_writer/

66. عز الدين حمدان محمد، "أربعة أعوام على حصول فلسطين على دولة مراقب في الأمم المتحدة " ، المركز الفلسيطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، في :

Masarat.ps/ar/content/)، (10/03/2017

67. قلواز إبراهيم، " الشراكة الأورومتوسطية ورهانات الأمن والسلام في المنطقة"، التجديد العربي، 22 نوفمبر 2014، في:

.www.arabenewal.info/2010-06-11-14-13-03/53533-html

68. محمد فرج أنور، **" السياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط: إعلان برشلونة نموذج"**، دراسات دولية، ع39.

69. محمود عبد الناصر وليد، **"الإتحاد الأوروبي والقضايا العربية"**، في:

http://www.alhayat.com/Opinion/Writers.aspx.

70. محمود هدير، **"المبادرة الفرنسية حول القضية الفلسطينية، تسوية الصراعات مناورة سياسية؟"**، في: //Elbadil.com/2016/01

71. مكي يوسف، **"السياسة الفرنسية تجاه العرب من ديجول إلى ساركوزي"**، في:

www.arabrenewal.inf.

72. نجيب عمر، " سراب حل الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية " ، في :

www.e-kutub.com/indx.php/2013-01-17-10-47-02/278-2013-01-29-12-39-14

تاسعا: مواقع إلكترونية:

73. "الإتحادالأوروبي"، في:

www.aljazeera.net/enclapidia/orgaizationsands.tructures

74. "الأزمة الأوكرانية والعلاقات بين حلف الناتو وروسيا"، مجلة الناتو، 2015، في:

www.nato.int/docu/review/2014/russia-ukraine

75. موسوعة الجزيرة، "مؤتمر مدريد"، في : www.aljazira.net.

76. "إتفاقية أوسلو"، في: www.saarefa.org/index.php.

77. "تطور العلاقات العربية الأوروبية"، الغرفة التجارية الغربية البلجيكية اللوكسومبورجية، في:
http://www.ablcc.org/news-events/in-the-spotlight/362-2014-09-25-17-04-16

78.إدارة الدراسات والبحوث،"حجم التجارة العربية والإستثمار مع أوروبا"، إتحاد المصارف العربية، العدد428،في: http://www.uabonline.org/en/books

79."خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، أيّة تداعيات ستترتب على القضية الفلسطينية؟"، القدس ، في:/www.alquds.com/articles/14669273175224695000

80."ألمانيا: المستوطنات تعرقل إمكانية التوصل لعملية السلام"، شبكة رام الله الاخبارية، في :
Ramallah. news/post/68634.

81."ألمانيا: عدم تحقيق السلام بين فلسطين وإسرائيل فرصة للمنظمات الإرهابية"، اليوم السابع، في : /m.youm7.com/story/2017/4/24/3204805

82."المقاطعة الأوروبية كبدت إسرائيل 6 دولارات بعامين"، في:
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/6/15/.

83."31 مليار دولار خسائر إسرائيل من المقاطعة"، في:
http://ramallah.news/post/53660/31.-

84.اللجنة الرباعية الدولية، الجزيرة ،في :www.aljazeera.net .

85.اجتماعات اللجنة الرباعية الدولية في بروكسل "، وكالة الأنباء السعودية ، في :
www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=ar.newsid=736425..

86.ماهو النص الكامل لتقرير الرباعية الذي انتقدته السلطة الفلسطينية ؟ "،سوا وكالة أنباء فلسطينية مستقلة، في:
www.palsawa.com/news/2016/07/12/main/75082.html.

87.الرباعية الدولية: العنف والمستوطنات وانقسام الفلسطينيين عوامل تقوص السلام"، عربي في :
www.bbc.com/arabic/middleest/2016/07/160701_israel_palestinians_quartet_report.

88. http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/EuroMed/sec02.doc_cvt.htm.

89. http://ufmsecretariat.org/ar/ufm- labelled- project- logismedta- to- contribute-to- the- creation- of- jobs- in- the- region-.

90. http://ufmsecretariat.org/ar/ufm- ministerial- meeting- on- euro- mediterranean-industrial- cooperation.(2017/04/24) .

91. http://ufmsecretariat.org/ar/union- for- the- mediterranean- ufm- ministers- in-charge- of- the- digital- economy- launch- new- digital- cooperation- initiatives.

92. world/arabs/2017-04-29-1.2929768%3fot%dot.amppagelayout

93. arabic.euronews.com/2016/11/25/turkey-s-president-erdogan-theatens-europe-withe-n

94. http://ufmsecretariat.org/ar/ufm- member- states- further- enhance- regional-cooperation- in- 2016- by- endorsing- 4- new- development- projects.

95. http://www.euneighbours.eu/ar/policy .

II- مراجع أجنبية:

- **مقالات :**

96. Bat Ye'or, "The Euro-Arab Dialogue and The Birth of Eurabia".

قائمة المختصرات

الو.م.أ	الولايات المتحدة الأمريكية
الإ.س	الإتحاد السوفياتي
م.ت.ف	منظمة التحرير الفلسطينية

فهرس الملاحق

الرقم	الموضوع	الصفحة
1	مراحل تطور الإتحاد الأوروبي	20
2	أهم أحداث ومشاريع الشراكة الأورومتوسطية من1995 إلى 2016	81
3	ترتيب البلاد العربية في تجارتها مع الإتحاد الأوروبي عام 2013	89
4	الإطار الزمني للأدوات التمويلية التي إنتهجها الإتحاد الأوروبي تجاه الأراضي الفلسطينية (1995-2020)	112

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	
ملخص	
مقدمة	أ
الفصل الأول: مدخل عام: منظمة الإتحاد الأوروبي، القضية الفلسطينية	
المبحث الأول: منظمة الإتحاد الأوروبي	18
المطلب الأول: ماهية الإتحاد الأوروبي	19
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الإتحاد الأوروبي	32
المبحث الثاني: مسارات القضية الفلسطينية	47
المطلب الأول: البعد التاريخي للقضية الفلسطينية	47
المطلب الثاني: المحطات السياسية للقضية الفلسطينية	58
الفصل الثاني: سياسات الإتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية	
المبحث الأول: إستراتيجيات الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية	75
المطلب الأول: أسس العلاقات العربية الأوروبية	75
المطلب الثاني: رؤية الإتحاد الأوروبي لعملية السلام في فلسطين	97
المبحث الثاني: ركائز الدبلوماسية للاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية	107
المطلب الأول: القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي في عملية السلام	107
المطلب الثاني: الإجراءات السياسية المتخذة لإدارة السلام في فلسطين	123
الخاتمة	141
قائمة المراجع	145
قائمة المختصرات	156
فهرس الملاحق	157
فهرس المحتويات	158